



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية

دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة

إعداد الطالب
مصالح عبد الله صلاح

إشراف
أ.د. عصام محمد البحيصي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1431 هـ - 2010 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ

وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

سورة طه آية 114

إهداء

إلى أرواح أبي وإخوتي الشهداء سليم ورسمي

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى أخي الأسير أبو عبيدة

إلى زوجتي وأبنائي

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
الشكر لله الذي وفقني لإتمام بحثي هذا ولولا كرمه
ومنه عليّ لما خرجَ بحثي إلى النور.

ثمّ

أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي الدكتور / عصام محمد البحيصي
على ما قدّمه لي من دعمٍ وتوجيهٍ وإشرافٍ

والشكرُ موصولٌ إلى

أعضاء لجنة المناقشة د. حمدي زعرب ود. نضال عبدالله ومحكمين الاستبيان الذين
أثروا بحثي بخبرتهم الواسعة.

والى كل من ساهم في إكمال بحثي وأخص بالذكر رجالات
وإدارات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	م
ب	آية قرآنية	
ت	الإهداء	
ث	شكر وتقدير	
ج	قائمة المحتويات	
ز	قائمة الأشكال	
ز	قائمة الجداول	
ص	الملخص	
1	الفصل الأول : خطة الدراسة	
2	المقدمة	1.1
4	مشكلة الدراسة	1.2
5	أهمية الدراسة	1.3
5	أهداف الدراسة	1.4
6	فرضيات الدراسة	1.5
7	منهجية الدراسة	1.6
8	الدراسات السابقة	1.7
14	الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات	
15	المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبي تعريفاً ومفهوماً	
16	منهج الأنظمة	2.1.1
17	تعريف النظام	2.1.2
18	تصنيف النظم	2.1.3
19	حدود النظام	2.1.4
19	البيانات والمعلومات	2.1.5
21	نظام المعلومات	2.1.6

الصفحة	الموضوع	م
21	نظام المعلومات المحاسبي	2.1.7
23	المبحث الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي	
23	الوظائف التي يؤديها نظام المعلومات المحاسبي	2.2.1
23	أهداف نظام المعلومات المحاسبي	2.2.2
24	مدخلات نظم المعلومات المحاسبية	2.2.3
25	المستندات وأهميتها	2.2.3.1
25	أنواع المستندات	2.2.3.2
25	مواصفات المستند الجيد	2.2.3.3
26	إدخال البيانات	2.2.3.4
27	المعالجة في نظم المعلومات المحاسبية	2.2.4
28	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	2.2.5
31	خصائص المعلومات المحاسبية	2.2.6
32	الفصل الثالث/المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية واقع وتطورات	
33	المبحث الأول/مفاهيم وتعريفات	
34	تعريف المنظمات غير الحكومية	3.1.1
34	صفات ومعايير تحديد مفهوم المنظمات غير الحكومية	3.1.2
35	تعريف الجمعيات في القانون الفلسطيني	3.1.3
35	الجمعية أو الهيئة الأجنبية	3.1.4
35	النشاط الأهلي	3.1.5
35	خصائص الجمعيات وفقا للقانون الفلسطيني	3.1.6
36	الجمعيات في الأدب المحاسبي: تعريف الجمعية أو النادي	3.1.7
36	خصائص الجمعيات والنوادي	3.1.8

الصفحة	الموضوع	م
38	المبحث الثاني البيئة التشريعية والقانونية	
39	مرحلة الدولة العثمانية	3.2.1
39	مرحلة الانتداب البريطاني	3.2.2
40	المرحلة ما بين عامي 1948 وحتى 1967	3.2.3
40	مرحلة الاحتلال للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام 1967	3.2.4
41	مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية	3.2.5
42	المبحث الثالث واقع علاقات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية	
42	تصنيف العلاقات حسب الواقع الجغرافي	3.3.1
43	علاقة المؤسسات غير الحكومية بالمجتمع المحلي	3.3.2
43	المستوى أو الاتجاه الأول لشكل العلاقة	3.3.3
44	المستوى أو الاتجاه الثاني لشكل العلاقة	3.3.4
45	علاقة المؤسسات غير الحكومية بالسلطة الوطنية الفلسطينية	3.3.5
46	العلاقة مع وزارة المالية الفلسطينية و دوائر الضريبة وقوانينها	3.3.6
46	العلاقة مع وزارة الداخلية الفلسطينية	3.3.7
48	العلاقة مع الوزارات المختلفة للسلطة الوطنية الفلسطينية	3.3.8
48	العلاقة مع ديوان الرقابة العامة (الإدارية والمالية)	3.3.9
49	العلاقة مع الجهات المانحة والممولين	3.3.10
49	أشكال التمويل في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية	3.3.11
51	أهم المؤشرات على الشكل التمويلي للمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية	3.3.12
51	مزايا وعيوب التمويل الخارجي في المؤسسات غير الحكومية	3.3.13
53	المبحث الرابع آفاق ومستقبل المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية	
53	الإستراتيجية الأولى/زيادة مستوى الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات بالتكامل مع مزودي الخدمات الآخرين	3.4.1
54	الإستراتيجية الثانية/ تحسين ممارسات الحكم والإدارة في المؤسسات	3.4.2

الصفحة	الموضوع	م
54	الإستراتيجية الثالثة/ تعزيز المجتمع المدني والديمقراطية في فلسطين	3.4.3
55	الإستراتيجية الرابعة/ دعم وتمكين المجتمع وزيادة مشاركة المواطنين في التنمية المحلية	3.4. 4
56	الإستراتيجية الخامسة/ تشجيع ونشر الاستدامة في عمل المؤسسات الأهلية التنموي	3.4. 5
57	المبحث الخامس دورة الإيرادات والمصرفيات في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية	
57	دورة الإيرادات	3.5.1
57	مكونات الإيرادات في المؤسسات غير الحكومية	3.5.2
59	شروط عامة لدورة الإيرادات	3.5.3
59	نشأة دورة الإيرادات	3.5.4
60	أسس الرقابة على المقبوضات	3.5.5
60	دورة المصرفيات	3.5.6
61	مكونات المصرفيات في المؤسسات غير الحكومية	3.5.7
61	تحديد سقف للمصرفيات	3.5.8
61	أسس الرقابة على المصرفيات	3.5.9
62	نظام المشتريات	3.5.10
63	السلفة المستديمة	3.5.11
64	الفصل الرابع الطريقة والإجراءات	
65	منهجية الدراسة	4.1
65	طرق جمع البيانات	4.2
66	مجتمع وعينة الدراسة	4.3
66	توزيع عينة الدراسة حسب الموقع الجغرافي	4.3.1
67	توزيع عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة	4.3.2
68	المعلومات الشخصية	4.4.

الصفحة	الموضوع	م
68	المؤهل العلمي	4.4.1
69	العمر	4.4.2
69	الخبرة	4.4.3
70	عدد الموظفين في المؤسسة	4.4.4
70	تصنيف العاملين في مجال المحاسبة حسب درجاتهم العلمية	4.4.5
71	عدد خريجي قسم المحاسبة في مجلس إدارة المؤسسة	4.4.6
72	حجم المصروفات السنوي للمؤسسة حسب تقرير العام الماضي	4.4.7
73	صدق وثبات الاستبيان	4.5
73	صدق فقرات الاستبيان	4.5.1
79	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	4.5.2
79	ثبات فقرات الاستبانة	4.5.3
82	المعالجات الإحصائية	4.6
83	الفصل السادس اختبار الفرضيات	
84	اختبار الفرضية الأولى	6.1
105	اختبار الفرضية الثانية	6.2
110	اختبار الفرضية الثالثة	6.3
129	اختبار الفرضية الرابعة	6.4
136	الفصل السابع النتائج والتوصيات	
137	النتائج	7.1
141	التوصيات	7.2
145	المراجع	8
	الملاحق	9
150	ملحق رقم (1) قائمة بأسماء المحكمين للاستبانة	9.1

الصفحة	الموضوع	م
151	ملحق رقم (2) استبانة الدراسة	9.2
160	ملحق رقم (3) قائمة أسماء المؤسسات غير الحكومية التي أُجريت عليها الدراسة	9.3
	قائمة الأشكال	
24	شكل رقم (1) مكونات النظام	1
27	شكل رقم (2) معالجة البيانات المحاسبية	2

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	م
18	جدول رقم (1) تصنيف الأنظمة	1
49	جدول رقم (2) مصادر تمويل المؤسسات غير الحكومية	2
50	جدول رقم (3) مصادر إيرادات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في 1999-2006-2008	3
66	جدول رقم (4) توزيع المؤسسات حسب الموقع الجغرافي "محافظات	4
67	جدول رقم (5) مجال عمل المؤسسة	5
68	جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	6
69	جدول رقم (7) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	7
69	جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة	8
70	جدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة حسب عدد الموظفين في المؤسسة	9
71	جدول رقم (10) تصنيف العاملين في مجال المحاسبة حسب درجاتهم العلمية	10
71	جدول رقم (11) عدد خريجي قسم المحاسبة في مجلس إدارة المؤسسة	11
72	جدول رقم (12) المصروفات السنوية للمؤسسة حسب تقرير العام الماضي	12
74	جدول رقم (13) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور استخدام الإدارة للتقارير التخطيطية والموازنات التقديرية وإجراءات الرقابة الداخلية	13

م	الموضوع	الصفحة
14	جدول رقم (14) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور اتجاهات الإدارة نحو التقارير المالية واستجابة نظام المعلومات المحاسبي لمتطلباتها	75
15	جدول رقم (15) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور اتجاهات الإدارة والمانحين نحو نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاتها	76
16	جدول رقم (16) معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لمحور تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر المحاسبين العاملين على النظام	78
17	جدول رقم (17) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	79
18	جدول رقم (18) معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	80
19	جدول رقم (19) معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	81
20	جدول رقم (20) العمليات المالية التي تجريها المؤسسة	84
21	جدول رقم (21) ختم المستندات بدفع نقدا	85
22	جدول رقم (22) إجراءات الرقابة الداخلية على المستندات	86
23	جدول رقم (23) المستندات التي تقوم بالتعامل معها	87
24	جدول رقم (24) الموظف الذي يقوم بتحرير سندات الصرف والقبض	88
25	جدول رقم (25) التزام المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب النظام المالي الموحد	89
26	جدول رقم (26) إختبار المحدد الأول (المستندات)	90
27	جدول رقم (27) نظام المعلومات في المؤسسة (يدوي، محوسب أو مزدوج)	92
28	جدول رقم (28) الدفاتر المحاسبية التي تمتلكها المؤسسة	93
29	جدول رقم (29) الفصل بين المهام المتعارضة	93
30	جدول رقم (30) إجراءات الرقابة الداخلية والمطابقات مع المجموعة الدفترية	94
31	جدول رقم (31) مدة احتفاظ المؤسسة بالمستندات والدفاتر المحاسبية بعد نهاية السنة المالية	95
32	جدول رقم (32) اختبار المحدد الثاني (المجموعة الدفترية)	96

الصفحة	الموضوع	م
98	جدول رقم (33) الموازنات التقديرية	33
99	جدول رقم (34) دورية إعداد التقارير	34
100	جدول رقم (35) إعداد التقارير للتمييز من المخاطر المختلفة	35
101	جدول رقم (36) اختبار محدد التقارير	36
102	جدول رقم (37) (a.b.c.) دليل الحسابات	37
103	جدول رقم (38) المحاسب المكلف بإعداد دليل الحسابات	38
106	جدول رقم (39) استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار	39
107	جدول رقم (40) ارتباط فاعلية نظم المعلومات المحاسبية باتخاذ القرارات في المؤسسات غير الحكومية	40
108	جدول رقم (41) مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات غير الحكومية	41
111	جدول رقم (42) مدى توجه الإدارة نحو تأهيل وتدريب العاملين على استخدام البرامج والتطبيقات المحاسبية	42
112	جدول رقم (43) علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإدارة نحو تدريب العاملين على استخدام البرامج المحاسبية	43
113	جدول رقم (44) مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو تدريب وتأهيل العاملين على استخدام البرامج المحاسبية	44
115	جدول رقم (45) توجه الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا	45
116	جدول رقم (46) علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا	46
117	جدول رقم (47) مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا	47
119	جدول رقم (48) مدى توجه الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة	48
120	جدول رقم (49) الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة	49

الصفحة	الموضوع	م
121	جدول رقم (50) مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة	50
123	جدول رقم (51) مدى توجه الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة	51
124	جدول رقم (52) الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة	52
125	جدول رقم (53) مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة	53
128	جدول رقم (54) تقييم فاعلية النظام المحاسبي من وجهة نظر المحاسبين العاملين عليه	54
131	جدول رقم (55) دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية	55
132	جدول رقم (56) هل قدمت الجهات المانحة أجهزة ومعدات وأموال ساعدت في توفير بيئة إدارية ومحاسبية مناسبة تلبي احتياج الإدارة العليا للمعلومات	56
133	جدول رقم (57) الأجهزة والأثاث والأموال التي وفرتها الجهات المانحة لنظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية	57
134	جدول رقم (58) الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية و دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية	58
135	جدول رقم (59) مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ودور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية	59
		60

ملخص

شكلت المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية مكونا رئيسيا من مكونات النسيج المجتمعي لما قامت به من أدوار رائدة فترة الاحتلال الصهيوني وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وما تقوم به الآن من مهمات جسام في ظل الحصار الجائر على قطاع غزة وقضم أراضي الضفة الغربية وتهويد القدس، هذه المهام الكبيرة أكدت على ضرورة تنامي القدرات الإدارية والمحاسبية التي تعد الأدوات الرئيسية لقيام هذه المؤسسات بواجباتها تجاه شرائح المجتمع الفلسطيني.

لذلك فقد جاءت هذه الدراسة لدراسة و تقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية حيث استخدم الباحث الاستبيان كأسلوب أساس لجمع البيانات من عينة الدراسة والتي بلغت 195 مؤسسة غير حكومية في قطاع غزة تم استرداد 136 كلها صالحة، ولقد استخدم الباحث المقاييس الإحصائية المناسبة منها التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار الفا كرونباخ ومعامل بيرسون وسبيرمان براون واختبار كولومجوروف واختبار T للوصول إلى النتائج التي خلص لها البحث والتي أكدت على عدم وجود فروق ذات اثر جوهري بين نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية في محددات المستندات والمجموعة الدفترية والتقارير ودليل الحسابات وأثبتت الدراسة أن هناك توجه واضح لإدارة المؤسسات نحو نظم المعلومات المحاسبية في التدريب وتوظيف المؤهلين علميا وتوفير الأجهزة والبرامج التطبيقية المناسبة وبينت ارتباط هذه المحددات الأربعة بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية ، كما أكدت الدراسة وبنسبة كبيرة علي دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات وبينت عدم وجود علاقة ارتباط بين فاعلية نظام المعلومات المحاسبي وبين دور الجهات المانحة

ولقد قدم الباحث توصياته للإدارة ومستخدمي نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات بالاهتمام بها وتقديم كل الدعم وتطويرها وتحديثها بكل جديد، وإجراء التقييم لأداء النظام من خلال الدراسات المسحية، وضرورة تبنى الإدارة لتوجه واضح نحو نظم المعلومات المحاسبية في مجالات التدريب وتوظيف الكوادر المؤهلة علميا وتزويد النظام بالأجهزة والتطبيقات الحديثة، وقدم توصياته لوزارة الداخلية الفلسطينية وتجمعات المنظمات الأهلية والمانحين والقطاع الخاص بضرورة زيادة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية وتزويدها بالأموال والأجهزة والمعدات والتدريب كي يلبي الاحتياج للمعلومات وبما يتلائم مع عصري المسائلة والشفافية.

Abstract

The Palestinian non-governmental institutions formed a key component of the social fabric for its leading roles in the Zionist occupation period, and after the establishment of the Palestinian National Authority (PNA) with its pioneer missions carried out in Gaza Strip despite the unjust siege imposed on Gaza, Biting of the West Bank land and Judaizing Jerusalem.

This Important tasks confirmed the importance of developing the administrative and accounting abilities since they are regarded as the main tools that enable those institutions to go ahead with their duties.

This study; therefore, attempted to study and evaluate the non-governmental institutions' accounting information systems .

In order to carry out an investigation about these aims, a total number of 136 non-governmental institutions have been engaged in this research by answering a questionnaire.

Furthermore 'the researcher used the appropriate statistical measures ' including the frequencies, percentage, standard deviation, arithmetic mean ' Cronbach alpha test, Pearson and Sperman Brown operands, Kolomogroph test and T-test .

The major results produced by this study are as follows :

According to the overall results, the researcher concluded that there have been no differences substantially affecting the accounting information systems used in the non-governmental institutions in regard to determinants of documents, book group, reports and achart of accounts.

Accordingly, The study proved that there is a clear trend for the management of institutions towards the accounting information systems in training and employing those who are academically qualified and providing the equipments and appropriate application programs .

Moreover, the study confirmed that the donors play an essential and fundamental role in supporting and enhancing the accounting information system constituents in institutions pointing out that there is no correlation between the effectiveness of the accounting information system and the role of donors .

Interestingly, the study proved that there is a clear relationship between the accounting information system output and the decision-making process.

The researcher introduced some recommendations to the management and all sector using the Accounting Information System inside organizations to concern about it and give all support, development, refreshment with new, and make the performance evaluation system by using survey studies and adopt new insight toward accounting information system specially in some fields, like training and recruitment of qualified personnel scientifically and provide new equipment to the system.

Furthermore, the researcher introduced recommendations to, the Palestinian Interior Ministry, associations, NGOs and donors and the private sector to increase the focus on accounting information systems and to provide them with money and equipment, and training to meet the need of information in line with the accountability and transparency.

الفصل الأول

خطة الدراسة ومنهجيتها

- ❖ المقدمة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ أهداف الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ منهجية الدراسة
- ❖ الدراسات السابقة

1.1. مقدمة

تعتبر أنظمة المعلومات وتطويرها في وقتنا الحاضر على رأس اهتمامات المستثمرين والباحثين والمهنيين لما توفره من سرعة ودقة وإمكانيات فائقة في إستحضار المعلومات والقدرة على الربط بين الوقائع وتوصيلها لمتخذ القرار، ويمكننا القول بأن ما طرأ من مستجدات في حقل المعلومات والاتصالات قد عزز قدرة المحاسبة نحو القيام بواجباتها تجاه مختلف المستخدمين للمعلومات المحاسبية، وأكثر من ذلك فإنها أصبحت اليوم جزءاً مهماً من عملية التطوير والتي شملت مختلف المجالات، فالمحاسبة كنظام للمعلومات قد تأكدت الحاجة لها من خلال التطور العالمي في الأعمال التجارية وإنتشار الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات و التجارة الإلكترونية وفي هذا الإطار تبرز الحاجة إلى ضرورة التكيف والإستفادة من التغيرات في البيئة العالمية و إيجاد البرامج القادرة على استيعاب التقنيات المعاصرة بالدرجة التي تمكن من القيام بالوظائف المختلفة وهذا ما تجاوزه الدول الصناعية والمتقدمة وفي ذلك يقول (إسماعيل، 2001:ص149): إذا كانت الدول المتقدمة قد استطاعت أن تتغلب على مشاكل المعلومات لديها وأن تقطع شوطاً بعيداً نحو تكوين نظم فعالة للمعلومات والإستفادة من التقنيات المتطورة والهائلة المرتبطة بها من أجل مواجهة زيادة التعقيد في المنظمة والعملية الإدارية والسعي نحو تحقيق مستويات مرتفعة من النجاح لمنظمتها إلا أن المشكلة في الدول النامية تتمثل بضعف اهتمامها بتطوير نظم فعالة للمعلومات.

هذا التطور أبرز حقيقة مهمة أخرى تحدث عنه "ستيفن ديفس" حيث يقول "فنحن نتحدث عن المجتمع المدني لكي نصف مجموعة متباينة من المؤسسات اللازمة للحفاظ على الديمقراطية السياسية إلا أن الأزمات الحالية في نظام المشروعات الحرة يدفعنا إلى أن نتوصل إلى فكرة جديدة موازية وهي "الاقتصاد المدني" إن هذا الاقتصاد المدني هو الأمل في إنقاذ العولمة من نفسها ويضع الأسس للرفاهية المستدامة الشاملة (ديفس، 2004:ص1).

هذا يبرز دور المجتمع المدني كأداة من أدوات كبح جماح العولمة على التأثير على الطبقات الفقيرة والمتوسطة وبالتالي يمكن تفسير ما تقوم به العديد من المنظمات وعلى رأسها الأمم المتحدة من نشاطات لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في المجتمعات، ولقد بيّنت دراسات إسكوا إرتفاع عدد المنظمات غير الحكومية العربية وتوسع أنشطتها كماً ونوعاً وزادت فعاليتها في مختلف المجالات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، وهذا راجع إلى ظهور دعوات للدفاع عن القضايا الاجتماعية والثقافية ولتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، فخلال العقد الماضي بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية 120,000 عام 1998 بعد أن كانت 70,000 منظمة عام 1994 (إسكوا، 2003:ص11).

وفلسطينياً فإن المؤسسات غير الحكومية تشكل مكوناً رئيسياً من مكونات النسيج المجتمعي وهذا مستمد من الخبرة الرائدة المكتسبة طوال فترة الإحتلال بتقديمها الخدمات للعديد من شرائح المجتمع الفلسطيني.

ولقد استطاعت هذه المؤسسات عبر تاريخها الطويل في مجال العمل المدني على ترسيخ شرعيتها القانونية والتشريعية والذي توجت بإصدار جملة من القوانين المنظمة لعملها والتأكيد التام على الحق في تشكيلها والمعتمدة من المجالس التشريعية في السلطة الفلسطينية، وبالتالي الإنطلاق نحو دورها الكبير في التأثير على مجريات العمل المدني بكل جوانبه الإقتصادية والسياسية والإجتماعية... الخ

هذا ما دفعنا في هذه الدراسة لتسليط الضوء على نظم المعلومات المحاسبية في هذه المؤسسات بالدراسة والتحليل والتقييم، لذلك فلقد جاءت هذه الدراسة لتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية بما يشمل ذلك من التعرف على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرارات المختلفة، والتي سوف تشمل أيضا تقييم مساهمات البيئة الخارجية سواء القطاع الحكومي أو القطاع الخاص والجهات المانحة في تركيز الدعم نحو توفير بنى تحتية لأنظمة معلومات تخدم المؤسسات بالدرجة الأولى وبالتالي مراعاة مصالح الجهات المختلفة السابقة الذكر، ومن ثمّ تقديم التوصيات المناسبة للارتقاء بمستوى نظم المعلومات المحاسبية وتفعيل دورها في العملية الإدارية والتنمية.

1.2. مشكلة الدراسة:-

من خلال التغير المستمر في البيئة المحيطة للمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية وفي ظل حالة الحصار الخانق والاستنزاف للموارد التي تتعرض له الأراضي الفلسطينية المحتلة كان لا بد لهذه المؤسسات من الاستمرار في بناء قدراتها التنظيمية والإدارية لمواجهة كافة التحديات وفي المقدمة تبرز ضرورة الاعتماد على نظام معلومات محاسبي يساهم في رفع كفاءتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الإدارية ويتعلق ذلك بدرجة كبيرة في مدى اهتمام إدارة هذه المؤسسات بنظم المعلومات المحاسبية والاستفادة من مخرجاتها في العملية الإدارية لإدارة برامجها وأنشطتها وتجهيز مشاريعها لتقديمها للجهات المانحة وهذا مما أثار تساؤلات الباحث عن مدى تبني إدارة المؤسسات غير الحكومية توجهات واضحة نحو نظم المعلومات المحاسبية وتزويدها بكل ما يلزم بشكل استراتيجي وثابت ومدى تقاطع ذلك مع مساهمة الجهات المانحة في تعزيز مقومات البيئة المحاسبية والإدارية بتخصيص الدعم نحو هذه النظم على شكل أجهزة وأموال .

ونلخص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:-

هل تتوفر لدى المؤسسات غير الحكومية نظم معلومات محاسبية تتميز بالقدرة والكفاءة لدعم الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة، ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:-

- أ- ما هو الدور الذي تقوم به أنظمة المعلومات المحاسبية في التنبيه من المخاطر التمويلية والتي يمكن أن تكون السبب الرئيس في عدم قدرة بعض المؤسسات على الاستمرار.
- ب- هل تتوفر لدى المؤسسات غير الحكومية البيئة المحاسبية القادرة على تصميم نظام معلومات فعال يؤدي إلى دعم القرارات الإستراتيجية.
- ت- هل تساهم البيئة الخارجية وخصوصا الجهات المانحة في توفير بيئة مناسبة لنظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية.
- ث- هل تلتزم المؤسسات غير الحكومية بالأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمدخلات للنظام المحاسبي المطبق.
- ج- ما هي إتجاهات الإدارة في المؤسسات غير الحكومية نحو نظم المعلومات المحاسبية.
- ح- هل يوجد اختلافات في الممارسة العملية في أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في مختلف المؤسسات غير الحكومية وما هي نقاط الاختلاف والاتفاق.

1.3- أهمية الدراسة

1. تتبع أهمية الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية ودورها الكبير في ترشيد القرارات الإدارية في مختلف المنشآت سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح.
2. تقدم هذه الدراسة دعوة للبيئة الخارجية لأنظمة المعلومات المحاسبية للاستثمار في قطاع المعلومات المحاسبية لما يحققه ذلك من ارتفاع بمستوى الأداء الإداري وما يوفره من جهد ووقت لإنجاز الأعمال وتجاوز عقبات العسر المالي وعدم الإستمرار.
3. تسليط الضوء على قطاع مهم في المجتمع الفلسطيني والذي يقدم العديد من الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات.
4. يعتبر القطاع غير الحكومي عرضةً للتقلبات المستمرة والناجمة عن ضعف وتذبذب الإمكانيات المادية والتمويلية وبالتالي لابد من الاعتماد على نظام معلومات محاسبي كفؤ يمكن الإدارة من التنبؤ بالمستقبل والتحوط من المشاكل التمويلية.
5. الحاجة المستمرة للارتقاء بنظم معلومات في مواكبة التطورات التقنية في أنظمة المعلومات والذي يشكل حافزا كبيرا للمؤسسات غير الحكومية للاستفادة من هذا التطور وإستخدامه في معالجة الإشكاليات الرقابية والتمويلية وغيرها من المشاكل التي تعاني منها، الأمر الذي يدعم إستمراريتها في تقديم الخدمات للمجتمع ويعزز من دورها في الإقتصاد.

1.4. أهداف الدراسة

1. تحاول هذه الدراسة تقييم وتحليل أنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية.
2. الوقوف على مواطن الضعف في أنظمة المعلومات المحاسبية المعمول بها في المؤسسات غير الحكومية.
3. تقييم دور مقومات أنظمة المعلومات المحاسبية البشرية والمادية منها في رفع كفاءة وفاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية.
4. توصيف العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة في المؤسسات غير الحكومية.
5. التعرف على اتجاهات الإدارة في المؤسسات غير الحكومية نحو نظم المعلومات المحاسبية.

1.5. فرضيات الدراسة

تتلخص فرضيات الدراسة بالتالي:-

الفرضية الأولى:-

❑ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أنظمة المعلومات المحاسبية

المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية تعزى ل:-

- المستندات المحاسبية .

- المجموعة الدفترية.

- التقارير المحاسبية.

- دليل الحسابات.

الفرضية الثانية:-

❑ لا توجد علاقة ارتباط بين نظم المعلومات المحاسبية وبين إتخاذ القرارات

الإدارية في المؤسسات غير الحكومية.

الفرضية الثالثة:-

❑ لا توجد علاقة ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات

غير الحكومية وإتجاهات الإدارة نحو هذه النظم، محددة بالاتجاهات

التالية:-

- تأهيل وتدريب العاملين على إستخدام البرامج والتطبيقات المختلفة.

-توظيف الكوادر المؤهلة علميا.

-توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة.

-تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة.

الفرضية الرابعة:-

❑ لا توجد علاقة ارتباط بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية وبين دور

الجهات الماتحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات

غير الحكومية.

1.6. منهجية الدراسة

1.6.1. المنهج المستخدم في الدراسة:-

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فلقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يقرب الباحث من الواقع حيث يتم دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق إما بتعبير كمي حول خصائص وسمات الواقعة أو بالأسلوب الكمي (الرفاعي، 1998:ص122)، وذلك من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث (Saunders,2000,p:84)، فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية .

1.6.2. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات غير الحكومية في محافظات غزة والتي بلغ عددها حتى يونيو 2010 (847) جمعية منتشرة في أرجاء محافظات غزة وذلك حسب برنامج تسجيل الجمعيات بوزارة الداخلية ولقد استثنى الباحث 463 جمعية منحت ترخيصاً للعمل في الخمس سنوات الأخيرة تم استثنائها لحدائتها هذه الجمعيات وعدم مرور وقت كافي على أنظمتها المالية والمحاسبية وبالتالي لا تصلح لشمولها في مجتمع الدراسة وبذلك يصبح مجتمع الدراسة بعد إستبعاد المؤسسات الحديثة التأسيس **384 جمعية** .

1.6.3. اختيار عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من **195 مؤسسة غير حكومية** موزعة على القطاعات المختلفة التي تعمل بها المؤسسات وحسب التوزيع الجغرافي وبذلك تكون النسبة المختارة كعينة دراسة إلى مجتمع الدراسة تساوي ما نسبته **50%**.

1.6.4. طريقة اختيار العينة الطبقية العشوائية:-

تم إختيار عينة طبقية عشوائية بالإعتماد على فرز وزارة الداخلية للمؤسسات حسب نوع النشاط والأهداف والتي وضعتها ضمن تسعة عشر فئة لكل فئة وزنها ونسبتها بالنقاط مع التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات من خلال إدخالها على برنامج الإحصاء SPSS وإختيار العينات التي سيجرى عليها البحث.

1.6.5. مواصفات العينة :-

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من المؤسسات غير الحكومية العاملة في محافظات غزة ولقد قامت الإدارة العليا أو الوسطى من المحاسبين والقائمين على عناصر النظام المحاسبي أو من يقوم مقامهم بالإجابة على أسئلة الاستبيان.

1.6.6. أسلوب جمع البيانات:-

لقد استخدم الباحث الاستبيان كأسلوب أساس في جمع البيانات.
لقد إدارة الاستبيان: تم توزيع الاستبيان باليد والاتصال هاتفياً قدر الإمكان قبل الوصول للمؤسسة وتسجيل الملاحظات على جدول خاص.

1.6.7. أسلوب تحليل البيانات :-

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS التحليل الكمي والاستنتاج أيضاً بالبيانات الوصفية التي تم الحصول عليها واستخدامها في التحليل الوصفي ما أمكن.

1.7. الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1. الجديلي، (2005) // هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الموازنة في المنظمات غير الحكومية بالبحث في مدى اعتماد هذه المنظمات وإدارتها على الموازنة كأداة للتخطيط المالي، ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها أن هناك ضعف في استخدام الموازنة كأداة تخطيط في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، وأشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين القطاع الذي تعمل به المنظمات وعدد العاملين فيها وبين استخدام الموازنة كأداة تخطيط، وأن هناك توجه نحو المؤهلين علمياً، كما وبينت الدراسة ضعف مستويات التدريب والتأهيل للعاملين في المنظمات غير الحكومية.

- إن للتمويل أثراً جوهرياً على استخدام الموازنات حيث تجبر المنظمات على إعداد موازنات وفقاً للشروط التي تضعها الجهات الممولة للمشروعات "المانحة".
ولقد أوصت الدراسة بدعوة المنظمات غير الحكومية بأن تراجع رؤيتها للمستقبل ومواكبة التطور المتسارع على المستويين المحلي والدولي.

- لا بد من اعتماد هذه المنظمات الموازنة كأداة للتخطيط المالي المستقبلي ومتابعة الانحرافات بين المخطط والفعلي.

-الإهتمام بتدريب موظفي الإدارة المالية على استخدام وإعداد الموازنات من خلال دورات وورش العمل.

2. جلس، (2005)/ دراسة عن دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية "في قطاع غزة" ولقد اختار (جلس، 2005) مائة مفردة من هذه المؤسسات لجمع البيانات من خلال استبانته وزعت عليها، ومن أهم التوصيات والنتائج لهذه الدراسة:-
-أن معظم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية تقوم بإعداد موازنات سنوية ولديها لجنة موازنة وهذا يرجع إلى اعتماد المؤسسات على التمويل الخارجي والذي يشترط ذلك.
-أن مؤسسات المجتمع المدني تستخدم انحرافات الموازنة في تقييم أداء المدراء.
-أن بعض المؤسسات لم تتمكن من تحقيق أهدافها وهذا راجع إلى ضعف أداء العاملين لديها، وطبيعة الأهداف غير القابلة للتنفيذ، وظروف عدم التأكد التي تعمل فيها المؤسسات.
-تعد معظم مؤسسات المجتمع المدني خطط طويلة الأجل تصل مدتها إلى ثلاثة سنوات.
-أن الهدف من استخدام الموازنات في المؤسسات، كي تستخدم للربط بين الأقسام المختلفة في المؤسسة، والمساعدة في تحقيق الأهداف وتقييم أداء العاملين وهناك ضرورة ملحة لاستخدام الموازنات بسبب ندرة الموارد المتاحة والعمل على تخصيصها والاستفادة القصوى منها.

3-إبراهيم (2005)/ هدفت الدراسة إلى التعرف على عدالة التوزيع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومدى مساهمتها في العملية التنموية وقد كان من أهم نتائج الدراسة انه لا يوجد عدالة في توزيع المنظمات غير الحكومية سواء في التوزيع الجغرافي أو في التوزيع القطاعي طبقاً لمعايير الحجم والأهمية وبينت استحالة قيام تنمية شاملة في فلسطين في ظل الاحتلال وقدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها ضرورة الاهتمام بمؤسسات البحث العلمي

-الاهتمام بالمؤسسات غير الحكومية التي تعمل في الزراعة
-التركيز على تدريب العاملين في المؤسسات غير الحكومية

4-الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات(2005)/ أجرت الهيئة العامة للاستعلامات دراسة مسحية بهدف معرفة الوضع الراهن للمعلومات في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما في ذلك طرق الاحتفاظ بالمعلومات وتحديثها وحجم المستفيدين منها والعاملين في مجالات

المعلومات ودرجاتهم العلمية ومجال عملهم والتعرف على الحاجات التدريبية ونوع الأجهزة والشبكات المتوفرة ، حيث اعتمدت الدراسة على توزيع 242 استبانة منها 170 منظمة غير حكومية 91 في غزة و79 في الضفة الغربية وكان من أهم نتائج الدراسة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية: أن أكثر من ثلثي العاملين في مجال المعلومات في المنظمات غير الحكومية هم من الجامعيين ، أن هناك افتقار للعاملين في مجال تحليل النظم 4% فقط يعملون في هذا المجال ، بينت الدراسة حاجة جميع المؤسسات الحكومية والغير حكومية للدورات التدريبية في مختلف المجالات (البرامج التطبيقية، صيانة كمبيوتر، ودورات الأرشفة) من النتائج أن اغلب الأجهزة تعمل تحت بيئة وندوز ، 40% من المنظمات غير الحكومية لديها شبكات داخلية، أكثر من ثلثي المنظمات غير الحكومية لها اتصال بالانترنت و47% لها مواقع على الانترنت وتنشر معلوماتها عبرها وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسة وطنية للمعلومات ووضع المقاييس والضوابط لحفظها، مع ضرورة استخدام النظام المعلوماتي المحوسب والاهتمام بالتدريب والتأهيل لزيادة قدرات العاملين في مجال المعلومات.

5. النفار، (2007) // تناولت الدراسة قدرة متخذ القرارات الإدارية على الإستفادة من البيانات المالية في المنظمات غير الحكومية في محافظات غزة ولقد هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية البيانات المالية ومدى اعتماد متخذي القرارات عليها والإستفادة منها في العمليات الإدارية وترشيد قراراتها في المنظمات غير الحكومية، ومن أهم النتائج:-
- أن غالبية متخذي القرارات في المنظمات غير الحكومية لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية، وتنمية الموارد المتاحة، والقدرة على وضع الأهداف، وممارسة نوع من التحليل والدراسة قبل اتخاذ القرارات.
- يتم دراسة القرارات المتخذة من حيث التكلفة والنتائج المترتبة عليها.
- أنها تبنت الفرضيات المقترحة للدراسة بالتأثيرات التي يلعبها المؤهل العلمي لمتخذ القرار، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام متخذ القرار بالتحليل المالي، وبذل مزيد من الجهد نحو تدريب العاملين وتأهيلهم والارتقاء بمستوياتهم والتي تخدم اتخاذ القرارات الرشيدة.

6. النباهين، (2008) // هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة حيث استخدم (النباهين، 2008) الاستبيان علي المدراء الماليين أو من يقوم مقامهم وكان من نتائج الدراسة أن الإدارة المالية غير موجودة في الغالبية العظمى من أفراد العينة وأنها لا تحظى بالأهمية المناسبة وانه لا يوجد إدراك لمفهوم الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية عينة الدراسة بسبب وجود معوقات نحو ممارسة واستخدام الإدارة المالية وأثبتت

الدراسة أن هناك فروق جوهرية في استجابات أفراد العينة في ممارسة واستخدام الوظيفة المالية تعزى لشخصية المدير المالي (المؤهل، التخصص، الخبرة) وقد أوصى الدراسة بضرورة توفير مدير مالي أو مراقب حسابات وضرورة عقد الدورات الخاصة بالإدارة المالية كما أوصى المنظمات غير الحكومية بان تراجع رؤيتها للمستقبل بما يمكنها من التطور على الصعيدين المحلي والدولي.

7. محسن، (2008) /هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا للمعيار المحاسبي رقم 1 ومعرفة الممارسات المحاسبية المستخدمة في المنظمات غير الحكومية وفقا لنفس المعيار والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من أتباعه.

اشتملت الدراسة على سبع فرضيات تناقش مشكلة الدراسة وتم استخدم الاستبيان توزعه على 71 مؤسسة غير حكومية وخلصت الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية تلتزم بعرض القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 وان السياسات المحاسبية المتبعة في المنظمات غير الحكومية تتوافق مع المعيار رقم 1 وقد قدمت الدراسة توصيات للمنظمات الأهلية والمدققين وديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين بضرورة التزام المنظمات بتطبيق المعيار وتطوير فهم المحاسبين له من خلال عقد الندوات وورش العمل، وضرورة تفعيل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لتساهم بالتدريب والدورات عن معايير المحاسبة الدولية.

الدراسات الإنجليزية

8. Abdelkrim، (2002) /هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية إلى الاستدامة المالية في المدى الطويل بالاعتماد على مصادر تمويلهم واستخداماتها . وقد أجرى (Abdelkrim، 2002) مقابلات مع عينات مختارة وجمعت البيانات من خلال التقارير التي تصدرها المنظمات عينة الدراسة ولقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:-

- ان البيئة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بشكل عام هي بيئة ايجابية من حيث القوانين والتشريعات وإمكانية التسجيل.
- تبين ان غالبية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتألف من مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يعتمدون على المشاريع الغير ثابتة.
- هناك ضعف في التنسيق الفعال بين المنظمات غير الحكومية الكبيرة.
- يعتمد القطاع غير الحكومي الفلسطيني في استدامته المالية على التمويل الخارجي بنسبة 75% وتعتبر مصادر التمويل المحلية غير متطورة لتحل محل التمويل الخارجي.

- ان القطاع الحكومي لا يقدم الدعم المالي لقطاع المنظمات غير الحكومية. أوصت الدراسة بضرورة تشكيل المجالس والاتحادات لمساعدة المنظمات غير الحكومية في عرض أجندتهم الخاصة نحو التمويل وعلاقته بالمانحين والقطاع الخاص. كما أوصت الدراسة بضرورة تقوية القدرات التنظيمية في مجال التخطيط الاستراتيجي وأنظمة المعلومات.وقدمت الدراسة توصية للمنظمات بضرورة الارتقاء بالعلاقات بين المجالس الإدارية والأعضاء من خلال النشاطات والترقيات ،كما أوصى بضرورة تنسيق الجهود مع وزارة المالية الفلسطينية لمنحهم تسهيلات ضريبية على المشتريات الممولة من القروض الميسرة المقدمة من المانحين.

9. **Chahine & Others (2010)** / جاءت هذه الدراسة بالشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية (MOSA) ومؤسسة التمويل الكندية لتطوير الأبحاث الاجتماعية (CFSD) ، ونفذت بواسطة مستشارين مستقلين ،حيث استخدم الباحثين الاستبيان علي مجموعات عمل ودراسات الحالة والمقابلة لجمع المعلومات الكمية.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم بناء القدرات في المنظمات غير الحكومية في لبنان وكان من أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة

- بان كل المنظمات غير الحكومية في لبنان تمتلك رسالة ورؤية إستراتيجية مكتوبة ولكنها واسعة وفضفاضة وليس بالضرورة ملتزمة بها وبينت الدراسة ان غالبية المنظمات مسجلة بشكل قانوني ورسمي بينما واجهت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في لبنان العديد من الصعوبات للتسجيل القانوني وهذا يوضح مدي التشدد في جانب الديمقراطية والحقوق الممنوحة للفلسطينيين في لبنان.

-هناك تداخل في الأدوار في إدارة مجالس المنظمات وغياب الرؤية التنظيمية في إدارة العمليات ، وبينت الدراسة ان المنظمات التي لديها أكثر من عشرة موظفين لديها تقارير نظامية ودورية بعكس المنظمات الصغيرة قليلة المستندات، كما أظهرت النتائج ان معظم المنظمات اللبنانية لا تمتلك سياسات واضحة لإدارة الموارد البشرية من حيث التوصيف الوظيفي والتدريب وإجراءات تقديم الشكاوي بالإضافة إلى وجود نسبة قليلة من المؤسسات لا يمتلك موظفيها عقود عمل .

- بينت الدراسة ان المنظمات لديها قدرة على الوصول إلى مصادر التمويل وان نصف هذا التمويل لا يتم المسائلة عليه وان نسبة قليلة تمتلك خطط تمويلية حقيقية وتقارير تدفقات نقدية أثبتت الدراسة امتلاك المنظمات علاقة شراكة وتنسيق خارجية .

ولقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الفرص المتاحة لتبادل المعلومات، وإصلاح القوانين والسياسات التي تحكم عمل المنظمات غير الحكومية اللبنانية كما أوصت بتعزيز القدرات من خلال التدريب وتحديد الاحتياجات منه.

أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

لم تهتم الدراسات السابقة بنظم المعلومات المحاسبية في هذه المنظمات ولم تشملها بالدراسة بشكل متخصص وهذا ما قامت به هذه الدراسة ، وهذا ينطبق على كون الدراسات السابقة لم تتناول اتجاهات الإدارة نحو النظم وبمحددات التدريب والمؤهل العلمي والأجهزة والبرامج وهي مقومات نظام المعلومات المحاسبي البشرية والمادية ، ركزت الدراسة على دور المانحين في تعزيز نظم المعلومات المحاسبية وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة خصوصا الفلسطينية منها.

اعتمدت الدراسات السابقة الفلسطينية التي تناولت المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة على قواعد بيانات مكتب الأمم المتحدة أو قاعدة بيانات شبكة المنظمات الأهلية في حصر مجتمع الدراسة واختيار العينة بينما اعتمد الباحث في دراسته هذه على قاعدة بيانات وزارة الداخلية الفلسطينية 2007 وتحديثاتها يونيو 2010 والتي هي اشمل وأدق كون وزارة الداخلية الجهة المسؤولة عن متابعة المؤسسات.

الفصل الثاني

المحاسبة كنظام للمعلومات

❖ المقدمة

❖ نظام المعلومات المحاسبي تعريفًا ومفهومًا

❖ مكونات نظام المعلومات المحاسبي

الفصل الثاني

المحاسبة كنظام للمعلومات

مقدمة

تعتبر المحاسبة كعلم من أقدم نظم المعلومات التي عملت بها البشرية ولا تزال تعتبر المحاسبة مصدرا رئيسيا من مصادر المعلومات خصوصا في الأنشطة الاقتصادية، وبالعودة لتطور الفكر المحاسبي منذ القرون القديمة نجد أن المحاسبة استطاعت أن تقدم كم هائل من المعلومات، كانت في البداية تهتم مالك المشروع ليحافظ على أمواله من الضياع وبالتالي تطور فكر المعلومات والحاجة لها بالتطور الذي شهده علم المحاسبة والفكر الاقتصادي بشكل عام والانتقال من الإقطاع والملكية الفردية التي راعت مصالح ملاك المشروع إلى اعتبار المشروع ذو شخصية اعتبارية مما أبرز دور المحاسبة كنظام معلومات يوفر للإدارة والمالكين المعلومات الملائمة التي تراعى مصالح المستثمرين والملاك والدائنين ولا تغفل التطور نحو الأبعاد الاجتماعية والبيئية التي شقت طريقها في الفكر المحاسبي.

إن تراكم الخبرات في الفكر المحاسبي هي عملية مستمرة وخلاقة ولا تقف عند حدود معينة ف دائما كانت المحاسبة هي الحل العملي للكثير من الإشكاليات التي اعترت الفكر الاقتصادي بما قدمته من حلول وممارسات عملية يقول (حنان، 2003:ص12) (إن المحاسبة هي علم تطوري Evolutionary لا يتسم بثورية المعرفة وقلبها رأسا على عقب..... والتغير في المحاسبة هو مؤشر لديناميكيته وقدرتها على مواكبة التطور في بيئة الأعمال نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية وتكنولوجية).

ولقد انعكس التطور في الفكر المحاسبي على نظم المعلومات المحاسبية حيث أصبحت المحاسبة أداة فاعلة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات الاقتصادية لأصحاب المنشأة أو للمستثمرين أي أن الهدف الأساس للمحاسبة هو إمداد متخذي القرارات بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة بالمعلومات الخاصة بالوحدات الاقتصادية.

و سوف نتناول في هذا الفصل المحاسبة كنظام للمعلومات عبر بحثين:

المبحث الأول:- نظام المعلومات المحاسبي تعريفا ومفهوما.

المبحث الثاني:- مكونات وعناصر النظام المحاسبي.

المبحث الأول

نظام المعلومات المحاسبي تعريفًا ومفهومًا

تلعب المحاسبة دورًا مهمًا في الحياة الاقتصادية لما تمثله من كونها منتجًا رئيسيًا للمعلومات التي يستفيد منها كافة الأطراف ذات العلاقة وبالتالي فهي تؤثر بدرجة كبيرة على قراراتهم وخططهم سواء القصيرة الأجل أو الاستراتيجية ولقد كانت المحاسبة كذلك منذ عقود فهي تعتبر من أقدم نظم المعلومات.

يقول (جمعة، وآخرون، 2003:ص4) لقد اتجه النظام المحاسبي ليكون نظامًا للمعلومات لا يقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية، بل تعدها ليشمل بيانات ومعلومات كمية ووصفية تقيّد في صنع القرار لمستخدمين متميزين بالتعدد والتنوع ولذلك فلقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية تقدم معلومات إضافية إلى جانب المعلومات المالية" ولقد استفادت المحاسبة كعلم من التطورات الحاصلة في باقي المعارف كي تستطيع مواكبة التغير في البيئة المحيطة.

2.1.1 منهج الأنظمة (GST) General System Theory:

لقد كان لظهور مدخل النظم الأثر الفاعل في تنامي اعتبار المنظمة نظام متكامل للمعلومات تتفرع عنه أنظمة فرعية متعددة تتكامل معًا من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله، إن فكرة النظرية العامة للنظم تقوم على أن كل نظام بغض النظر عن طبيعته له قاعدة من المبادئ تتصف بها كل الأنظمة الأخرى. (المجمع العربي، 1993:ص4) وحسب (القدس المفتوحة 2007:ص73) فإن النظرية العامة للنظم يمكن اعتبارها أداة علمية ومنهجية يمكن استخدامها في دراسة الموضوعات المعقدة في جميع حقول المعرفة (الاقتصاد - الطب - الهندسة وغيرها) وذلك للتشابه والتماثل بين العمليات التي تتم في جميع هذه النظم ومن ثم يمكن تعريفها حسب نفس المصدر: (على أنها مجموعة من المعارف العلمية والأسس المنهجية التي يمكن استخدامها لدراسة سلوك واتجاهات النظم مهما اختلفت طبيعتها ومهما بلغت درجة تعقيدها).

وتؤكد النظرية العامة للنظم على فكرة تقسيم النظام إلى الأجزاء المكونة له بهدف دراستها بشكل متكامل يأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين هذه الأجزاء. يقول (إدريس، 2007:ص20) لقد استفادت نظرية النظم من الطريقة العلمية في البحث والتي تقضي بتحليل الظاهرة إلى مكوناتها بحيث يتم الوصول إلى أبسط الوحدات التي يمكن التعامل معها بطريقة منتظمة، وذلك بتحليل النظام إلى عدة أنظمة فرعية وفي عدة مستويات.

وتعتبر نظرية النظم أن خصائص النظام ككل تختلف عن طبيعة وخصائص الأجزاء المكونة له هذا يعنى إن اجتماع هذه الأجزاء معا في إطار النظام يضيف خصائص جديدة لا تتوفر في هذه العناصر لو أخذت منفردة، إن أي تغيير أو تبديل في أي جزء سيحدث تأثيرا في الأجزاء الأخرى المرتبطة به كما سيؤثر في النظام ككل.

2.1.2- تعريف النظام System:

يستخدم اصطلاح النظام بشكل كبير في الواقع العملي، حيث يتردد كثيرا بيننا أو نستمع إليه من خلال وسائل الإعلام المختلفة. مثل ذلك النظام السياسي أو النظام الاجتماعي أو أنظمة الاتصالات والمعلومات أو نظام القروض.... وغيرها.

وتعتبر المنظمة نظاماً يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية وكل نظام فرعي يتكون من عدة نظم فرعية اصغر، ويتوقف الأداء الكلى للمنظمة على أداء النظم الفرعية . ولقد عرف Gapta النظام بأنه (وحدة ما تعمل في بيئة معينة وتتضمن العديد من الأجزاء التي تعمل لتحقيق هدف عام)، وان الأجزاء الرئيسية للنظام يطلق عليها النظم الفرعية Subsystem ويرى Griffin أن النظام هو عبارة عن مجموعة مترابطة معا من العناصر التي تعمل ككل (إدريس، 2007:ص²¹).

أما (موسكوف وسيمكن، 2002:ص²¹) فيعرفا النظام بأنه وحدة (Entity) مكونة من أنظمة فرعية (Subsystems) متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. ويعرفه (حسين، 1997:ص¹³) "انه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات... الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة".

ويعرفه (قاسم، 2004:ص¹⁴) على أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة، والمتفاعلة مع بعضها بسلسلة من العلاقات، من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين. ويعرفه (الدهراوي، 1997،ص⁴) وفقا لمدخل النظم:-بأنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها ومع البيئة المحيطة وهذه الأجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام. وتعرفه (القدس المفتوحة، 2007:ص⁷⁶) بأنه مجموعة من المكونات المتفاعلة مع بعضها بعضا لأداء وظيفة معينة.

ويعرفه (إدريس، 2007:ص²¹) (بأن النظام هو عبارة عن مجموعة من الأشياء المادية والأفكار المنطقية والعلاقات المتبادلة فيما بينها، والتي يتم توجيهها نحو تحقيق هدف "أو أهداف"

مشتركة، ويضيف أن قيمة وفعالية النظام ككل تكون اكبر من مجموع قيم أو فعاليات كل مكونة على حدة، وذلك بمقدار قيمة أو تأثير التجاوب المتبادل فيما بين هذه المكونات). وبالرغم من تعدد التعريفات فإنها تؤكد على مجموعة الحقائق التالية:

- 1- النظام هو كل متكامل.
- 2- النظام يتكون من عدة أجزاء تمثل نظم فرعية.
- 3- كل نظام فرعي يتكون بدوره من مجموعة من النظم الفرعية الأصغر.
- 4- علاقة التفاعل والترابط والتشابك بين النظم الفرعية مهمة كي ينجز النظام مهامه.
- 5- أن أي نظام لا بد وان يسعى إلى تحقيق هدف معين.
- 6- أن أداء النظم الفرعية مهم كي يستطيع أن يحدث التكامل ما بين أجزاء النظام للوصول إلى الأهداف المرجوة وأي قصور في النظم الفرعية سيؤثر على باقي النظم والنظام العام.

2.1.3- تصنيف النظم Classification of Systems

قدم (بشادي، 1995:ص12) عدة طرق يمكن من خلالها تصنيف الأنظمة بهدف التعرف عليها وفهم طبيعتها وتحديد أبعادها نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

تصنيف الأنظمة

المعايير	الخصائص المستخدمة في التصنيف
(1) العلاقة بالبيئة	مفتوح Open / مغلق Closed
(2) الأصل	طبيعي Natural / من صنع الإنسان Man made
(3) الطبيعة الأساسية	مادي Physical / مفهومي Conceptual
(4) درجة التعقيد	بسيط Simple / معقد Intricate
(5) الناتج	يمكن التنبؤ به Predictable / لا يمكن التنبؤ به Un predictable

المصدر (بشادي، 1995:ص12)

فعلى أساس العلاقة بالبيئة يكون النظام مفتوحا عندما يكون تابعا لبيئة ومجال محدد وبالتالي يتم تبادل المعلومات و المواد معها وتتميز الأنظمة المفتوحة بقدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة والتفاعل معها.

وتكون النظم مغلقة عندما تعمل مستقلة ومعزولة عن بيئتها وتأثيرها، وهذا يتحقق في النظم ذات الطبيعة التقنية، ويضيف (إدريس، 2007:ص32) أن هناك درجة وسط بين النظم المغلقة

والمفتوحة وهو النظام المغلق نسبيا وفيه يخضع التبادل بين النظام والبيئة للرقابة فيسمح بتلقي مدخلات معينة من حدود النظام، ويجهز مخرجات محددة، ويكون معزولا جزئيا فقط عن البيئة، ومثال على ذلك النظم الفرعية للإنتاج والدورات المحاسبية (الإيرادات والمصروفات). وحسب الطبيعة الأساسية فان النظم إما أن تكون مادية محسوسة أو نظم مفاهيمية غير مادية مثل المشروعات الاقتصادية أو الجامعات. ويكون النظام بسيطا عندما يتكون من عدد قليل من الأجزاء وتكون العلاقات بينها بسيطة أيضا بينما النظام المعقد يحتوي على أجزاء كثيرة ونظم فرعية متعددة.

2.1.4- حدود النظام System Boundaries :-

لكل نظام حدود تفصل بينه وبين البيئة المحيطة به وبالتالي الأنظمة الأخرى كما وان الأنظمة الفرعية في داخل النظام الواحد تفصل بينها حدود معينة تساعدها في تحديد مكوناتها ومفرداتها وهي عملية مهمة عند تصميم النظام أو تحليله، وعملية الفصل بين الأنظمة ضرورية ولكنها ليست بالسهلة ففي بعض الأنظمة يمكن الفصل بكل بساطة بينها وبين مفرداتها وعناصرها كما يحدث في الأنظمة المادية لكنه ليس من اليسير أن يتم الفصل بشكل واضح وثابت في الأنظمة المجردة كما هو الحال في النظم الاقتصادية ونظم الأعمال، وبالتالي فعندما يتم الفصل بشكل واضح بين الأنظمة وتصنيف مفرداتها لا بد من توضيح العلاقة بينها وتكون من خلال نقاط ارتباط، يقول (ديبان، 1997:ص118-119) يتم بناء وتصميم نقاط الربط بين النظم الفرعية وبعضها البعض بهدف منع الازدواجية بين مكونات النظم الفرعية المكونة للنظام الرئيسي، ويزداد على ذلك إمكانية تشغيل كل من مكونات النظام بصورة مستقلة عن مكونات الآخر بحيث لا يؤثر توقيت تشغيل إحدى المكونات على المكون الآخر.

2.1.5 - البيانات والمعلومات (Data and Information):

يحتاج الإنسان إلى المعلومات في كل مناحي الحياة فيكاد الإنسان العادي لا يتخذ قراراً إلا إذا تجمعت له بعض المعلومات ولو البسيطة عن الشيء المراد اتخاذ قراراً بشأنه وكذلك الحال بالنسبة لمنظمات الأعمال فإن المعلومات تلعب دوراً رئيسياً في تسيير الأعمال واتخاذ القرارات من الإدارات المختلفة، ولا شك أن هناك جدل دائم بين المهتمين حول مفهوم وتعريف البيانات (Data) والمعلومات (Information)، بالرغم من الإختلاف بينهما.

فيعرفهما (قاسم، 2004: ص 13)

البيانات (Data): هي عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج.

المعلومات (Information): هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات.

ويعرفهما (Laudon & Laudon: 2002: p⁸)

البيانات: هي عبارة عن جدول بالحقائق الأولية والتي تعرض الأحداث مثل العمليات المالية. أما المعلومات فيعرفها بأنها مجموعة من حقائق ذات مغزى ومفيدة للاستخدام البشري وفي يعرفهما (إدريس، 2007: ص 68-69) بان **البيانات** عبارة عن تعبيرات لغوية أو رياضية أو رمزية أو مجموعة منها وتم التعرف على استخدامها لتمثل الأفراد أو الأشياء والأحداث والمفاهيم.

ويعرف **المعلومات** بأنها عبارة عن بيانات وضعت في محتوى ذات معنى ودلالة لمتلقيها بحيث يخصص لها قيمة لأنه يتأثر بها أو لأنها تحقق له منفعة، أو هي بيانات تم تشغيلها ومعالجتها بطريقة ما.

ومها يكن فإن ما يعتبر معلومات لفئة محددة يعتبر بيانات لفئات أخرى فعلايات الطالب هي معلومات بالنسبة له وبيانات بالنسبة لقسم القبول والتسجيل في الجامعة، ويحدد الكثيرين في تعريفاتهم المعايير للفرقة بين البيانات والمعلومات على اعتبارات القيمة والمنفعة للمستخدم. فيشترط (قاسم، 2004: ص 12-13) إن معيار الاستفادة من قبل المتلقي هو الأساس في التمييز بين البيانات والمعلومات، وحتى يستفيد المتلقي من البيانات فإن البيانات يجب أن تتصف بخاصتين أساسيتين هما:

1- **الإضافة المعرفية:** يجب أن تشكل البيانات إضافة معرفية له، فعندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات وإضافة معرفة جديدة فتعتبر معلومات و إلا صفت على أنها بيانات، ويعتبر هذا المعيار الشخصي.

2- **الإرتباط:** أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم، وإما أن تؤكد أن القرار المتخذ سليم، أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله، لذلك فإن ما يعتبر بيانات في لحظة معينة قد يتحول إلى معلومات في أوقات أخرى.

2.1.6- نظام المعلومات Information System :-

يعرفه (2002 Laudon & Laudon : p⁸) بأنه عبارة عن مجموعة من المكونات المترابطة التي تجمع وتسترجع وتشغل وتخزن و توزع المعلومات لدعم اتخاذ القرار والرقابة في المنظمة.

يعرف (حسين،1997:ص²¹) نظام المعلومات بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة قنوات وخطوط اتصال. ويعرف (قاسم،2004:ص¹⁵) نظام المعلومات بأنه مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف المسندة إليهم.

ويعرفه (الدهراوي،1997:ص¹⁵) بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد البشرية والآلية لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع.. من خلال التعريفات السابقة يتضح أن أنظمة المعلومات مهما كان تخصصها ونوعها فإنها تشترك معا في مبادئ عريضة وأهمها أن هدفها دعم واتخاذ القرارات والرقابة على عمل النظام من خلال مكوناته المدخلات والتشغيل والمخرجات.

2.1.6- نظام المعلومات المحاسبي Accounting Information System :-

يعرف (بشادي، 1995:ص¹⁴⁵):-نظام المعلومات المحاسبي بأنه نظام معلومات رسمي بمعنى انه يجمع، ويخزن البيانات، ويوفر تقارير رسمية مطلوبة. ويعرفه (جمعة وآخرون، 2003:ص¹⁴) بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات من الأطراف الداخلية والخارجية.

ويعرفه (آل ادم والزق، 2006:ص³⁶) بأنه عبارة عن نظام يجمع البيانات، ويصنفها، ويضيف عليها إجراءات مكيفة، ويحللها ويربط بين البيانات المالية على شكل مؤشرات بغية تلبية احتياجات الجهات المختلفة خارج المنشأة لصنع قراراتها بشأن تعاملها مع المنشأة، وكذلك يزود الإدارة بكل احتياجاتها من المعلومات المساعدة في زيادة فعالية أدائها.

أما (موسكوف وسيمكن، 2002:ص25) فيعرفه بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة المؤسسة.

ويعرفه (الحفناوي، 2001:ص60) بأنه أحد أنظمة المعلومات المحوسبة في منشآت الأعمال يهدف هذا النظام إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل لها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية.

ومن التعريفات يتضح أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعمل لوحده وإنما يتشابه مع عدد من الأنظمة الأخرى لرفد نظام المعلومات الإداري MIS.

وفقا لـ (جمعة وآخرون، 2003:ص16) فإن هناك رأيان بشأن نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بالأنظمة الأخرى في المنظمات فالأول يرى أنه جزءاً من نظام المعلومات الإداري والرأي الآخر يرى أن نظام المعلومات المحاسبي يؤدي الدور الرئيسي وأن نظام المعلومات الإداري جزءاً منه ولقد قدمت جمعية المحاسبين الأمريكية تقريراً توفيقياً واعتبرت بأن النظامين مستقلين ولكن هناك بعض التداخل وتمثل منطقة التداخل محاسبة العمليات والتي تهتم بعمليات التخطيط الاستراتيجي وإعداد الموازنات الرأسمالية وتقديم المعلومات لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة.

المبحث الثاني

مكونات نظام المعلومات المحاسبي

تشكل نظم المعلومات موقعا مهماً في المنظمات سواء الهادفة منها للربح أو غير الهادفة للربح، ولا شك أن نظم المعلومات المحاسبية تشكل مفصلاً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من نظام المعلومات الإدارية وإذا كان النظام بتعريفه الشمولي هو مجموعة من المكونات والعناصر التي ترتبط وتتفاعل معاً من أجل تحقيق هدف معين فإن نظام المعلومات المحاسبي لا يختلف في ذلك عن باقي الأنظمة إلا بكونه نظام معلومات وهدفه الأساسي هو إنتاج المعلومات ورفدها لذوي العلاقة بهذا النظام والذين هم أصحاب المصلحة في المنظمة سواء الإدارة أو المستخدم الخارجي لنظام المعلومات المحاسبي.

2.2.1 - الوظائف التي يؤديها نظام المعلومات المحاسبي :-

- 1- تجميع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنظمة بكفاءة وفعالية.
 - 2- معالجة البيانات عبر عملية الفرز والتصنيف والتلخيص.
 - 3- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستخدمين.
 - 4- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة وتهدف إلى حمايتها وحماية أصول المنظمة.
- ولابد لهذه الوظائف أن ترتبط مع بعضها البعض بحيث تبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير التي يجب على النظام أن يقدمها ثم يتم تصميم بقية الوظائف الأخرى (قاسم، 2004:ص45).

2.2.2 - أهداف نظام المعلومات المحاسبي :-

- يرى (جمعة وآخرون، 2003:ص22) أن نظام المعلومات يعمل على تحقيق الأهداف التالية:-
- 1- الإستمرارية في تقديم المعلومات المحاسبية بواسطة مجموعة التقارير المحاسبية التي يصدرها نظام المعلومات المحاسبي بما يضمن إستمرار وبقاء وكفاية النظام والمنظمة ذاتها.
 - 2- القدرة على التعامل مع المستقبل بما يواكبه من حالة عدم التأكد.
 - 3- توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.
 - 4- الإعتماد على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية التي تمكن من توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل.

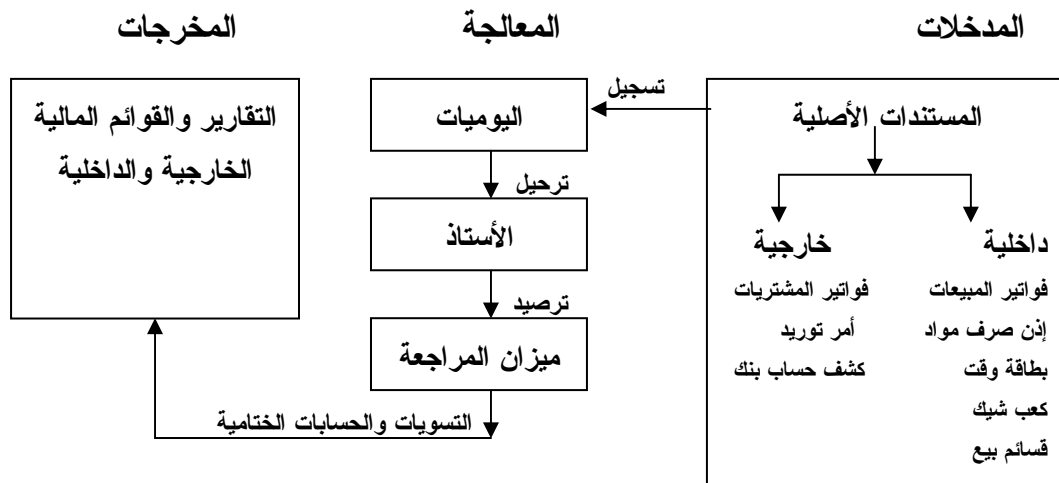
ويضيف (ديبان، 1997:ص286) على ما سبق بأن أهداف نظام المعلومات المحاسبي تتسجم مع أهداف النظام المحاسبي نفسه والذي يعتبر شبكة الإتصالات الرسمية في المشروع ومن ثم فإن من المهام الرئيسية له إنتاج البيانات وتقديمها إلى المنفذين في المشروع وذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الأساسية والفرعية، ولا بد عند تصميم النظام المحاسبي من أن يصمم بالطريقة التي تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد على:-

1- ربط الأهداف الأساسية والفرعية للمشروع بوسائل وأدوات تحقيقها وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية والدورية والموازنات التخطيطية والمعايير والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

2- عرض وتحليل نتائج أعمال المشروع بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة به.

هذا كله يؤكد حقيقة كون نظام المعلومات المحاسبي بأهدافه ووظائفه يشترك مع باقي الأنظمة في قاعدة الهيكل العريضة والتي تتأسس على أن مكونات الأنظمة تتمثل بالمدخلات والتشغيل والمخرجات ويوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (1) مكونات النظام



المصدر: (موسكوف وسيمكن، 2002:ص32)

2.2.3- مدخلات نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تقوم بها المنظمة من خلال ممارستها لأعمالها أو من خلال علاقتها مع أطراف خارجية هي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، هذه الأحداث توثق وتثبت من خلال مستندات ووثائق تعد الأساس في عملية التسجيل المحاسبي، ومكون أساسي عند تصميم عمليات الرقابة الداخلية والمعاملات الاقتصادية، وحسب (موسكوف و سيمكن، 2002: ص35) أن (المدخلات) هي التي تؤدي إلى التغيير في قيمة حسابات الأصول أو

الخصوم أو حقوق الملكية أو إيرادات أو مصروفات الوحدة الاقتصادية مجتمعة أو فرادى، ولا بد أن تأخذ المعاملة الشكل النقدي حتى تثبت في نظام المعلومات المحاسبي، وينتج عنها مستند أصلي يستخدم كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لإدخالها في نظام المعلومات المحاسبي.

2.2.3.1- المستندات وأهميتها:-

المستندات:- تعرف بأنها قطعة من الورق تشمل على بيانات ثابتة وفراغات للبيانات المتغيرة، يخصص للبيانات الثابتة مكان معين على النموذج بينما يكون من الضروري تسجيل البيانات المتغيرة فقط (بشادي، 1995:ص199).

أهمية المستندات: للمستندات أهمية كبيرة عند تصميم النظام المحاسبي فهي الدليل على وقوع الأحداث الاقتصادية والأساس في عملية التسجيل المحاسبي وفي تصميم الرقابة الداخلية وبالتالي فهي تلعب دور مهم يرجعه (قاسم، 2004:ص174) إلى الآتي:-

- 1- أنها الأساس في تحديد تدفقات البيانات في المنظمة من منشأها وتنقلها حتى حفظها.
- 2- أنها وسيلة إثبات العمليات وتسجيلها في السجلات المحاسبية.
- 3- تستخدم كأداة لمتابعة سير نظم العمليات في المنظمة والرقابة عليها.
- 4- تعتبر بعض المستندات أساس لإعداد مستندات أخرى.

2.2.3.2- أنواع المستندات:-

تقسم المستندات المستخدمة في العمليات المالية إلى نوعين من المستندات وهما حسب (بشادي، 1995:ص200):-

1-**المستندات الداخلية:** وهي التي تصممها المنظمة وتعنون باسمها وأرقامها وتستخدم داخليا بين الإدارات والأقسام ومنها كعوب الشيكات، أذون صرف المواد، طلبات الشراء، قسائم البيع، بطاقات الوقت فواتير المبيعات...الخ

2-**المستندات الخارجية:** وهي التي تصممها المنظمات وتستخدم في التعاملات الخارجية مع المنظمات الأخرى ومنها فواتير المشتريات أوامر التوريد كشف حساب البنك.

2.3.3.3- مواصفات المستند الجيد:

يرى (حسين 1997:ص52) أن المستند لا بد أن تتوفر فيه مواصفات عدة كي يقوم بالدور الحيوي في نظام المعلومات المحاسبي:-

- أ- أن يكون مطبوعا محدد فيه اسم الوحدة وعنوانها.
- ب- أن يظهر عنوان المستند ووظيفته والقسم المصدر له وتاريخ تحريره.
- ت- أن يطبع عليه أرقام متسلسلة
- ث- أن يكون المستند موثقا ويظهر عليه بوضوح خانات لتوقيع الأشخاص المسؤولين.

ح- أن يكون المستند من أصل و عدة صور و يفضل أن تكون مختلفة الألوان .

يقدم (قاسم، 2004:ص¹⁷⁵) مجموعة معايير تُأخذ في الاعتبار عند تصميم نظم

المدخلات و يطلق عليها مدخل الجودة الشاملة وأهمها:-

- 1-الملائمة بحيث تكون البيانات المدخلة ملائمة وذات علاقة بعملية إتخاذ القرار .
- 2-أن يتم إدخال كافة المدخلات للملفات للوصول إلى حالة الكمال .
- 3-الصحة بأن يتم إدخال البيانات بشكل صحيح دون أخطاء .
- 4-ضمان امن المعلومات بحيث يتم إدخال البيانات من الموظفين المختصين ومنع الآخرين من الدخول عبر كلمات المرور (في أنظمة المعلومات المحوسبة) .
- 5-الوقتية :-سهولة إدخال البيانات والسرعة في الإنجاز دون أخطاء .
- 6-البعد الاقتصادي من حيث الموازنة بين التكلفة والعائد .

ونرى أن هذه المعايير أكثر فائدة في أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية والتي انتشرت بشكل واسع في المنظمات لما لهذه المعايير من أثر في السرعة في الإنجاز والدقة اللامتناهية حيث أن البرامج المحاسبية تصمم بطريقة تقلص من نسبة الأخطاء بدرجات كبيرة و عليه فإن المدخلات و تصميمها تعتبر الواجهة الأولى لنظام المعلومات المحاسبي .

2.2.3.4- إدخال البيانات:-

يتم إدخال البيانات بواسطة عاملين متخصصين في إدخال البيانات، و تحدد طريقة الإدخال بالطريقة التي تعتمدها المنظمة فإما أن تكون يدوية أو بالحاسوب أو مزيج من الإثنين معاً، فإدخال البيانات في الطريقة اليدوية يستلزم التسجيل في الدفاتر و القيام بالترحيلات المناسبة لتوضيح أثر العملية على موارد المنظمة سواء بالزيادة أو النقص أو التحويل، وفي المنظمات التي تعمل أنظمتها بالحاسوب فإن إدخال البيانات يتم عبر برامج تطبيقية معدة من قبل خبراء و يتم تشغيل هذه البرامج من خلال موظفين لإدخال البيانات عبر نوافذ معينة وهي أي البرامج تقوم بالمعالجة و التشغيل و هذا ما يميز الأنظمة التي تعمل بالحاسوب عن اليدوية .

وتشتمل البرامج التطبيقية المشغلة بالحاسوب على وسائل رقابية على أنظمة المدخلات للتأكد من صحة البيانات المدخلة وحسب (القدس المفتوحة 2007:ص⁵⁰⁰⁻⁵⁰¹) هناك مجموعة من الاختبارات يمكن إدخالها على الحاسوب للتأكد من صحة المدخلات :-

- 1- اختبار نوع البيانات: و يستخدم للتأكد من صحة نوع البيانات (رقمية أو حرفية) .
- 2- اختبار المعقولية: حيث يمكن رفض البيانات التي تكون قيمتها كبيرة جداً أو صغيرة جداً .

3- اختبار التسلسل: حيث يجب أن تكون قيم بعض البيانات الحالية أكبر من قيم بيانات تم إدخالها سابقا.

4- اختبار المجال: حيث يتم رفض البيانات التي تقع خارج حدود مجال معين.

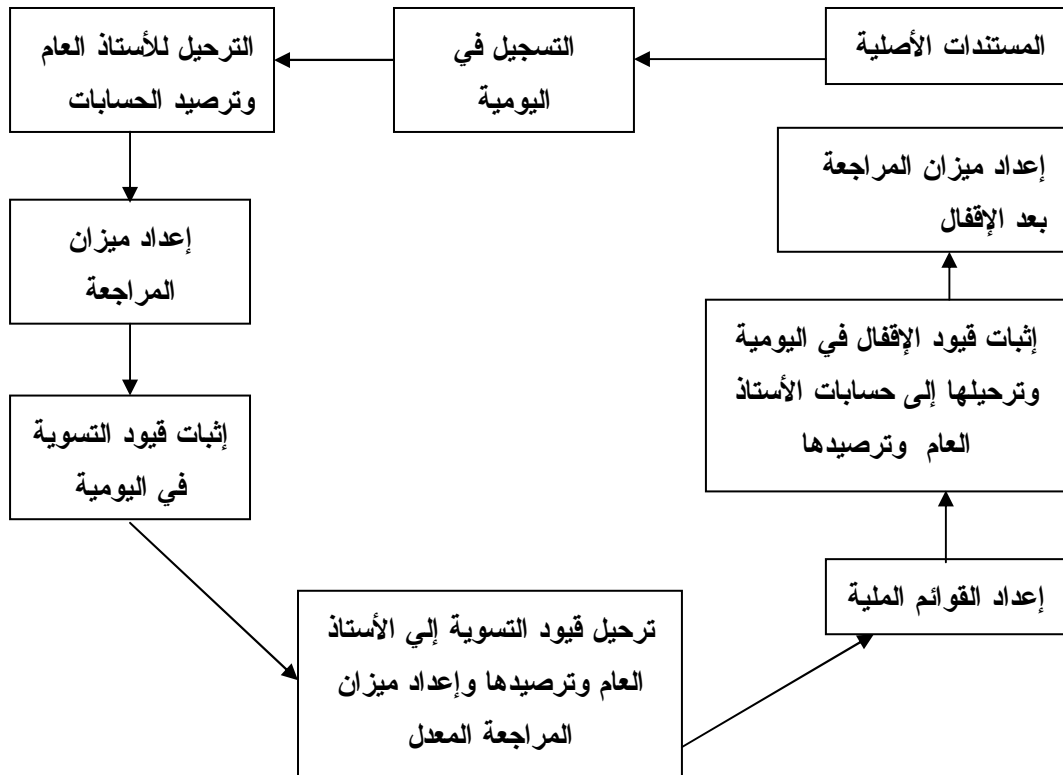
5- اختبار وجود بيانات معينة ضرورية قبل بدأ المعالجة: بعض الحقول يكون من الضروري وجود قيم فيها، مثل سجل الشيك يجب إدخال رقم الفاتورة لأنه بدون رقم فاتورة لا يمكن إصدار شيك.

6- اختبار التاريخ: للتأكد من صحة التاريخ.

2.2.4- المعالجة في نظم المعلومات المحاسبية:-

تبدأ عملية معالجة البيانات المحاسبية في الوقت الذي تنتهي فيه عملية التجميع للمستندات الأصلية والشروع في تسجيلها وإثباتها وفقا لتسلسلها التاريخي في اليوميات أو اليومية العامة ومن ثم إجراء التصنيف والترحيل إلى الأستاذ العام والأستاذ المساعد وعمل ميزان المراجعة والحسابات الختامية وقبل نهاية العام يتم إجراء قيود التسوية والإقفال، هذه السلسلة من الإجراءات المحاسبية يقوم بها المحاسب، إما يدويا في المنظمات التي تتبع النظام اليدوي أو عبر البرامج المحاسبية.

ويوضح الشكل التالي تسلسل معالجة البيانات المحاسبية :



شكل رقم (2) معالجة البيانات المحاسبية (موسكوف وسيمكن، 2002، ص 32)

ولكي تصبح عملية المعالجة ذات فاعلية و كفاءة عالية يقدم (قاسم، 2004:ص152-154)
أربعة مبادئ هي:-

1- تجنب ازدواجية عملية المعالجة:

- وهذا يتطلب بأن تنفذ عملية معالجة عناصر المدخلات مرة واحدة ومن موظف واحد وفي كل مواقع المنظمة، توفيراً للوقت والجهد الذي سوف يبذله أي موظف آخر في معالجة نفس العملية لأغراض أخرى، وبالتالي ربما ينشأ من الازدواجية في معالجة عناصر المدخلات تزويد النظام بمعلومات متناقضة مثلاً أن يتم إعداد أمر البيع من قبل موظف الائتمان ومرة أخرى من موظف المبيعات.

2- تجنب العمليات التي لا تضيف قيمة:

يجب على نظام المعلومات أن يهتم فقط بالعمليات التي تضيف قيمة وتؤدي إلى تحسن نوعية المعلومات المستخرجة من النظام، وعلى مصمم النظام أن يهتم أيضاً بإلغاء أي خطوات في المعالجة والتي لا يؤثر حذفها في نوعية المعلومات.

3- تبسيط عمليات المعالجة:

لا بد أن تكون عملية المعالجة سهلة وغير معقدة حتى يمكن إنجازها من الموظفين بكفاءة ودون الوقوع في أخطاء ولا بد أن يركز مصمم النظام على توحيد العمليات المزدوجة والمتشابهة وهي التي تستخدم نفس المفردات مثل تقرير الاستلام من أمين المخازن وتقرير الاستلام من قسم الشحن والتوريد يمكن تصميم نموذج واحد يوقع عليه الطرفين، وكذلك لا بد من توحيد خطوات المعالجة المتشابهة، والاستغناء عن عمليات المعالجة التي لا تستخدم مخرجاتها.

4- تخفيض الزمن اللازم لتنفيذ العمليات:

وذلك بإتباع الخط المتوازي بدل السير المتسلسل ما أمكن فمثلاً أن يتم إرسال نسخة من سند القيد إلى اليومية وآخر إلى الأستاذ المساعد بدل أن يتم التسجيل في اليومية ومن ثم الأستاذ، ويمكن تعديل دورة الإجراءات ما أمكن لإنجاز العمليات بأقل وقت.

2.2.5 - مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

تعتبر التقارير المحاسبية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وهدفها الأساس إيصال المعلومات للأطراف ذات العلاقة خارج وداخل المنظمة، فهي المنتج النهائي للنظام

والذي من خلالها يتم تقييم أداء المنظمة وتعكس حركتها ومركزها ونموها أمام إدارة المنظمة أو المساهمين والممولين.

وقد تطور مفهوم إعداد التقارير بعد النمو الحاصل في الاقتصاد العالمي بشكل عام وظهور شركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة وأصبحت التقارير المعتمدة من مراجعين مستقلين هي وسيلة الملاك والمساهمين والمقرضين والحكومة وآخرين، من الحكم علي أداء إدارة المنظمة وبالتالي حماية أملاكهم ومصالحهم، وتعتبر التقارير من صميم العملية المحاسبية لا بل أكثر من ذلك فانه وفقا للتطور في مفهوم المحاسبة بأنها نشاط خدمي يهدف لتزويد المستخدمين للتقارير بالمعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات وبذلك فهي تعتبر عصب العملية المحاسبية.

وقد تكون التقارير شفوية من خلال الاجتماعات التي تنفذها الإدارات المختلفة لمناقشة العمل وتظل هذه النقاشات مستأنس بها حتى توثق وتصبح لوائح ولا تأخذ قوة التقارير المكتوبة والتي إما أن تكون خارجية تخدم الأطراف خارج المنشأة أو داخلية (المحاسبة الإدارية).

وبيين (ظاهر، 2002: ص⁶⁻⁸) عدد من الفروقات بين التقارير التي تعد لهذين الغرضين.

1-التقارير الخارجية:

أنها توجه لأطراف خارجيين من ملاك ومستثمرين ومقرضين وعملاء وللجمهور بشكل عام، وتخضع للقوانين والمبادئ المقبولة قبولاً عاماً في المحاسبة وتكون تقاريرها ملخصة وغير تفصيلية وتصدر على الأقل مرة واحدة في السنة وأصبحت حديثاً تصدر كل ربع سنة لأهداف سوق الأوراق المالية، وتدقق هذه التقارير من مدقق خارجي مستقل يضع رأيه في عدالة تمثيلها للمركز المالي وبالتالي يمكن الوثوق بمعلوماتها بشكل كبير، ومن هذه التقارير قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

2-التقارير الداخلية:

وتقدم هذه التقارير لخدمة الإدارة في أداء وظائفها المتعددة من تخطيط وتنسيق ورقابة وليس من الضروري أن تتبع للمبادئ المحاسبية وتعد التقارير الداخلية أكثر تفصيلاً وتحتوي على تقارير غير مالية وتركز على الأقسام والأنشطة والمراكز في المنظمة لقياس الأداء والرقابة على العملية التشغيلية وتعتبر معلوماتها تقديرية لمقارنتها بالنشاط الفعلي لأغراض الرقابة. ومن هذه التقارير حسب (قاسم، 2004: ص¹²⁷⁻¹³²):

أ-التقارير التخطيطية:

والتي تعتمد على الموازنات التقديرية التي تعكس أهداف المنظمة وتساعد الإدارات في العمل وفقا للمنهج علمي وعدم ترك المجال لظهور المشاكل والعقبات دون التحوط لها ورصد كافة الموارد اللازمة لمواجهتها، ومنها موازنة المبيعات والمشتريات والإنتاج والموازنة النقدية والموازنة الشاملة، ويفضل أن تكون الموازنات التقديرية موازنات مرنة لعدة مستويات تشغيلية.

ب-التقارير الرقابية:

تعتبر الرقابة من أركان العملية الإدارية والتي لن يتأتى القيام بها إلا إذا كانت الإدارة على إطلاع دائم بحركة العمل والإنتاج أول بأول وفي الوقت المناسب وذلك من خلال مجموعة التقارير التي تستلمها الإدارة عن سير العمليات ومطابقتها مع المخطط واكتشافها لل صعوبات وحلها قبل تفاقم الأزمات ويقدم نظام المعلومات المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير الرقابية لكافة المستويات الإدارية وتتضمن عنصرين المعايير التخطيطية والنتائج الفعلية وأي انحرافات على الإدارة معالجتها.

ج-التقارير التشغيلية:

وهي التقارير التي تركز على وضع نظام العمليات الحالي، وذلك لمساعدة الإدارة التنفيذية في التحكم في سير العمليات أول بأول، ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بإصدار العديد من التقارير التشغيلية مثل تقرير حول أرصدة المدينين، والدائنين، تقرير حول حركة المخازن، وأوامر الشراء وأوامر البيع، وثائق الشحن.

وتعتبر المعلومات عصب مهم في سير العمليات والأنشطة لما توفره المعلومات من قدرة متخذ القرار على المفاضلة بين البدائل والوقوف على العملية التشغيلية بكل تفاصيلها وحيثياتها حيث أن القرارات التي تصدر بدون معلومات تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة وربما تنعكس بشكل سلبي على أهداف المنظمة.

ويضيف (قاسم، 2004:ص¹³³) عدد من التصنيفات للتقارير ومنه التفصيلية والموجزة والتقارير الأفقية التي يتم تداوله بين الأقسام والتقارير العمودية يتداول بين الإدارات المختلفة، والتقارير الدورية التي تعد بشكل روتيني ودوري والتقارير الخاصة التي تطلب لأغراض خاصة.

2.2.6 - خصائص المعلومات المحاسبية

قدم (زامل، 2002:ص62) عرضاً لخصائص المعلومات المحاسبية أصدرت في البيان رقم 2 لمجلس معايير المحاسبة المالية:

أولاً/ اعتبارات التكلفة والعائد والأهمية النسبية: فكلما زادت المنافع من استخدام المعلومات عن تكاليف الحصول عليها كلما كانت المعلومات مفيدة مع ضرورة مراعاة أهمية المعلومات التي يجب أن تؤدي إلى زيادة معرفة متخذ القرار وتقلل من خطر اتخاذ القرارات الخاطئة.

ثانياً/ المعلومات الملائمة: وهي المعلومات التي لها تأثير على قرار معين ولقد حدد مجلس المعايير مكونات الملائمة بالتالي:

أ- الوقتية: أي أن نقدم المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب وبالسعة المطلوبة ونقدم التقارير العادية في وقتها أما الأحداث الهامة فتقدم وقت حدوثها وكذلك بالنسبة للأحداث الطارئة.

ب- القيمة الثبوتية للمعلومات: ومساعدتها متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث أو تعديل أو تؤكد توقعاته السابقة.

ت- قيمة المعلومات في التغذية العكسية المرتدة. بما يفيد في مجالات تغيير الأهداف العامة أو البحث عن وسائل بديلة، أو تغيير أو تطوير نظم معينة.

وأضاف (حنان، 2003:ص207) تفصيلاً لبعض الخصائص التالية:-

ثالثاً/ الموثوقية: وتتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها بحيث يجب أن تتوفر فيها:
أ- الصدق في التعبير أو العرض أي مطابقة المعلومات والأرقام للظواهر المراد التعبير عنها.

ب- القابلية للتحقق: أي القدرة على الوصول لنفس النتائج باستخدام نفس طرق القياس.

ت- الحياد: أي أن القائم بالقياس ليس متحيزاً لنتيجة يحددها مسبقاً.

رابعاً: الثبات في إتباع النسق الواحد: بحيث تسجل الأحداث ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى وتطبق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة وكذلك بالنسبة لاستخدام نفس المفاهيم وطرق القياس.

خامساً: التماثل وقابلية المقارنة: يعبر التماثل عن استخدام نفس الإجراءات لمعالجة الأحداث بين المنشآت المختلفة وذلك لجعل القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة. وتعد خاصية قابلية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي لتقييم أداء المنظمة.

الفصل الثالث

المؤسسات غير الحكومية واقع وتطورات

❖ المقدمة

❖ مفاهيم وتعريفات

❖ البيئة التشريعية والقانونية.

❖ واقع علاقات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية.

❖ المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية وآفاق

المستقبل.

❖ دورة الإيرادات والمصروفات في المؤسسات غير

الحكومية الفلسطينية

الفصل الثالث

المؤسسات غير الحكومية واقع وتطورات

مقدمة

عرفت فلسطين المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية منذ عهد الحكم العثماني وتأسيس المنظمات والجمعيات التي أفرزتها حالة المد القومي والوطني التي اجتاحت المنطقة العربية بشكل عام وبقي هذا القطاع المهم ينمو ويتفاعل مع الواقع المعاش من الانتداب البريطاني والحكم المصري والأردني حتى الاحتلال الصهيوني وما سطرته قيادات هذا القطاع الرائع من نموذج في الصمود والتصدي لكل محاولات التذويب والطمس لمعالم الهوية الوطنية ولقد كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية الأثر الكبير في نمو هذا القطاع وتنوعه وما واكب ذلك من إشكاليات العلاقات مع المجتمع المحلي والقطاع الخاص وعلاقته الإشكالية والتكاملية مع السلطة ودور المانحين في دعم هذه المؤسسات ومرحلة الدولة والوطن ودور المؤسسات غير الحكومية في النهوض والنمو والارتقاء والمساهمة في تكوين المجتمع الديمقراطي والحكم الرشيد كل ذلك سوف يتم تناوله من خلال أربعة مباحث:-

المبحث الأول:- مفاهيم وتعريفات

المبحث الثاني:- البيئة التشريعية والقانونية

المبحث الثالث:- واقع علاقات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

المبحث الرابع:- المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية وآفاق المستقبل

المبحث الخامس:-دورة الإيرادات والمصروفات في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

المبحث الأول

مفاهيم وتعريفات

أولاً-المنظمات غير الحكومية

3.1.1-تعريف المنظمات غير الحكومية :

يعرف (الهييتي، 2007 :ص²) المنظمات غير الحكومية بأنها وجدت أو أنشأت لكي تقدم خدمات ليس هدفها الرئيس تحقيق الربح ودخلها وأصولها يجب أن يوجه لخدمة رسالتها والهدف الأساسي الذي أنشأت من اجله.

ويقدم (الهييتي، 2007:ص²) تعريفا للمنظمات غير الحكومية حسب البنك الدولي والأمم المتحدة:

- **تعريف البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية:** - بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات، إما مستقلة كلياً أو جزئياً عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاوني وليس لها أهداف تجارية.

- **تعريف الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية:** -بأنها منظمات لها رؤية محدودة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الإنمائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية، الطوارئ، إعادة التأهيل وكذلك ثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويقدم (منصوري، 2006:ص²) تعريف جامعة"جونز هوبكنز" بالولايات المتحدة حيث عرفت القطاع الخيري بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحاً والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع.

3.1.2-صفات ومعايير تحديد مفهوم المنظمات غير الحكومية: (الهييتي، 2007:ص²)

أ- أن تمتلك المؤسسة الشكل الرسمي ولها سمة الدوام إلى حد ما وبذلك يتم استبعاد التجمعات المؤقتة.

ب- أن تكون المؤسسة غير هادفة للربح ولذا يتم استبعاد المؤسسات التي توزع أرباحها على مؤسسيها لأن الربح يجب أن يتجه إلى تطوير فاعلية المنظمة.

ت- أن لا ترتبط بالحكومة من الناحية الهيكلية.

ث- أن تمتلك إرادة ذاتية من داخلها.

ج- توفر عنصر العمل التطوعي سواء في مجلس الإدارة أو أنشطة المؤسسة بقدر معين.

ح- أن لا ترتبط بحزب معين أو تأخذ الطابع الحزبي.

ثانيا-الجمعيات في القانون الفلسطيني

3.1.3- تعريف الجمعيات في القانون الفلسطيني :-

عرف القانون الفلسطيني لعام 2000 في المادة (2) الجمعيات بأنها "هي شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعته تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منفعة شخصية".

3.1.4- الجمعية أو الهيئة الأجنبية :-

وعرف الجمعية أو الهيئة الأجنبية حسب نفس المادة من القانون بأنها " أية جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب".

3.1.5- النشاط الأهلي:-

أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره يقدم تطوعاً أو اختيارياً ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً أو صحياً أو مهنياً أو مادياً أو روحياً أو فنياً أو رياضياً أو ثقافياً أو تربوياً .

3.1.6-خصائص الجمعيات وفقا للقانون الفلسطيني:-

قدم (خالد ،2007:ص496-486) مدخلا قانونيا لهذه التعريفات اختصره بالتالي:

- أ- أن الجمعية شخص اعتباري معنوي وتكتسب ذلك بعد تسجيلها والإعلان عنها ويصبح لها أهلية مستقلة عن أهلية أعضائها.
- ب- أن للجمعية ذمة مالية مستقلة خاصة بها بحيث تنتقل أموال وإيرادات الجمعية من ذمة المقدمين لهذه الأموال إلى ذمة الجمعية بوصفها شخصية اعتبارية ويترتب عليه بأن أموال الجمعية هي الضامنة للوفاء بديونها والتزاماتها وبالتالي لا يمكن الرجوع والمقاصة من أموال الأعضاء في الجمعية العمومية لسداد أي ديون أو التزامات على الجمعية.
- ت- يصبح للجمعية كيان مستقل عن كيان أعضائها (من حيث الجنسية والموطن).
- ث- أن الجمعية تمثل اتفاق بين الأعضاء ويلزم ذلك تعدد الأعضاء بحيث يجب أن يزيد على سبعة ودفع الاشتراكات.
- ج- أن الجمعية معفاة من الضرائب.
- ح- أن العضوية في الجمعية تقوم على اعتبار شخصي بحيث لا تنتقل العضوية بالإرث ولا يجوز فيه الإنابة.

ثالثا-الجمعيات في الأدب المحاسبي

3.1.7-تعريف الجمعية أو النادي (أحمد، وآخرون، 2009:ص19)

هي جماعة من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين لهم تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ليس هدفهم الربح وإنما تقديم الخدمات الصحية والثقافية والرياضية والعلمية والفنية والدينية.

ويعرفها (الجبراوي، 1982:ص399) الجمعية عبارة عن هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة لا تهدف إلى تحقيق الربح من مزاوله نشاطها وإنما تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية أو علمية.

3.1.8-خصائص الجمعيات والنوادي:- (أحمد، وآخرون، 2009:ص19-20)

- من حيث الغرض أو الهدف : فإن الهدف من إنشاء الجمعيات والنوادي ليس تحقيق الربح وإنما تقديم الخدمات الاجتماعية في مختلف المجالات.

- من حيث الملكية: الجمعيات والأندية ليست ملكا لفرد أو مجموعة من الأفراد بل هي ملكا لجميع أفراد المجتمع.

- من حيث رأس المال: لا يشترط لإنشاء الجمعيات الخيرية من توافر رأس المال بالمفهوم التجاري.

- من حيث استرداد رأس المال : في حالة الوفاة و الانسحاب أو استقالة أي عضو يسقط حقه في استرداد ما دفعه من اشتراكات أو تبرعات.

- من حيث التصفية : في حالة حل الجمعية وتصفيتها فإن ما تملكه من أموال تنفق على الأغراض التي أنشأت من أجلها ولا تؤول إلى الأعضاء.

من هذه التعريفات يمكن أن نكتشف حالة من عدم الجزم والاتفاق على مصطلح واحد ووحيد يندرج تحته هذا القطاع ، بحيث أن المصطلحات المستخدمة والتسميات المختلفة لهذا القطاع الواسع تعود للاختلاف في المنطلق الثقافي أو السياسي أو البيئي سواء بمن استخدم مصطلح المجتمع المدني أو المنظمات والمؤسسات غير الحكومية أو استخدام تعريف الجمعيات في حالتنا الفلسطينية كل هذه المصطلحات تطلق على القطاع غير الحكومي والذي يمارس بعيدا عن الشكل الرسمي للدولة أو قطاع الأعمال والتجارة وهو الموجه لمصالح الفئات المهمشه والمعوزة.

هذا يبين عمق الجدل والنقاش بين المنادين بأفكار الديمقراطية و المجتمع المدني وهل هو موجود في واقعا العربي أو الفلسطيني بالتحديد أو في طريقه للنشوء. ولا يمكن أن نغفل أن هذا الجدل قديم فلقد نظر كارل ماركس إلى المجتمع المدني في إطار الصراع الطبقي البرجوازي وغيره في كتابات هيغل. ونود الإشارة بأنه فلسطينيا و بشكل رسمي لم يتم استخدام أي مصطلح غير مصطلح الجمعية رغم أنه في تقديرنا يتفق في شمولية التعريف ويتقاطع مع حجم الشريحة التي يمثلها في تعريفات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وربما ما يهمننا حجم النفع الاجتماعي والمساهمات الخيرية والديمقراطية التي يقدمها هذا القطاع بالدرجة الأولى وتعدد التسميات والتعريفات تأتي ضمن نقاش المتخصصين والباحثين في هذا المجال والذين بعضهم قريب من الفكرة الغربية أو الفلسطينية أو العربية.

المبحث الثاني

البيئة التشريعية والقانونية

شهدت فلسطين منذ العهد العثماني وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو الموقعة 4 مايو عام 1994 عدد من القوانين والتشريعات التي نظمت عمل المؤسسات والجمعيات الأهلية الفلسطينية، واتسمت هذه القوانين والتشريعات بالاختلاف تارة والتشابه تارة أخرى تبعا لمصالح السلطة المسيطرة، كما وشهدت هذه الحقبة الطويلة تداول عدد من الجهات سيطرت على الأرض الفلسطينية إما بفعل الأمر الواقع وذلك إبان الحكم العثماني وحكم الإدارة المصرية في قطاع غزة والإدارة الأردنية في الضفة الغربية والقدس، أو بفعل الانتداب كالانتداب البريطاني الذي سيطر على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى بموجب اتفاقية سايكس بيكو، أو بالاحتلال العسكري الغاشم كما حدث بعد سيطرة العصابات اليهودية على أجزاء كبيرة من فلسطين، وتبعها الاحتلال الشامل للأرض الفلسطينية بعد حرب حزيران 1967.

هذه المراحل التي مر بها شعبنا أغنت المؤسسات والمنظمات الأهلية بتجربة كبيرة في العمل الأهلي والمجتمعي استمدت من:

1- ضياع الهوية الوطنية وحالة الشتات القسري التي عاشها شعبنا في المنافي شجعت على تأسيس أجسام وكيانات اقتصادية واجتماعية وسياسية ترعى مصالح أبناء الشعب الفلسطيني وليس أدل على ذلك من مؤسسة صامد ومؤسسة أسر الشهداء والمكاتب والفروع التي أشرفت عليها منظمة التحرير الفلسطينية والقوى السياسية والعسكرية الفلسطينية، بما فيها النقابات والاتحادات وشؤون اللاجئين، التي عملت على الساحات العربية وفق ما اقتضت به طبيعة كل بلد، هذا ما أثرى التجربة الفلسطينية بخبرات متنوعة كان للواقع العربي لمسات فيها، ولقد تأثرت التجربة الفلسطينية بالواقع العربي وأثرت فيه، هذا كان في خارج الأرض المحتلة.

2- أما في الأرض المحتلة فان انعدام جسم الدولة الوطنية شكّل حافزا مهما دفع بالقيادات والكوادر الوطنية الفلسطينية إلى تشكيل أجساما بديلة تسد الفراغ الناتج من غياب المؤسسات الحكومية الوطنية التي ترعى مصالح أبنائها ومواطنيها في كافة النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية بالاستفادة من القوانين الموجودة أو بالالتفاف عليها.

وهنا كان لا بد من التحدث عن البيئة التشريعية والقانونية التي مرت بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في كل مرحلة من هذه المراحل. والتي كان لها الأثر الفاعل في تشكيل هذه المؤسسات وأنظمتها الإدارية والمحاسبية وفقا لما اقتضته مصالح الجهة النازمة لهذه القوانين.

3.2.1- أولا مرحلة الدولة العثمانية :-

ساد في عهد الدولة العثمانية قانون حكم عمل الجمعيات والمؤسسات والهيئات الفلسطينية سمي بقانون الجمعيات العثماني لعام 1907 والذي وضع في أواخر عهد الدولة العثمانية عندما شهدت الأراضي العربية بصفة عامة نزعات من روح الانفصال والاستقلال حملها مجموعة كبيرة من المثقفين والضباط والنخب العربية وهم الذين شكلوا الجمعيات و المنتديات للتغطية على عملهم السياسي.

منع القانون تشكيل الجمعيات السرية وذلك حسب المادة 6 منه كما ونصت المادة 4 على منع تأسيس الجمعيات السياسية عنونها القومية أو الجنسية (القطرية)، و فرضت رقابة صارمة على الجمعيات من خلال إلزامها بالاحتفاظ بمحاضر اجتماعاتها وتقاريرها المالية وعرضها على الضابطة التابعة للحكومة الملكية في أي وقت تطلبها (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1995:ص 5-6).

يؤرخ لتلك الفترة (عمرو، 2005:ص 9) بتزايد تأسيس منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته الخيرية وفي مجالات مختلفة وأهمها العمال وارتبط تأسيسها بمحاولة نشر الفكر القومي العربي، وبالحركات الاجتماعية وكانت مدن حيفا والقدس ونابلس ويافا من أوائل المدن التي احتضنت هذه المؤسسات مثل جمعية العمال العرب "حيفا" والاتحاد النسائي العربي "نابلس".

3.2.2- ثانيا مرحلة الانتداب البريطاني:

لقد استمر سريان قانون الجمعيات العثماني لعام 1907 والذي توافق مع سياسة الانتداب البريطاني الاستعمارية تجاه الفلسطينيين بمنعهم من تأسيس دولتهم المستقلة وفرص قيامها، في المقابل أبقى الباب مفتوحا أمام الحركة الصهيونية (التي وعدتها بوطن قومي) بإنشاء مؤسساتها المجتمعية كالموشاف والكيبوتس وحركات الشبيبة الصهيونية والهستدروت والتي كان هدفها التجهيز لإنشاء دولة الكيان الغاصب الصهيوني.

ولقد جاء قانون العقوبات رقم 74 لعام 1936، وقانون الطوارئ لعام 1945 الصادران عن سلطة الانتداب البريطاني ليزيد من شدة القيود على الجمعيات، فمنعت الانتساب لها وحضور اجتماعاتها مهددة بقانون العقوبات فلقد كان من شأن هذه الإجراءات والقوانين التعسفية شل حال المؤسسات والمجتمع المدني الفلسطيني ككل (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1995:ص 6-7).

3.2.3- ثالثا المرحلة ما بين عامي 1948 وحتى 1967:-

شهد عام 1948 استيلاء العصابات الصهيونية على أجزاء كبيرة من فلسطين أقامت عليها كيانها بدعم من القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا واكب ذلك دخول الجيوش العربية إلى ما تبقى من الأرض حيث خضعت الضفة الغربية والقدس للإدارة الأردنية وقطاع غزة للإدارة المصرية فإنه ومنذ فبراير 1949 وهو تاريخ توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل أنشأت في قطاع غزة إدارة عسكرية مصرية لإدارة قطاع غزة حتى إصدار الرئيس جمال عبد الناصر دستورا لقطاع غزة عام 1962 فتم معاملة قطاع غزة على أنها منطقة عسكرية خاضعة لقانون الطوارئ البريطاني ومنحت جميع صلاحيات المندوب السامي البريطاني للحاكم الإداري المصري.

بعد عام 1962 بدأت شريحة المثقفين والكوادر الفلسطينية تهتم بالجمعيات وضرورة تشكيلها فأنشأت النقابات للمحامين والاتحاد النسائي الفلسطيني والاتحاد العام لعمال فلسطين وجمعيات الإغاثة التبشيرية ولقد خلا الدستور الخاص بقطاع غزة 1962 من أي حق بإنشاء الجمعيات، وفي الضفة الغربية نشطت بعض الجمعيات الفلسطينية التي كانت موجودة قبل النكبة الفلسطينية وفرض عليها من الإدارة الأردنية التسمية الأردنية ومع إعلان الأحكام العرفية عام 1957 توقف أي نشاط للجمعيات الخيرية إلى أن صدر قانون 1965 والذي سمي بقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية وبالمجمل خضعت الضفة الغربية والقدس حتى عام 1967 لقوانين الإدارة الأردنية وخضع قطاع غزة للإدارة المصرية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 1995:ص8).

3.2.4- رابعا:مرحلة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة عام 1967:-

طبقا ل(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1998:ص9-12) مع دخول قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة والضفة الغربية صدر عن قيادة الجيش الإسرائيلي في كل من المنطقتين منشورا عسكريا يحمل رقم 2، تم بموجبه تخويل الحاكم العسكري جميع الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والإدارية، وأعلن استمرار العمل بالقوانين التي كانت قائمة قبل دخول القوات الإسرائيلية المنطقة ما لم تتعارض مع المناشير والأوامر العسكرية الإسرائيلية من الناحية القانونية تم استمرار العمل بالقوانين التي كانت سارية إبان حكم الإدارتين المصرية والأردنية مع إجراء العديد من القرارات والتعديلات التي من شأنها إحكام سيطرة الإدارة المدنية الصهيونية على المجتمع الفلسطيني ومنع أي نهوض سواء على المستوى الاقتصادي أو الصحي أو التعليمي.

في هذه المرحلة برز دور مؤسسات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة تميزت هذه الفترة بنوعين من المؤسسات.

أولاً: الجمعيات الخيرية والمهنية في مجال الخدمة الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وهي الجمعيات العلنية المسجلة والحاصلة على ترخيص.

ثانياً: الأطر واللجان الجماهيرية المنبثقة عن القوى والتنظيمات السياسية المقاومة للاحتلال والتي عملت كأذرع سياسية واجتماعية واقتصادية بديلة عن الاحتلال.

3.2.5 - خامسا مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية:-

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1994 بموجب اتفاقيات أوسلو دارت نقاشات حول مضمون العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية وأجمعت هذه المنظمات سواء من خلال لقاءات ثنائية أو جماعية أو من خلال شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على ضرورة التعامل مع المرحلة الجديدة بما فيها من استحقاقاتها ومتطلباتها وبالتأكيد فإنها تختلف عن استحقاقات المرحلة السابقة.

خلال هذه الفترة صدر عن ديوان الفتوى والتشريع بالسلطة الوطنية الفلسطينية مشروع قانون في 15-09-1995 "مشروع قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات العامة والمؤسسات الخاصة"، وجاء مشروع القانون بواقع 54 مادة موزعة على عشرة فصول.

كان قد سبقه مسودة قانون لاقت اعتراض كبير من مؤسسات المجتمع المدني مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى إجراء التعديلات فيها، بتاريخ 25/05/1999 تم إقرار القانون رقم (1) الذي صدر بمدينة غزة بتاريخ 16/01/2000 بموجب مرسوم أصدره الرئيس الفلسطيني الراحل أبو عمار رحمه الله والذي اشتمل على 45 مادة عالجت هذا الموضوع وتعمل المؤسسات غير الحكومية بموجبه منذ إصداره (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 1998:ص13).

يقول (عبد الصمد، 2006:ص56) يعتبر النظام القانوني في فلسطين من أفضل الأنظمة في المنطقة، حيث يتمتع المجتمع المدني بدرجة كبيرة كافية من الاستقلالية، فهذا المجتمع هو أحد أنشط المجتمعات المدنية في المنطقة العربية، وتقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في العديد من القطاعات بتوفير الخدمات العامة نظراً لغياب الدولة، ولاسيما في قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الريفية، رغم التحديات التي يواجهها من الاحتلال الصهيوني ومحدودية سلطة الدولة الفلسطينية وضعف التمويل.

المبحث الثالث

واقع علاقات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

لا تعمل المؤسسات غير الحكومية بمعزل عن الواقع والبيئة المحيطة بل ترتبط بعلاقات مترابطة ومتشابكة مع العديد من الجهات تمثل بمجموعها الطرف الآخر لمعادلة العلاقات مقابل المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية والتي تتشكل وفقا لطبيعة المصالح والاستفادة من الخدمات والنشاطات أو بفعل التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المؤسسات أو أية علاقات أخرى تنشأ نتيجة العمل العالمي المشترك..... وغيرها من العلاقات.

3.3.1- تصنيف العلاقات حسب الواقع الجغرافي:-

أولا :علاقات محلية: تنشأ بين المؤسسات غير الحكومية والعديد من الجهات داخل مساحة الوطن الجغرافية ومنها علاقات هذه المؤسسات مع كل من:

- 1-المجتمع المحلي.
- 2-الهيئات المحلية "البلديات".
- 3-السلطة الوطنية الفلسطينية"الدولة".
- 4-المؤسسات غير الحكومية الأخرى.
- 5-منظمات حكومية وغير حكومية دولية(عربية وأجنبية) له مقرات داخل فلسطين.

ثانيا: علاقات دولية : وهي العلاقات التي تربط المؤسسات غير الحكومية بـ:

- 1- المنظمات غير الحكومية أو الحكومية الدولية.
- 2- الممولين "البنك الدولي منظمات الأمم المتحدة المختلفة.... وغيرها من الجهات المانحة الأجنبية".
- 3- العلاقة مع السفارات ووزارات الخارجية الدولية "خصوصا في المؤسسات التي تعنى بالرعايا الأجانب داخل فلسطين".

وليس بالضرورة أن تمارس المؤسسات كل أو بعض هذه العلاقات وهذا يرجع إلى:-

- أ- طبعة عمل المؤسسة وأهدافها.
- ب- إمكانيات المؤسسة من ناحية المالية والتجهيزات.
- ت- حالة الانسجام (الثقافية والفكرية والسياسية) بين المؤسسة وغيرها من المؤسسات الدولية.

وسوف نتناول جانب من هذه العلاقات وهي:-

- 1- العلاقة بالمجتمع المحلي.
- 2- العلاقة بالسلطة الوطنية الفلسطينية.
- 3- العلاقة بالمانحين"الممولين".

3.3.2- علاقة المؤسسات غير الحكومية بالمجتمع المحلي:-

ترتبط المؤسسات غير الحكومية بعلاقات وطيدة مع المجتمع المحلي الذي يشكل الوعاء الأساسي لنشأة هذه المؤسسات ويصف (إبراهيم، 2002:ص85) هذه العلاقة "لا تستقيم فكرة المجتمع المدني بدون مشاركة من قبل المواطنين لا بل إن هذه المشاركة شرط ضروري لقيام مجتمع مدني فعال وحيوي".

ويضيف "إن المجتمع المدني لا يتشكل وبشكل مجرد من مجموعة المؤسسات والهيئات والروابط ذات الإقصاء المتبادل مع الدولة بل بارتباطه الوثيق بالمجتمع المحلي ارتباطا وثيقا وعضويا وبتعبيره عن مصالحه وآماله".

ويمكن أن نضع هذه العلاقة في مستويين أو اتجاهين:

3.3.3- المستوى أو الاتجاه الأول لشكل العلاقة: من المؤسسات غير الحكومية إلى

المجتمع المحلي، تتمثل هذه العلاقة فيما تقدمه هذه المؤسسات من خدمات "تعليمية وتوعوية وثقافية..الخ" أو ربما سلع كمساعدات بئمن أو بدون وهذا ينقلنا إلى طبيعة المؤسسات والخدمات التي تقدمها وما يدفعه المجتمع المحلي مقابل ذلك.

أولاً: مؤسسات غير هادفة للربح بتاتا وهذه المؤسسات تقدم خدماتها بدون مقابل أو بمقابل رمزي لا يصل إلى قيمة التكلفة وذلك مثل ما تقدمه المؤسسات غير الحكومية من مساعدات عينية لبعض الشرائح الفقيرة والمعوزة والمهمشة والتي زاد نطاقها في ظل حالة الحصار الدولي الظالم على الأراضي الفلسطينية المحتلة بصفة عامة وغزة بصفة خاصة.

ثانياً: مؤسسات غير هادفة للربح جزئياً وهذه المؤسسات تقدم الخدمات والسلع التي تنتجها بمقابل ويكون الثمن شاملاً التكاليف بالإضافة إلى نسبة بسيطة من الأرباح تساهم في استمرارية المؤسسة وبقائها وتمويلها لبعض البرامج الأخرى.

يبين (ارش وآخرون، 2007:ص17) أن المنظمات المدنية صمام أمان ضرورياً وأساسياً للضغوط والطاقت الاجتماعية التي تتبني وتنشأ بالضرورة في أي مجتمع وعلاوة على ذلك، توفر المنظمات المدنية للأشخاص المنتمون إلى خلفيات إثنية أو عرقية أو دينية مختلفة العمل المشترك بما فيه صالحهم العام، وبدا يمكنها أن تكون حصناً ضد عنف يحتمل اندلاعه بين مختلف طوائف المجتمع)، هذا يمثل جانب آخر من مستوى العلاقة مع المجتمع المحلي وربما أن هكذا صراعات قائمة بين خلفيات عرقية أو إثنية غير واضحة المعالم في المجتمع الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال فالصراع الأول هو مع الاحتلال ولم تظهر أشكال من الخلافات الإثنية والعرقية أو الدينية ويمكن أن تنشأ في داخل فلسطين وفي المجمل لا يعتبر تعليقنا هو رفضاً

للفكرة التي طرحها (ارش وآخرون ،2007:ص17) وإنما للواقع الفلسطيني خصوصية وربما تنشأ مستقبلاً مثل هذه الصراعات التي يصبح للمنظمات غير الحكومية دوراً في التخفيف منها

قدم (ارش وآخرون ،2007:ص18) عدة أسباب لكفاءة المنافع والسلع والخدمات العامة التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني سواء من ناحية النوعية والأسعار ومنها:-

- أن المنظمات المدنية تدفع اقل وتوظف عدداً قليلاً لتحقيق أهدافها.
- ميزة العمل التطوعي والتي تحقق من خلاله الوفورات في التكاليف.
- معرفتها بطبيعة المجتمع وبحاجته.
- إخفاق سوق القطاع العام وكذلك الخاص في تقديم بعض الخدمات عديمة (قليلة) الجدوى الاقتصادية.
- تخلي الدولة عن بعض البرامج لعجز أو ضعف في موازنتها في مجالات الخدمة العامة وعلى سبيل المثال رعاية المسنين والمرضى بأمراض مزمنة وغيرها.

ويمكن لمؤسسات المجتمع المدني توفير دعماً غير مباشر لنجاح ونمو اقتصاديات السوق التي من الممكن أن تزدهر في ظل التعددية والاستقرار الاجتماعي والثقة العامة بالمؤسسات.

يقول (إبراهيم، 2005:ص612) (إن الأراضي الفلسطينية تمتاز بنشوء وتطور مجتمع مدني يمتاز بالحيوية خصوصاً على صعيد العمل التنموي وخدمة المجتمع، الأمر الذي يشكل إمكانيات كبيرة للمشاركة المجتمعية على مختلف مستويات التخطيط و تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج إذ تتخرط مئات المؤسسات غير الحكومية وشبه الحكومية في نشاط تنموي ممتد في سائر أرجاء التجمعات الفلسطينية في المدن والمخيمات للحفاظ على النسيج المجتمعي في مواجهة حرب سلطات الاحتلال الهادفة إلى تهيمش المجتمع الفلسطيني وتفتيته).

وبينت دراسة أعدت بتمويل من الاتحاد الأوروبي نشرها مركز ماس 2008 ضمن مجموعة أوراق عمل تحت عنوان "سمات المنظمات غير الحكومية التي تقدم مساعدات" إن غالبية المنظمات التي قدمت مساعدات اجتماعية استهدفت الأسر الفقيرة والأفراد الفقراء يليهم العاطلون عن العمل، والأسر التي ترأسها نساء، وأسر الشهداء، والأسرى وأسرههم.

ويبين الشكل التالي توزيع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حسب الفئات المستهدفة في مساعداتها، 2007 حسب نفس المصدر.

3.3.4-المستوى أو الاتجاه الثاني لشكل العلاقة: من المجتمع المحلي إلى المؤسسات

ينشأ هذا الاتجاه من خلال المشاركة الفاعلة التي يقدمها المجتمع المحلي للمؤسسات غير الحكومية سواء:

- بأشكال تطوعية أو شبه تطوعية كمشاركات ومجهودات بدنية أو فكرية تقدم بدون مقابل.

- تبرعات مالية وعينية مباشرة مشروطة أو غير مشروطة تساهم في تمويل البرامج التي تنفذها المؤسسات.

ولقد قدم الواقع الفلسطيني نموذجا مبدعا في هذا المجال من خلال مشاركة المجتمع المميزة. ولقد بينت دراسة (عبد الهادي، 2002:ص88) وجود لجان مشتركة من المؤسسات الأهلية والمجتمع المحلي كمرجعيات إدارية ساهمت في تقييم وإدارة المؤسسات رغم انحصارها في عدد من المؤسسات "12%" من عينة الدراسة والتي أكدت وجود هذه المرجعيات واللجان المشتركة حيث يعود سبب وجودها إلى محاولة المؤسسات الأجنبية لإضعاف التأثير السياسي والعشائري في توصيل الخدمات. يقول (عبد الهادي، 2002) لقد كان هذا النموذج ملهما ومبتكرا بالبداية لجهة الحياد والانحياز للمجتمع بكل فئاته وتعزيز المشاركة الشعبية الشاملة، وتقوية وتمكين اللجان المحلية والأطر القاعدية. بما أطلق عليه لجان التنمية القروية (Village Development Committee (VDC) رغم الإشكاليات التي اعترت هذا النموذج إلا أنه ظل موجودا واستطاع أن يحقق العديد من الانجازات.

3.3.5- علاقة المؤسسات غير الحكومية بالسلطة الوطنية الفلسطينية:-

قدم (عبد الهادي، 2002:ص92-94) مفهوما متخصصا لعلاقة المؤسسات غير الحكومية بالسلطة الوطنية الفلسطينية وأسنده إلى مكونين أساسيين:

أولا- الإطار القانوني:

ويرتكز على مفاهيم شرعية تأسيس منظمات المجتمع الأهلي وضمان استمرار عملها واستقلالية هذه المنظمات وضمان شفافيته ومسائلتها.

ثانيا- الإطار المهني /العملياتي:

فلقد قدمت المنظمات الأهلية الفلسطينية خلال الأعوام الماضية نموذجا مهنيا جيدا للتعامل مع السلطة الوطنية قائم على مبدأ الشراكة الكاملة بكافة مراحل إدارة البرامج التنموية نظرا لما تتمتع به من قدرات فكرية وبرامجية ومهنية وتاريخ طويل في تنفيذ هذه البرامج وبمواصفات مهنية عالية الجودة وهذا يأتي في إطار النسق العام وليس التفصيلي فهي علاقة غير جامدة وتسير بعدة اتجاهات لذلك كان لا بد من الحديث عن علاقة هذه المؤسسات مع الجهات المشرفة والراعية والمنسقة لها وقوانين تنظيم العلاقة مع الدوائر والهيئات المختصة في هذا المجال.

3.3.6-العلاقة مع وزارة المالية الفلسطينية و دوائر الضريبة وقوانينها:

حسب(خالد، 2007، ص⁴⁹⁷) فلقد نصت المادة 53 من قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 على التالي:

- أ- تعفى الجمعيات من الضرائب والرسوم الجمركية على الأموال المنقولة والغير منقولة اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي شريطة عدم التصرف بها خلال مدة تقل عن خمسة سنوات لأغراض لا تخالف أهدافها.
- ب- يتم إعفاء الجمعيات من الضرائب والرسوم وفقاً للإجراءات المعتمدة لدى وزارة المالية الفلسطينية فلقد نصت المادة (8) من قانون ضريبة الدخل رقم 25 في الفقرة هـ (يعفى من الضريبة... دخل أي جمعية مؤسسة دينية أو خيرية أو ثقافية أو تربوية ذات صفة عامة شريطة أن لا تستغل أموالها أو دخلها إلا لتحقيق أغاياتها وأهدافها).
- ت- قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 أعفى من الضرائب دخل الجمعيات الخيرية من عمل لا يستهدف الربح وكذلك التبرعات التي تدفع للجمعيات الخيرية المسجلة حسب الأصول في فلسطين تنزل من الدخل الخاضع للضريبة بشرط أن لا تزيد عن 20% من صافي دخل مقدم هذه التبرعات.

3.3.7-العلاقة مع وزارة الداخلية الفلسطينية:

تعتبر وزارة الداخلية الفلسطينية هي الجهة الرئيسية في متابعة المؤسسات غير الحكومية لذلك أ-فلقد عرفها قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 في المادة (2) يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الوزارة : وزارة الداخلية

الوزارة المختصة : الوزارة التي يندرج النشاط الأساسي للجمعية ضمن اختصاصها

الوزير : وزير الداخلية

الدائرة : الجهة المختصة التي تنشأ في الوزارة

ب-تسجيل الجمعية حسب قانون الجمعيات المادة (3)

تنشئ الوزارة دائرة تعنى بشؤون تسجيل الجمعيات والهيئات بالتنسيق مع الوزارة المختصة وتحفظ الدائرة لغايات تنفيذ هذا القانون بما يلي :-

1- سجل تقييد فيه طلبات التسجيل بأرقام متسلسلة تبعاً لتاريخ تقديمها.

2- سجل عام لجميع الجمعيات والهيئات التي تم تسجيلها مدون فيه أسماء ومراكز نشاطها وأهدافها وأية معلومات أخرى تراها الدائرة ضرورية لذوي الشأن للإطلاع عليها.
سجل آخر يسجل فيه أسماء الجمعيات والهيئات التي رفض تسجيلها مبيناً أهدافها وأسباب رفضها وأية معلومات إضافية ترى الدائرة ضرورة لتسجيلها.

ت- إجراءات التسجيل حسب نفس القانون المادة (4):

1- على مؤسسي الجمعية أو الهيئة تقديم طلب خطي مستوفي للشروط إلى الدائرة المختصة في وزارة الداخلية وموقع من ثلاثة على الأقل من المؤسسين المفوضين بالتسجيل والتوقيع عن الجمعية أو الهيئة، ومرفق بثلاثة نسخ من النظام الأساسي موقعة من أعضاء اللجنة التأسيسية.
2- على وزير الداخلية أن يصدر قراره بشأن استيفاء الطلب لشروط التسجيل خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ تقديمه وفي حالة تقديم بيانات إضافية أو استكمال النواقص لاستيفاء التسجيل تبدأ مدة الشهرين من تاريخ تقديم هذه البيانات.
3- إذا انقضت مدة الشهرين على ورود الطلب للدائرة دون اتخاذ قرار تعتبر الجمعية أو الهيئة مسجلة بحكم القانون.

4- في حال صدور قرار من الوزير برفض التسجيل يجب أن يكون القرار مسبباً ويحق لمقدمي الطلب الطعن فيه أمام المحكمة المختصة خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ تبليغهم قرار الرفض خطياً.

ث- متابعة عمل الجمعيات المادة (6) من قانون الجمعيات.

1- تتولى الوزارة المختصة مسؤولية متابعة عمل الجمعيات والهيئات وفقاً لأحكام هذا القانون وللوزارة متابعة نشاط أية جمعية أو هيئة بموجب قرار خطي مسبب صادر عن الوزير المختص في كل حالة، للثبوت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي خصصت من أجله ووفقاً لأحكام هذا القانون ونظام الجمعية أو الهيئة وعلى الجمعية أو الهيئة تمكين الوزارة من تنفيذ هذا القرار للثبوت من أنها تقوم بأعمالها وفق أحكام هذا القانون ونظامها الأساسي.
2- كما أن المادة (13) نصت على ضرورة ان تقدم الجمعية أو الهيئة للوزارة المختصة (وزارة الداخلية الفلسطينية) في موعد لا يتعدى أربعة أشهر من نهاية السنة المالية تقريرين مقرين من الجمعية العمومية :-

الاول: تقرير سنوي يحتوي على وصف كامل لنشاطات الجمعية أو الهيئة خلال العام المنصرم.
الثاني: تقرير مالي مصدق من قبل مدقق حسابات قانوني ويتضمن بشكل تفصيلي كامل إيرادات ومصروفات الجمعية أو الهيئة حسب الأصول المحاسبية المعمول بها.

3.3.8-العلاقة مع الوزارات المختلفة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

يتركز شكل العلاقة مع وزارات الاختصاص السابقتين بشكل رسمي وقانوني بينما تتميز العلاقة مع مختلف الوزارات الأخرى بالتعاون والتنسيق المشترك وذلك حسب المجال الذي تنشط فيه الجمعية ويبدو ذلك واضحاً في جمعيات الرعاية الصحية وتنسيقها المشترك مع وزارة الصحة والاستفادة من التأمينات الصحية وعمل المقاصة والدعم المقدم من الوزارة لهذه الجمعيات على شكل أدوية ومستلزمات طبية وكوادر وهذا ينسحب على وزارة الشؤون الاجتماعية والتنسيق المشترك مع الجمعيات وتوزيع المساعدات وخصوصاً في ظل انتفاضة الأقصى المباركة وكذلك وزارة الثقافة وتنسيقها مع المراكز والجمعيات الثقافية وغيرها.

3.3.9-العلاقة مع ديوان الرقابة العامة (الإدارية والمالية):

تعتبر هيئة الرقابة العامة من الجهات صاحبة الصلاحية بمتابعة عمل الجمعيات وذلك حسب نصوص قانون الهيئة قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004. في المادة رقم (31) والتي حددت الجهات الخاضعة لرقابة الديوان في البند رقم (7) ذكرت الهيئات والمؤسسات العامة والأهلية والنقابات والجمعيات والاتحادات بجميع أنواعها ومستوياتها ومن في حكمها.

ولا شك أن لكل هذه العلاقات بمجموعها دور كبير في صياغة أنظمة المعلومات المحاسبية ومخرجاتها في المؤسسات غير الحكومية وطرق الإفصاح في التقارير المالية بما يتلائم مع المتطلبات المحلية حسب العلاقة مع الوزارات المختلفة التي تعتبر المتابع والمشرف لعمل هذه المؤسسات

وتعتبر استجابات المؤسسات لحاجة الجهات الحكومية للمعلومات دور حاسم ومهم في صياغة شكل المخرجات والتقارير المستخرجة من أنظمة المعلومات المحاسبية ولا يغفل أن هناك تطور في شكل العلاقة وتعزيز في قدرة هذه المؤسسات على تلبية حاجة الجهات الحكومية والمجتمع المحلي ممثلاً بالجمعية العمومية للمعلومات من خلال جملة القوانين الملزمة في هذا الشأن.

3.3.10-العلاقة مع الجهات المانحة والتمولين:

يعتبر تمويل المؤسسات غير الحكومية من أهم الأمور التي تشغل بال العاملين في هذا المجال خصوصا أن التمويل الذاتي في كثير من المؤسسات لا يكاد يرقى إلى الحد الذي يستطيع أن يغطي احتياجات المؤسسات لإدارة أنشطتها وبرامجها وبالتالي تنفيذ أهدافها.

3.3.11- أشكال التمويل في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

وبالنظر إلى شكل التمويل في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية لوجدنا أنه ينقسم إلى قسمين.

أ- **التمويل الذاتي:** والذي يتكون من إيرادات المؤسسة وبرامجها ومشاريعها ورسوم واشتراكات وتبرعات الأعضاء.

ب- **تمويل خارجي:** ويتشكل من مساهمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والحكومي والجهات الأجنبية (عربية وغير عربية).

وفي دراسة (عبدالهادي، 2002:ص114) بينت أن 74.9% من عينة الدراسة أشارت إلى أن بعض مصادر تمويلها يستند إلى التمويل الذاتي، من تبرعات واشتراكات الأعضاء، مشاريع مدرة للدخل وهذا ما يؤكد اتجاه المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية على الاعتماد على الذات في تسيير أعمالها وبرامجها وبالتالي يتيح لها قدر كبير من الاستقلالية.

ويبين الجدول التالي مؤشرات التمويل في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

جدول رقم (2)

مصادر تمويل المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

النسبة	المؤشر
74.9%	المؤسسات التي تعتمد على التمويل الذاتي
49.3%	المؤسسات التي تعتمد على تبرعات المجتمعات المحلية
44.0%	المؤسسات التي تتلقى دعما من القطاع الخاص
25.1%	المؤسسات التي تتلقى دعما من السلطة الوطنية الفلسطينية
59.9%	المؤسسات التي تتلقى دعما من منظمات أهلية خارجية
41.5%	المؤسسات التي تتلقى دعما من منظمات دولية وحكومية خارجية

المصدر (عبدالهادي، 2002: ص114)

لكما بينت دراسة (دفوير وترتير، 2009:ص³⁹) مصادر إيرادات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال ثلاثة سنوات 1999-2006-2008 ملخصا في الجدول التالي :-

جدول رقم (3)

مصادر إيرادات المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في 1999-2006-2008

المصدر/السنة	1999	2006	2008
المساعدات الخارجية	%46.8	%60.9	%78.28
إيرادات ذاتية	%28.8	%21.5	%12.37
تمويل السلطة الفلسطينية	%4.9	%0.7	%0.83
تبرعات محلية	%10.8	%9.3	%5.31
تبرعات من فلسطيني 1948	%1.4	%3.7	%0.09
تبرعات من فلسطيني الشتات	%5.5	%3.2	%2.32
أخرى	%1.8	%0.7	%0.80
المجموع	%100	%100	%100

المصدر (دفوير وترتير، 2009: ص³⁹) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"

من خلال الجدول يتبين اتجاه تصاعدي في اعتماد المؤسسات علي المساعدات الخارجية كمصدر تمويل على حساب مصادر التمويل الذاتية والمحلية والتي انخفضت بشكل تدريجي وهذا يعتبر مؤشر سلبي على ضعف النمو الحقيقي لهذه المؤسسات وبالتالي يشكك في قدرة المؤسسات غير الحكومية على مواجهة التحديات وتنفيذ أهدافها في ظل توقف و انخفاض المساعدات الخارجية .

ولا يجب أن نغفل أن لحالة الحصار المستمرة للأراضي الفلسطينية والحرب على غزة دور في رفع حجم المساعدات الموجهة نحو الشرائح المتضررة من الحرب والحصار. ولا شك أن هذا لا ينسحب على التبرعات من فلسطيني 1948 والشتات والتي تراجعت أيضا إلى النصف .

3.3.12- أهم المؤشرات على الشكل التمويلي للمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

حسب (عبد الهادي، 2002:ص115) فيعتبر التالي من أهم المؤشرات التي خلص إليها في دراسته:-

- أ- انخفاض في عدد المؤسسات التي تتلقى دعماً من السلطة وذلك نظراً للصعوبات المالية التي تواجهها السلطة وعدم وجود آلية معتمدة وواضحة هذا بالإضافة لعدم رغبة بعض المؤسسات بتلقي الأموال من السلطة للحفاظ على استقلاليتها.
- ب- ارتفاع في نسبة المؤسسات التي تتلقى تمويلاً من المجتمع المحلي وهذا ما يفيد بمدى المصادقية والشرعية التي يوليها المجتمع المحلي لهذه المؤسسات ومدى التفافه حولها.
- ت- ارتفاع واضح في نسبة المؤسسات التي تعتمد على تمويل من المنظمات الأجنبية سواء الحكومية أو الأهلية وهذا يرجع للأوضاع الصعبة الذي يعيشها الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال.
- ث- يعتبر القطاع الخاص ممول يعتد به للمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية سواء من التبرعات العينية أو النقدية.
- ج- ارتفاع واضح في الاعتماد على التمويل الذاتي والتمويل من المصادر المحلية الذي يعزز استقلالية وديمومة العمل المؤسسي غير الحكومي.

3.3.13- مزايا وعيوب التمويل الخارجي في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

حسب دراسة (عبد الهادي، 2002:ص108-110) تتعدد مزايا التمويل الخارجي وتأثيراته الايجابية على المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية بالتالي:-

- أ- المساهمة في تقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني.
- ب- تبادل الخبرة والمعلومات والمعارف من خلال التنفيذ المشترك للبرامج والنشاطات وغيره من أشكال التفاعل مع البيئة الدولية.
- ت- التضامن الدولي مع قضايا وموضوعات المجتمع المدني الفلسطيني التي لها علاقة بحقوق الإنسان وخلق بيئة ممكنة للتنمية.
- ث- تقوية الإطار المؤسسي للمنظمات غير الحكومية وتعزيز العمل المهني بما يعزز من مبادئ الشفافية والنزاهة وإرساء قواعد الديمقراطية والحكم الرشيد.

التأثيرات السلبية للتمويل الخارجي حسب ما رأته بعض المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في دراسة (عبد الهادي، 2002:ص109) والتي تلخصت في أن التمويل الخارجي مشروط بما يؤدي

إلى التبعية لأجندات الممول الخارجي والعمل وفق أولوياته وتهميش الأولويات المجتمعية والحاجات الوطنية والتي كثيرا ما تختلف عن أولويات الجهات المانحة وبالتالي خلق تنمية غير مستدامة.

بقي أن نقول أن علاقة المؤسسات غير الحكومية بالجهات المانحة يمكن تصنيفها بين: مؤسسات ليس لها علاقة بالمانح الخارجي بحكم عدم تلقيها لدعم منه ومثلت في نفس الدراسة 15.9%، الجزء الأكبر من المؤسسات له علاقة شراكة مع الجهات المانحة 65.2%، باقي المؤسسات التي أكد 12.1% بأن هناك تعاون مهني بمفهوم التعاقد. شكلت العلاقة بالمانحين عامل مهم ومؤثر في تنامي قدرات المؤسسات الإدارية والمحاسبية من خلال الخبرة في استجلاب التمويل والوفاء بحاجة المانحين نحو المعلومات والتي تبين مدي استخدام الأموال الممولة منهم في تنفيذ الأهداف المرجوة وهذا ما حدا بالمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية إلى تعزيز قدراتها المحاسبية والإدارية لتلبية شروط الممولين بما يتلائم مع عناصر الشفافية والمساءلة التي تعتبر شروط أساسية لاستمرار المانحين في تقديم التمويل والذي يتوجه جزء لا بأس به نحو البيئة المحاسبية والإدارية على شكل رواتب وأجهزة وتدريب.

المبحث الرابع

آفاق ومستقبل المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

قدم القطاع غير الحكومي الفلسطيني نموذجاً رائعاً في تحدي الصعاب والأزمات التي عصفت بالوطن بشكل عام وبهذا القطاع على وجه الخصوص، وكان في مقدمة المواجهة للاحتلال الاستيطاني التوسعي الإحلالي الصهيوني ومحاولته طمس الهوية الوطنية وشطب قضية الوطن، وكذلك فقد صمد هذا القطاع في وجه الأزمات الداخلية والانقسامات والتشتت والغربة الأخوية والغريب أنه قطاع يتقدم للأمام وينمو دون الالتفات للخلف رغم الأزمات والعواصف العاتية الداخلية والخارجية، لذلك آثرنا أن نقدم في هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي قدمت من مراكز أبحاث ودراسات فردية إذا ما أخذ بتوصياتها سيزداد هذا القطاع تقدماً وتطوراً ونمواً.

فلقد قدم (سنغكو، واخرون، 2006) دراسة بناء على طلب مركز تطوير المؤسسات الأهلية قدمت خمسة استراتيجيات لتطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية لخصتها الدراسة بالتالي:-

3.4.1- الإستراتيجية الأولى/زيادة مستوى الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات بالتكامل مع مزودي الخدمات الآخرين:-

تهدف هذه الإستراتيجية إلى دفع المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية للمشاركة في رسم أجندة وطنية وخطط قطاعية وتعزيز نظام التشبيك والتنسيق في تقديم الخدمات، كما وتهتم ببناء القدرات المؤسسية وتعميم أساليب التخطيط وتقييم التأثير وإنشاء آليات تخطيط مرنة أي الربط بين مساعدات الإغاثة والمساعدات الطارئة وبين أبعاد التنمية.

وتقترح الدراسة لتنفيذ هذه الإستراتيجية مساعدة المؤسسات غير الحكومية بالتالي:

- دعم تقديم الخدمات في المناطق ذات الأولوية والتي يتم تحديدها من قبل الشبكات والهيئات التنسيقية (مع التشديد بشكل خاص على المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين والفئات المهمشة).
- دعم تشكيل منبر للمؤسسات الأهلية لتعزيز الحوار وبناء الإجماع والتنسيق في مجال تقديم الخدمات بين الشبكات المختلفة.

- دعم تأسيس التعاون والتنسيق والشراكات في مجال تقديم الخدمات بين المؤسسات الأهلية وبين الأطراف المعنية الأخرى خاصة السلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع العام.
- التمويل من أجل أبحاث السياسات والتنمية لتحسين تقديم الخدمات (على سبيل المثال نقاط المرجعية في التكلفة والأطر الزمنية في مجال تقديم الخدمات).
- الاهتمام بتطوير المشاريع الصغير والمتناهية الصغر ونشر التنسيق والشبكات في هذا المجال.
- التركيز على نظام التشبيك القطاعي (الصحي والتعليم والزراعة وغيره من القطاعات).
- تقديم المساعدة التقنية من أجل استهداف أفضل في تقديم الخدمات، وفي مجال التخطيط بالمشاركة وأنظمة الإشراف والتقييم مثل إجراء الدراسات التقييمية الموجه للمستفيد النهائي من الخدمات وتقييم التأثير.

3.4.2- الإستراتيجية الثانية/ تحسين ممارسات الحكم والإدارة في المؤسسات الأهلية

تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحسين البيئة القانونية والتنظيمية التي تسهم في تمكين المؤسسات الأهلية، وتأسيس عمليات التخطيط وأنظمة إدارة العملية بالمشاركة، ونشر وتعميم التفكير الاستراتيجي والكفاءة بين المؤسسات الأهلية، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة لدى المؤسسات الأهلية أمام جماهيرها.

وتقترح الدراسة لتنفيذ هذه الإستراتيجية مساعدة المؤسسات غير الحكومية بالتالي:

- نشر وتشجيع استخدام أوسع لممارسات الحكم الرشيد وأدوات التقييم الذاتي وأنظمة الإشراف والتقييم والتخطيط الاستراتيجي (على سبيل المثال تشجيع المؤسسات الأهلية على نشر تقاريرها السنوية/المالية).
- المساعدة في تحديد الدور والرسالة والصلاحيات.
- المساعدة المالية والتقنية في تطوير الأنظمة الإدارية القائمة على أسس ديمقراطية.
- المساعدة في تطوير إجراءات الشفافية والمساءلة الملائمة.

3.4.3- الإستراتيجية الثالثة/ تعزيز المجتمع المدني والديمقراطية في فلسطين

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تشجيع تطوير رؤية وطنية، وإنشاء حوار متعدد الأطراف حول الحكم الرشيد، وتشجيع المساواة بين الجنسين واحترام وحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية وأداء مهام الرقابة على الحكومة، وافتتاح المنابر الخاصة بنشر الوعي حول أساليب اللاعنف

في حل النزاعات وزيادة مشاركة المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية وحشد الدعم لحماية الحقوق والتطلعات الوطنية.

وتقترح الدراسة لتنفيذ الإستراتيجية بضرورة دعم الحوار والنقاشات المتعددة الأطراف بين الجهات المعنية حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسيادة الوطنية ونشر وتوزيع المواد التي تنتج عن مثل هذه الحوارات والمؤتمرات وإعداد الدراسات والأبحاث في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وزيادة مشاركة المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في المؤتمرات العالمية وشبكات المنظمات الدولية.

3.4.4- الإستراتيجية الرابعة/ دعم وتمكين المجتمع وزيادة مشاركة المواطنين في التنمية المحلية

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى خلق الوعي المجتمعي بالديناميكيات بين القضايا المحلية والوطنية وتطوير وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأهلية المحلية وقطاعاته وبين منظمات المجتمع المحلي وخلق علاقات بين هيكلاتها المختلفة، والدعوة إلى مشاركة المجتمع المحلي (الجماهير) في عملية صنع القرار المحلي، نشر وتشجيع مشاركة المؤسسات الأهلية/منظمات المجتمع المحلية في عمليات التخطيط التنموي المحلية مع السلطات المحلية والأطراف المعنية.

وتقترح الدراسة لتنفيذ الإستراتيجية بضرورة مشاركة المؤسسات غير الحكومية في منابر الحوار المحلية والتركيز على التثقيف الشعبي خصوصاً في الهيكليات المحلية ودعمها بالمواد التثقيفية المجتمعية والمعلومات عن أفضل الممارسات في مشاركة المواطنين في التنمية المحلية، والاهتمام ببرامج القيادات النسوية والتأكيد على بناء القدرات في مجال الانترنت ونشره في التجمعات المحلية الرئيسية، ومساعدة المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في بناء قدراتها في مجال التخطيط التنموي المحلي.

3.4.5- الإستراتيجية الخامسة/ تشجيع ونشر الاستدامة في عمل المؤسسات الأهلية التموي

مرتكزات الإستراتيجية حسب (سنغكو، وآخرون، 2006:ص⁶³):-

أ- الاستدامة الاقتصادية :- توثيق أفضل الممارسات العالمية والمحلية في مجال المبادرات من أجل الاستدامة المالية للمؤسسات الأهلية وتشجيع ونشر التخطيط والإدارة بشكل استراتيجي والتخطيط المالي وتوليد الموارد على مستوى المؤسسات الأهلية لزيادة الفعالية والاستدامة و تشجيع ونشر التشارك النشط في المعلومات وقواعد البيانات لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد وتشجيع قطاع الأعمال والمغتربين في المهجر على تأسيس صندوق اجتماعي تنموي محلي.

ب- الاستدامة المؤسسية والبيئية :- تعزيز الصلات المؤسسية والشراكات بين المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية وبين السلطات المحلية وإنشاء نظم آلية لدعم هياكل المؤسسات في سبيل تقديم خدمات عالية الجودة لخلق مصداقية وقبول من المجتمع المحلي.

ت- الاستدامة السلوكية :- تشجيع روح التطوع والمشاركة المجتمعية في العملية التنموية.

ث- الاستدامة على مستوى السياسات :- تشجيع بلورة سياسات من شأنها تعزيز عملية مأسسة الهيكليات والعمليات والقوانين والأنظمة والمقاييس المتعلقة بالمؤسسات الأهلية.

وتقترح الدراسة لتنفيذ الإستراتيجية دعم الدراسات المتخصصة باستراتيجيات الاستدامة وتعميمها ونشرها وتوزيعها على المؤسسات غير الحكومية والجهات ذات الصلة، وتقديم الحوافز للمؤسسات الكبيرة لرعاية ومساعدة المؤسسات غير الحكومية الصغيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي والإدارة و المساعدة الفنية في تأسيس صندوق فلسطين اجتماعي للتنمية.

المبحث الخامس

دورة الإيرادات والمصروفات

في المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية

مقدمة

لا شك أن المؤسسات غير الحكومية كغيرها من المنشآت بحاجة إلى نظم معلومات محاسبية تلبي احتياجاتها للمعلومات ومساعدتها في اتخاذ القرارات المناسبة والرشيده، ويمكن القول أنها بحاجة إلى هذه النظم أكثر من غيرها من المنشآت التجارية ومنظمات الأعمال، لندرة الموارد في حالتنا الفلسطينية وشح التمويل وهذا يتطلب إدارة مالية قادرة على التوظيف الأمثل لهذه الموارد لخدمة أهداف المؤسسات بأقل التكاليف.

لذلك جاء هذا المبحث ليعرض دورة الإيرادات والمصروفات في المؤسسات غير حكومية اللتان تشكلان العصب الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبي مع إجراء المقاربات بالحالة الفلسطينية والقوانين المالية والإدارية التي تم إقرارها من الهيئات التشريعية والتنفيذية والتي نظمت وحددت الملزم من هذه النظم وحرية المؤسسات في إضافة ما تشاء بما لا يتعارض مع القوانين والتشريعات.

3.5.1- أولاً: دورة الإيرادات

تتمثل بداية دورة الإيرادات بتسلم النقدية والشيكات أو التحويلات البنكية في حساب المؤسسة ومن ثم يتبعه تحرير سند القبض والتسجيل في الدفاتر اليومية والترحيل للاستاذ المساعد في النظام المحاسبي اليدوي أو ادخال البيانات عبر البرامج المحاسبية من واقع مستند القبض والثبوتيات المرفقة.

3.5.2- مكونات الإيرادات في المؤسسات غير الحكومية

أولاً. المنح والتبرعات:

تشكل المنح والتبرعات العمود الفقري للتمويل في المنظمات غير الحكومية حيث هي الأكثر تكراراً والأكبر حجماً من بين مصادر التمويل خصوصاً في فلسطين لما تشكله من جذب كبير للممولين والمانحين لدعم الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والتي سمح بها قانون الجمعيات

لعام 2000 حسب المادة (32) والتي نصت على " بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون يحق للجمعيات والهيئات تلقي مساعدات غير مشروطة لخدمة عملها". ويمكن تصنيفها إلى أربعة مصادر وهي:-

1- المنح الأجنبية والتي تقدمها الدول والمنظمات المانحة من خارج فلسطين ويمكن أن تشمل المؤسسات العربية والأجنبية وصندوق النقد الدولي ومنظمات الأمم المتحدة وغيره من المؤسسات التي تعنى بدعم الشعب الفلسطيني وهذه المنح قد تكون في شكل مشاريع تنفذها المؤسسة أو توظيف أموال المنحة لتطوير عمل قائم أو غيرها من الأشكال.

2- المنح الحكومية وهي التي تقدمها السلطة الفلسطينية بواسطة وزاراتها المختلفة لبعض المؤسسات ولاسيما الصحية وكذلك التي تعنى بالتعليم ورعاية الأطفال والشؤون الاجتماعية وهي على شكل منح عينية أو مرتبات أو منح مالية.

3- تبرعات القطاع الخاص.

4- مساهمات المجتمع المحلي بالأعمال التطوعية والتبرعات حيث سمح قانون الجمعيات لعام 2000 من جمع التبرعات حسب المادة (33) والذي نص على (للجمعيات والهيئات جمع التبرعات من الجمهور أو من خلال إقامة الحفلات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال للأغراض الاجتماعية التي أنشئت من أجلها وذلك بعد إشعار الوزارة المختصة)

ثانياً- رسوم العضوية واشتراكات الأعضاء الشهرية أو السنوية (الجبراي، 1982)

1- رسم العضوية:-

وهو ما يسدده العضو عند التحاقه وقبول عضويته، ولا يتكرر هذا الإيراد إلا بالتحاق أعضاء جدد.

2- الاشتراكات :-

وهي من أهم مصادر الإيرادات ويستمر العضو بدفع الاشتراكات شهريا أو نصف سنويا أو سنويا طالما بقيت عضويته قائمة.

ثالثاً- إيرادات المشاريع والبرامج التي تديرها هذه المؤسسات و من عقد الندوات وورش العمل لصالح مؤسسات أخرى أو المشاريع التي تديرها وفقا للقانون الجمعيات 2000 مادة (15) والذي نص على (للجمعيات والهيئات الحق في إقامة الأنشطة وتأسيس المشاريع المدرة للدخل شريطة أن يستخدم الدخل المتحصل لتغطية أنشطتها لمنفعة الصالح العام).

3.5.3- شروط عامة لدورة الإيرادات

- لقد حددها القانون الفلسطيني في النظام المالي الموحد المعدل لعام 2002 واعتماده 2009/6
- 1- التبرعات الخدمائية المقدمة من قبل أشخاص من خارج الجمعية يتم تقييمها على سعر الأجرة التي تدفع للعاملين في الجمعية وفي حالة عدم وجود مماثل في الجمعية تحسب على سعر السوق في حينه تسجل كمصاريف رواتب وتقابل بالإيرادات.
 - 2- التبرعات العينية تعامل كالمشتريات ويتم تقييمها على حسب سعرها في السوق في حينه وتدعم بسند قبض تبرع عيني مع سند استلام.
 - 3- مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة بقبول التبرعات أو رفضها حسب سياسة الجمعية ويجب الحصول على موافقة دائرة الجمعيات بوزارة الداخلية خطياً بقبول التبرعات
 - 4- إذا كانت التبرعات تخص أكثر من فترة محاسبية تعتبر إيرادات مقدمة.
 - 5- التبرعات بالعملة الأجنبية يتم تسجيلها حسب سعر الصرف في البنك في تاريخه وتعالج الفروق في حساب مستقل يسمى ح/فروق تحويل العملات ويكون تابعاً للمصروفات الإدارية.

3.5.4- نشأة دورة الإيرادات

تعتبر دورة الإيرادات من أهم الدورات التي يركز عليها عمل المؤسسات غير الحكومية رغم بساطتها وعدم تنوع أقسامها وذلك يرجع الى طبيعة الاهداف التي تغطيها المؤسسات غير الحكومية كونها غير هادفة للربح.

أ- تبدأ دورة الإيرادات بتقديم النقدية للمؤسسة إما نقداً أو بتحويل نقدي لحساب المؤسسة في البنك أو في حساب المشروع الذي تديره المؤسسة من خلال مصادر الإيرادات الآتية الذكر.

ب- تحرير سند القبض النقدي أو العيني يثبت من خلاله استلام المبالغ النقدية أو العينية لصالح المؤسسة والذي يصدر من أصل وعدة نسخ الأصل للمودع وصورة لقسم الحسابات والأخرى تبقى طرف الخزينة.

يزيد على هذا في المؤسسات التي تدير مشاريع خدماتية تعليمية وصحية أو تقدم سلع معينة للبيع استلام المبلغ من المستفيدين من الخدمات التعليمية أو الصحية أو غيرها من الخدمات وهذا يعتبر مركز مهم للإيرادات في هذه المؤسسات التي تستطيع أن تحافظ على خدماتها من خلال التمويل الذاتي.

3.5.5- أسس الرقابة على المقبوضات حسب النظام المالي الموحد 2002 واعتماده من وزارة الداخلية 6/2009:

- جميع المقبوضات مهما كان مبلغها يجب إصدار إيصال قبض بها.
- جميع المقبوضات يجب اعتمادها من مجلس الإدارة وبتوقيع أمين الصندوق على سند القبض
- يجب وضع كل المبالغ الواردة في البنك بواسطة شخص معتمد من قبل مجلس الإدارة بحيث لا يكون له صلة بمسك الدفاتر.
- يجب ألا يعهد لشخص واحد بالقيام بجميع العمليات المحاسبية التي تخص القبض واستلام النقدية.
- دفاتر سندات القبض يحتفظ بها سلسلة بمكان أمين ولا يصرف أي دفتر منها إلا بعد تسلم الدفتر السابق وهذه مسئولية أمين الصندوق العام.
- يجب الفصل التام بين المقبوضات والسلفة المستديمة.
- النسخة الأصلية من سند القبض تعطى للدافع وباقي النسخ ترفق مع المستندات التي تثبت القبض.
- إيصال القبض يجب اعتماده من أمين الصندوق بالإضافة إلى المستلم.
- عملية إثبات المقبوضات يجب اعتمادها محاسبياً من إيصالات القبض.
- يجب الحصول على موافقة إدارة الجمعيات بوزارة الداخلية خطياً للحصول أو جمع التبرعات مهما كان نوعها أو قيمتها.
- يجب ختم إيصالات القبض من دائرة الجمعيات بوزارة الداخلية قبل استخدامها.
- استخدام إيصالات قبض غير مختومة من دائرة الجمعيات بوزارة الداخلية تعتبر مخالفة قانونية.

3.5.6- ثانياً: دورة المصروفات

يعرف (جربوع، 2002:ص³¹⁶) دورة المصروفات بأنها كافة العمليات المتداخلة فيما بينها والتي تهدف الى الحصول على الاصول الثابتة أو شراء مواد بالاضافة الى العمليات الناتجة عن ذلك، وتبدأ دورة المصروفات بإعداد طلب الشراء داخل المؤسسة ثم يلي ذلك الاتصال بالموردين وبحث موضوع الاسعار والمواصفات الاخرى وتحديد الجهة التي يراد الشراء منها وتنتهي دورة المصروفات بدفع الثمن وتسجيله في الدفاتر المحاسبية.

3.5.7- مكونات المصروفات في المؤسسات غير الحكومية:

تنشأ دورة المصروفات عندما تقوم المؤسسة بدفع رواتب وأجور العاملين فيها أو شراء قرطاسية وسجلات وأحبار حاجة تسيير العملية الإدارية والمالية وما تدفعه للضيافة من مشروبات وبوفيهات وغيره لزوم العمل اليومي أو ثمن شراء أجهزة ومعدات أو مبالغ المواصلات والتنقلات والمحروقات وغيره من البنود التي تختلف من مؤسسة وأخرى هذا في جانب العمل اليومي الإداري للمؤسسة يضاف إليه المصروفات الايرادية التي تصرف في المشاريع المدرة للدخل على المؤسسة وتعامل كالمشاريع الربحية.

3.5.8- تحديد سقف للمصروفات :

تتعدد بنود المصروفات وفقا لطبيعة عمل المؤسسة وحجمها وإيراداتها فما يعتبر مصروف مهم في مؤسسة تعليمية غير حكومية قد لا يعتبر كذلك في مؤسسة غير حكومية صحية أو اجتماعية وهذا يكون واضحا من خلال حجم بند المصروف لذلك عمدت العديد من المؤسسات غير الحكومية إلى تحديد سقف محدد لكل بند لا يجوز تجاوزه وقدمت الإدارة مشاريع الموازنات لضبط حركة المصروفات وترشيدها.

3.5.9- أسس الرقابة على المصروفات :-

- قدم النظام المالي الموحد الذي أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية أسس للرقابة على عملية الصرف وسمحت بالتعديل بما يتلائم وطبيعة المؤسسة ومنها:-
- 1- كل عملية صرف يجب إصدار إيصال بها مهما كان مبلغها.
 - 2- إذا كان المبلغ أقل من 100 شيقل يمكن صرفه من الصندوق مباشرة.
 - 3- ما زاد عن 100 شيقل يجب صرفه بشيك من البنك.
 - 4- الشيك يجب أن يكون موقع من شخصين معتمدين للتوقيع.
 - 5- يحتفظ بدفاتر الشيكات غير المستعملة في مكان أمين ويثبت في سجل خاص عند ورودها من البنك وتصرف تباعا للاستعمال تحت رقابة كافية من مجلس الإدارة ويعتبر عهدة على صاحب التوقيع الرئيسي.
 - 6- لا يصرف أي دفتر شيكات جديد إلا بعد تسلم الدفتر القديم.
 - 7- يمنع منعاً باتاً التوقيع على شيك على بياض.
 - 8- قبل التوقيع على الشيك يجب مراجعة كل المستندات والبيانات التي تثبت صحة عملية الصرف واستيفائها للشروط المطلوبة.

- 9- يجب أن يرفق مع إيصال الصرف المستندات اللازمة لدعم صحة عمليات الصرف.
- 10- يجب ختم المستندات المصروفة بخاتم سدنت حتى لا تصرف مرة أخرى.
- 11- يمنع منعا باتا إصدار شيك لحامله.
- 12- يتم الالتزام بالحدود التي تم تحديدها سابقا للمصادقة على المصروفات التي ينوي صرفها.
- 13- تلتزم إدارة الجمعية ببنود المصروفات طبقا لما تم تحديده ضمن الموازنة التقديرية سواء للمركز الرئيسي أو الفروع.
- 14- يجب توقيع سندات الصرف من دائرة الجمعيات بوزارة الداخلية قبل استخدامها.
- 15- عدم توقيعها (بند 14) يعتبر مخالفة قانونية.

3.5.10 - نظام المشتريات:-

يعتبر نظام المشتريات من أهم الأنظمة الفرعية في نظم المعلومات المحاسبية لذلك تعكف المؤسسات والجهات الرقابية ذات العلاقة على تحديد الشروط ووضع الضوابط لأحكام الرقابة الشديدة على هذا النظام ولقد قدم النظام المالي الموحد مجموعة من القواعد المحددة والمنظمة لعملية الشراء إذا كانت القيمة أكثر من \$1000:-

- 1- تحدد الجهة المستفيدة المواصفات الفنية اللازم توفرها في العين موضع الشراء.
 - 2- يصادق مجلس الإدارة أو من يخوله على طلب الشراء، ويحدد طرق الشراء.
 - 3- يتم الإعلان حسب الطرق التي حددها مجلس الإدارة.
 - 4- يقوم المركز بتوزيع شرح وافي عن العين موضعه الشراء.
 - 5- تشكيل لجنة للبحث في العروض المقدمة.
 - 6- تتكون اللجنة من الرئيس أو نائبه، وأمين الصندوق، وأي أشخاص يحددهم مجلس الإدارة.
 - 7- تقوم اللجنة بفتح محضر تثبت فيه أسماء اللجنة وتفاصيل العطاء وقرار اللجنة ويعد قرار اللجنة نهائيا.
 - 8- يتم تشكيل لجنة استلام العين موضع المناقصة ومطابقة لأمر الشراء ويحرر أمر استلام.
 - 9- ترسل الفاتورة وأمر الشراء وإذن الاستلام لمراجعيها وإصدار الشيك بالمبلغ المطلوب حسب الأصول.
- إذا كانت القيمة أقل من \$1000 يتم التعامل معها بالشروط السابقة ما أمكن أو يتم الشراء بطريقة الأمر المباشر، وعمل مقارنات الأسعار مع مراعاة إصدار أمر الشراء لكل عملية تزيد عن \$100.

3.5.11 - السلفة المستديمة:-

- تتبع المؤسسات غير الحكومية نظام السلفة المستديمة لمواجهة المصروفات اليومية والعاجلة بحيث يتم صرف مبلغ محدد لشخص معين يقوم بالصرف على البنود اليومية المختلفة. وقد حدد القانون جملة من القواعد المنظمة للسلفة المستعاضة:-
- 1- صرف السلفة بشيك باسم الشخص المسئول.
 - 2- تقدر قيمة السلفة بمتوسط مصروفات الشهر.
 - 3- يجب ألا يزيد المصروف عن 50 شيقل لكل مرة.
 - 4- لا يسمح بتجزئة الفاتورة لعدة فواتير مهما كانت الأسباب.
 - 5- يجب دعم كل عملية صرف بمستندات رسمية.
 - 6- عند استعاضة السلفة (نهاية الشهر أو نفاذ السلفة أيهما أسبق) يجب تجهيز كشف بالمصروفات مدعما بالمستندات الأصلية.
 - 7- يقوم رئيس الجمعية أو من يفوضه بمراجعة كشف السلفة وتدقيقه واعتماده وتوقيعه.
 - 8- يجب ختم كل المستندات بخاتم صرفت (أو دفعت نقدا).
 - 9- عند التأكد من صحة الصرف يتم استعاضة السلفة المستديمة وتصرف بشيك باسم الشخص المسئول.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

❖ منهجية الدراسة

❖ مجتمع وعينة الدراسة

❖ صدق وثبات الاستبانة

❖ المعالجات الإحصائية

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل الدراسة.

4.1- منهجية الدراسة

من خلال إطلاع الباحث على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، فلقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يقرب الباحث من الواقع حيث يتم دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق إما بتعبير كمي حول خصائص وسمات الواقعة أو بالأسلوب الكمي (الرفاعي، 1998:ص122)، وذلك من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث (Saunders,2000,p:84)، فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية .

4.2- طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات:

1-البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS (Statistical Package for Social Science الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية.

وتمت مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية وهي دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة،

التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

4.3- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات غير الحكومية في محافظات غزة والتي بلغ عددها حتى يونيو 2010 (847) جمعية منتشرة في أرجاء محافظات غزة وذلك حسب برنامج تسجيل الجمعيات بوزارة الداخلية ولقد استثنى الباحث 463 جمعية منحت ترخيصاً للعمل في الخمس سنوات الأخيرة تم استثنائها لحدثة هذه الجمعيات وعدم مرور وقت كافي على أنظمتها المالية والمحاسبية وبالتالي لا تصلح لشمولها في مجتمع الدراسة وبذلك يصبح مجتمع الدراسة بعد إستبعاد المؤسسات الحديثة التأسيس **384 جمعية** .

4.3.1- توزيع عينة الدراسة حسب الموقع الجغرافي :-

يبين جدول رقم (4) أن أكثر من نصف المؤسسات غير الحكومية يتركز في محافظة غزة وهذا يرجع إلى كبر حجم المحافظة من ناحية المساحة الجغرافية والسكانية وتركز المؤسسات في هذه المحافظة كونها المركز الرئيسي في قطاع غزة من حيث المواقع الحكومية والغير حكومية الرسمية واعتبارها المركز التجاري الأساسي. وهذا يتقاطع مع دراسة (ماس، 2008) والتي بينت أن ثلثي المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية تقع في المناطق الحضرية (المدينة).

جدول رقم (4)

توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب متغير الموقع الجغرافي "محافظات"

موقع المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
الشمال	17	12.5
غزة	72	52.9
الوسطى	17	12.5
خانيونس	22	16.2
رفح	8	5.9
المجموع	136	100.0

-كما أكدت دراسة (إبراهيم، 2005) على أن محافظة غزة جاءت في المرتبة الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث تركيز المؤسسات غير الحكومية فيها والتي تعمل في مختلف المجالات .

- يتوافق أيضا مع دراسة (حماد، 2010) والذي عزي تركيز المؤسسات غير الحكومية في محافظة غزة كونها تمثل 60% من عدد السكان (850 ألف نسمة) حسب تعداد السكان 2009.

- من خلال اطلاع الباحث على قواعد البيانات عن المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة لاحظ افتقار محافظة الشمال ومحافظة رفح وخانيونس للمؤسسات التي تعمل في المجالات المهمة ومن خلال البحث الميداني اتضح أن معظم المؤسسات الموجودة في هذه المحافظات هي مؤسسات صغيرة ولا تضاهي مثيلاتها في محافظة غزة.

4.3.2- توزيع المؤسسات عينة الدراسة حسب مجال عمل المؤسسة

من خلال الجدول رقم (5) إن المجال الاجتماعي يستحوذ علي عمل الجمعيات وذلك يرجع لأوضاع الحصار والحرب التي سببت دمارا كبيرا للبنية الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما حدا بالمؤسسات غير الحكومية الفلسطينية إلى التوائم مع الوضع الكارثي وتقديم المساعدات الاغاثية الطارئة التي تتطوي على المفهوم الاجتماعي.

جدول رقم (5)

مجال عمل المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	مجال عمل المؤسسة	النسبة المئوية	التكرار	مجال عمل المؤسسة
5.9	8	صحي	52.2	71	اجتماعي
0.0	0	خريجين	2.9	4	تعليمي
6.6	9	زراعي	5.9	8	أمومة وطفولة
0.0	0	عشائري	0.7	1	رياضي شبابي
0.7	1	صداقة	1.5	2	حقوق إنسان
0.0	0	بيئة	3.7	5	ثقافي
0.0	0	أخوة	5.1	7	نقابي
13.2	18	أخرى	1.5	2	ديني
			100.0	136	المجموع

- ولقد لاحظ الباحث من خلال الجدول أن هناك تداخل في المجالات التي تعمل بها المؤسسات بمعنى أن كثير من المؤسسات تتبنى بعض البرامج وهي بعيدة عن المجال الذي تختص به وهذا ما أكده الاختلاف الواضح بين تصنيف وزارة الداخلية للمؤسسات من الناحية القطاعية وبين اختيار المؤسسات للمجال التي تعمل به.

- وأكثر من ذلك فلقد لاحظ الباحث أن العديد من المؤسسات اختارت مجموعة متعددة من المجالات المختلفة.

- يوضح الجدول أن العديد من القطاعات المهمة هي قطاعات مهمشة ليس فقط في عينة الدراسة وإنما في الحجم القطاعي في مجتمع الدراسة وليس على سبيل المثال القطاع الزراعي يمثل نسب بسيطة من حجم القطاعات التي تعمل فيها المؤسسات وهذا ما أكده (إبراهيم 2005).

هذا كله بحاجة إلى دراسة واعية من خلال مرجعيات من قطاع المؤسسات غير حكومية بالاشتراك مع بعض القطاعات الحكومية المتخصصة في المجال لمساعدة هذه المؤسسات في النهوض ببرامجها في كل الظروف وعدم الانحراف نحو البرامج الأخرى الذي يسبب التضارب في أداء الخدمات وربما تكرارها لبعض الفئات وظهور حالة العشوائية وعدم التخصص في المزاومة على المجال من الغير متخصصين.

4.4 - المعلومات الشخصية:-

4.4.1- المؤهل العلمي :-

يبين جدول رقم (6) أن المؤسسات عينة الدراسة لديها توجه نحو توظيف المؤهلين علمياً بدرجة عالية من حملة شهادة البكالوريوس حيث أتت في المرتبة الأولى تليها حملة شهادات الماجستير والدبلوم فالثانوية العامة فأقل وأنها تفتقر إلى حملة الشهادة العليا الدكتوراه من بين العاملين علي نظام المعلومات المحاسبي الذين شملتهم الدراسة

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	0	0.0
ماجستير	12	8.8
بكالوريوس	110	80.9
دبلوم	11	8.1
ثانوية عامة فأقل	3	2.2
المجموع	136	100.0

4.4.2- العمر:

يبين جدول رقم (7) أن عينة الدراسة للقائمين على النظام المحاسبي تقع في أغلبها في الفئة العمرية الشبابية تحت سن الأربعين بنسبة 76.4%. وهذا يعزز من دور الشباب في هذه المؤسسات والتي يمكن ان تعتبر مكان حيويًا لفرص العمل للخريجين المؤهلين وبالتالي يبين على عدم ثبات في الوظائف (العمل من خلال عقود عمل غير ثابتة وعلى المشاريع الممولة من المانحين) مع الأخذ في الاعتبار أن السنوات الأخيرة شهدت تزايدًا كبيرًا في إنشاء المؤسسات والذي له دور في أن تكون الفئة العمرية شبابية .

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	58	42.6
30-40 سنة	46	33.8
أكثر من 40 سنة	32	23.5
المجموع	136	100.0

4.4.3- الخبرة:-

يبين جدول رقم (8) أن مستوى الخبرة من 5-10 يستحوذ على عينة الدراسة بنسبة 70.6% ولا شك بان هناك ترابط بين جدول العمر وتوظيف الخريجين الجدد وبين مستوي الخبرة والذي انحصر بدرجة عالية في الفئتين الأولى والثانية.

جدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
حتى 5 سنوات	53	39.0
من 6-10 سنوات	43	31.6
من 11-15 سنة	21	15.4
16-20 سنة	5	3.7
21 سنة فأكثر	14	10.3
المجموع	136	100.0

4.4.4- عدد الموظفين في المؤسسة:-

يبين الجدول رقم (9) أن المؤسسات عينة الدراسة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات مؤسسات صغيرة والتي عدد موظفيها من 1-15 وتشكل 60.4% من عدد المؤسسات عينة الدراسة ومؤسسات متوسطة عدد موظفيها من 16-30 وشكلت 13.2% وأما المؤسسات الكبيرة والتي عدد موظفيها أكثر من 40 موظف فبلغت 8% وهذا يبين أن المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة هي مؤسسات صغيرة وذلك حسب عدد الموظفين العاملين لديها وبالتالي فإنه ينعكس على مستوى النشاط والبرامج التي تقدمها.

وهذا يتقاطع مع نتائج دراسة (ماس ، 2008) والتي بينت أن المنظمات غير الحكومية الكبيرة التي تقدم مساعدات شكلت نسبة 6.4% من حجم المؤسسات وأن السمة الغالبة على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أنها مؤسسات صغيرة أو متوسطة.

جدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد الموظفين في المؤسسة

عدد الموظفين في المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
1-5 موظف	36	26.5
6-10 موظف	33	24.3
11-15 موظف	13	9.6
16-20 موظف	7	5.1
21-30 موظف	11	8.1
31-40 موظف	7	5.1
41-50 موظف	4	2.9
أكثر من 50 موظف	25	18.4
المجموع	136	100.0

4.4.5. تصنيف العاملين في مجال المحاسبة حسب درجاتهم العلمية

يتبين من خلال الجدول رقم (10) أن العاملين في مجال المحاسبة في المؤسسات عينة الدراسة بدرجة كبيرة هم من حملة شهادة البكالوريوس حيث أن 114 مؤسسة من حجم العينة أفاد بان العاملين لديها هم ممن يحملون شهادة البكالوريوس من هذه المؤسسات من يوظف محاسب واحد وهي في المرتبة الأولى تليها التي توظف اثنين أو ثلاثة فأكثر وهي نسب بسيطة وهذا ما يتقاطع مع الجدول رقم (5) والذي أوضح أن حملة درجة البكالوريوس هم الأعلى في التوظيف

في المؤسسات غير الحكومية ولكن عدد المحاسبين الموظفين لا يتناسب وآليات الرقابة والتدقيق الداخلي وهذا ما سيرد تفصيله لاحقا في الفرضية الأولى.

جدول رقم (10)

صنف العاملين في مجال المحاسبة حسب درجاتهم العلمية

العدد	بكالوريوس محاسبة		دبلوم محاسبة		تخصصات أخرى	
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
واحد	62.3	71	86.5	32	43.2	16
اثنين	22.8	26	10.8	4	5.4	2
ثلاثة فأكثر	14.9	17	2.7	1	51.4	19
المجموع	100.0	114	100.0	37	100.0	37

4.4.6. عدد خريجي قسم المحاسبة في مجلس إدارة المؤسسة

يبين جدول رقم (11) أن نصف المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية تفتقر إلى حملة شهادة المحاسبة في مجلس إدارتها حتى أمين الصندوق لديها وبالتالي فان هذا يبين ضعف اعتماد جزء كبير من المؤسسات غير الحكومية على تخصص المحاسبة في مجلس إدارتها خصوصا إذا ما عرفنا أن أمين الصندوق ومجلس الإدارة عليه التعامل مع تقارير مالية ومحاسبية متخصصة وتقارير مراجع الحسابات التي تعرض على الجمعية العمومية والجهات الإشرافية والرقابية، هذا بالإضافة إلى متابعة العمل الإداري والمحاسبي اليومي وهو بحاجة إلى مهارات أكاديمية وخبرة عملية.

جدول رقم (11)

عدد خريجي قسم المحاسبة في مجلس إدارة المؤسسة

العدد	التكرار	النسبة المئوية
واحد	39	53.4
اثنين	21	28.8
ثلاثة فأكثر	13	17.8
المجموع	73	100.0

كان هناك توجه من قبل شبكة المؤسسات الأهلية والجهات المانحة نحو تطوير وبناء قدرات مجالس الإدارة من خلال عقد الدورات المتخصصة في هذا المجال ولكن ذلك لا يغني عن ضرورة أن يكون هناك اقل شيء عضو واحد يتخصص في أمانة الصندوق.

- وربما يتعارض ذلك مع مبدأ الانتخابات التي تجريها المؤسسات غير الحكومية كل سنتين
 وربما تفرز الانتخابات أعضاء غير مؤهلين وهذا إشكال آخر بحاجة إلى البحث عن الطريق
 والإجراءات الديمقراطية لضمان تعزيز مجلس الإدارة بالأكاديميين والمتخصصين وليس فقط في
 مجال المحاسبة بل في كل المجالات.

- النصف الآخر من المؤسسات يوجد لديها خريجين محاسبة في مجلس الإدارة بنسبة 53%
 لا يوجد نسبة سابقة يمكن إجراء المقارنات معها لمعرفة مدى التوجه نحو زيادة وتيرة الاعتماد
 على المتخصصين ولكن من خلال عمل الباحث في المؤسسات غير الحكومية يرى أن هناك
 اتجاه نحو التخصص.

4.4.7- حجم المصروفات السنوي للمؤسسة حسب تقرير العام الماضي

يبين الجدول رقم (12) أن هناك زيادة في حجم مصروفات لا يتواءم مع حجم المؤسسات وعدد
 العاملين فيها حيث ان 45% من المؤسسات مصروفاتها تزيد على 401000 شيقل ويرجع ذلك
 إلى احتساب المساعدات العينية والنقدية التي تقدم للمواطنين في قطاع غزة في ظل الحصار
 والحرب حيث يتم تسجيلها وتدرج في الميزانية العمومية للمؤسسات غير الحكومية وبالتالي فإن
 هذه الأرقام لا تعكس الحجم الحقيقي لمصروفات الأنشطة والبرامج التي تستهدفها هذه
 المؤسسات وهذا يتقاطع مع التوجه نحو تقديم المساعدات الاغاثية لغالبية المؤسسات في ظل
 الحصار والحرب على قطاع غزة.

- لاحظ الباحث من خلال البحث الميداني أن المؤسسات التي تعمل بحجم مصروفات كبير
 لديها محاسبين ونظام رقابة داخلية فعال. وخصوصا في المؤسسات التي لها فروع .

جدول رقم (12)

حجم المصروفات السنوي للمؤسسة حسب تقرير العام الماضي

النسبة المئوية	التكرار	حجم المصروفات
16.2	22	اقل من 50000 شيقل
14.0	19	من 51000-100000 شيقل
11.0	15	من 101000-200000 شيقل
8.1	11	من 201000-300000 شيقل
4.4	6	من 301000-400000 شيقل
7.4	10	من 401000-500000 شيقل
39.0	53	أكثر من 500000 شيقل
100.0	136	المجموع

4.5- صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995:ص⁴²⁹) ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون 2001:ص¹⁷⁹) ، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

4.5.1- صدق فقرات الاستبيان : تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين .

1- الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة في الجامعتين الإسلامية والأزهر متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحث من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداهها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:-

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ويبين جدول رقم (13-16) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (13)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور

استخدام الإدارة للتقارير التخطيطية والموازنات التقديرية وإجراءات الرقابة الداخلية

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعتمد المؤسسة أسلوب الموازنات التقديرية للتخطيط لأنشطتها وفعاليتها	0.679	0.000
2	يوجد لجنة معتمدة من مجلس الإدارة لإعداد الموازنات التقديرية	0.738	0.000
3	يشارك العاملون في النظام المحاسبي في إعداد الموازنات التقديرية	0.732	0.000
4	تمتلك المؤسسة مخزن لحفظ موجوداتها	0.494	0.006
5	يتولى محاسب واحد التسجيل في الدفاتر وتحرير سندات الصرف والقبض وصرف الأموال وقيضها	0.593	0.001
6	كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها	0.508	0.004
7	يتم ختم المستندات المصرفية بختم خاص يفيد تسديدها ودفعها	0.748	0.000
8	يقوم أمين الخزينة بالتسجيل في الدفاتر وإيداع النقدية في البنك وتحرير سندات الصرف والقبض	0.695	0.000

جدول رقم (14)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور

اتجاهات الإدارة نحو التقارير المالية واستجابة نظام المعلومات المحاسبي لمتطلباتها

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تراجع الإدارة عملية معالجة الأحداث المالية للتأكد من جاهزية النظام ودقة البيانات المستخرجة كل	0.558	0.001
2	تقوم الإدارة بين فترة وأخرى بإجراء المقارنات بين القوائم والتقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي للمحافظة على موارد المؤسسة وممتلكاتها كل	0.542	0.002
3	تجري الإدارة تحديث مستمر للأجهزة والتقنيات المحاسبية لتصبح مناسبة وفاعلة وذلك كل	0.683	0.000
4	تهتم الإدارة بتقييم أداء البرامج المحاسبية وتقوم بمعالجة الإشكاليات المختلفة وتطوير هذه البرمجيات لرفع درجة استجابتها لحاجة الإدارة للمعلومات كل	0.609	0.000
5	تجري الإدارة جردا لمقتنيات وأصول المؤسسة لمطابقتها بما هو وارد في السجلات ودفاتر الأستاذ المختلفة.	0.474	0.008
6	تجري إدارة المؤسسة جردا على خزينة المؤسسة للتأكد من مطابقتها لحسابات الخزينة في دفتر أستاذ الخزينة	0.584	0.001
7	يعد قسم المحاسبة الميزانية العمومية لعرضها على الجهات المختلفة كل	0.622	0.000
8	يعد قسم المحاسبة قائمة التدفق النقدي كل	0.581	0.001
9	يزود قسم المحاسبة الإدارة بكشف الإيرادات والمصروفات كل	0.652	0.000
10	يزود قسم المحاسبة الإدارة بتقارير محاسبية عن المشاريع التي تديرها وتمتلكها المؤسسة كل	0.642	0.000
11	يعرض على الإدارة تقارير تكاليف الأنشطة والبرامج كل	0.419	0.021
12	تحدث المؤسسة دليل حساباتها ليتلاءم مع نمو أعمال المؤسسة وتوسع أنشطتها.	0.463	0.010

جدول رقم (15)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور
اتجاهات الإدارة والمانحين نحو نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاتها
والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
13	تهتم الإدارة ((متخذ القرار)) بالحصول على المعلومات والبيانات المحاسبية اللازمة قبل اتخاذها القرار.	0.457	0.011
14	الخبرة الشخصية في العمل للإدارة تجعلهم يتخذون القرارات وتعوضهم عن عدم حصولهم على معلومات النظام المحاسبي.	0.669	0.000
15	نظام المعلومات المحاسبي الموجود في المؤسسة يعمل بصورة منفردة وليس له علاقة باتخاذ القرارات الإدارية والمالية.	0.370	0.044
16	تقوم الإدارة بإعداد التقارير المالية حسب متطلبات الممول	0.518	0.003
17	تساعد معلومات النظام المحاسبي الإدارة العليا في تقييم أداء المشاريع والبرامج التي تديرها المؤسسة .	0.382	0.037
18	تلجأ الإدارة إلى بيانات ومعلومات النظام المحاسبي عند محاولة الإدارة الحصول على تمويل.	0.481	0.007
19	تستند الإدارة على المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط لتنفيذ مشاريع وبرامج توسعية.	0.714	0.000
20	تستفيد المؤسسة من تمويل الجهات المانحة في دفع تكاليف الخدمات المحاسبية .	0.484	0.007
21	زودت الجهات المانحة المؤسسة بمنح مجانية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبي.	0.417	0.022
22	تعترض الجهات المانحة على إدراج بنود رواتب محاسبين أو شراء أجهزة وبرامج تطبيقية محاسبية في المصاريف الممولة منهم.	0.557	0.001
23	تهتم الإدارة بتنفيذ برامج لتدريب الموظفين المستخدمين لنظام المعلومات المحاسبي على كيفية الاستخدام والاستفادة منه	0.493	0.006
24	هناك عجز واضح في عدد الكوادر المؤهلة والمدربة على استخدام نظام المعلومات المحاسبي	0.518	0.003
25	إجراءات الإدارة وقراراتها لا تشجع العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب	0.462	0.010
26	تقوم الإدارة المختصة في المؤسسة بتحديد الاحتياجات للتدريب قبل التخطيط له في مجال نظم المعلومات المحاسبية	0.546	0.002

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.001	0.562	تنفذ الإدارة مشاريع التدريب على نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وشاملة لزيادة كفاءة هذه الأنظمة وفعاليتها	27
0.000	0.667	تستند الإدارة إلى معيار المؤهل العلمي عند إجراء التوظيف	28
0.004	0.509	تجري الإدارة اختبارات ومقابلات بوجود متخصصين للمراد توظيفهم في نظم المعلومات المحاسبية.	29
0.002	0.546	يعتبر المؤهل العلمي للموظفين المستخدمين للنظام المحاسبي عامل مهم في زيادة فعالية نظام المعلومات المحاسبي	30
0.002	0.532	تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتهم على زيادة فعالية النظام.	31
0.000	0.805	توفر الإدارة كافة مستلزمات العمل المحاسبي من معدات وحاسبات وأجهزة خاصة بنظام المعلومات المحاسبي ما أمكن	32
0.000	0.691	تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي	33
0.000	0.704	تمتلك المؤسسة برنامج محاسبي مناسب لطبيعة عملها	34
0.000	0.672	تهتم الإدارة بتحديث البرنامج المحاسبي المستخدم كل فترة بإجراء التعديلات المناسبة ليوائم حجم العمل وطبيعته	35
0.001	0.558	شجعت قوانين المانحين ولوائحهم إدارة المؤسسة على توفير مستلزمات نظم المعلومات المحاسبية كشروط للحصول على التمويل	36
0.000	0.715	ساهم التنوع في الجهات المانحة واختلاف شروطهم في منح التمويل على إكساب العاملين في إعداد المشاريع والنظم المحاسبية الكثير من الخبرة والكفاءة	37
0.001	0.564	كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها	38
0.000	0.676	قبل صرف المبالغ سواء بشيك او نقدا يتم التأكد أنها تحتوي على كافة المستندات المؤيدة والمطلوبة	39
0.007	0.486	يتم إعداد التقارير لإعلام وتنبيه الإدارة من مخاطر نقص السيولة	40
0.000	0.695	يتم إعداد التقارير لتنبيه الإدارة إلى تواريخ استحقاق الإيرادات "اشتراكات الأعضاء" وغيره من مصادر التمويل الذاتي.	41

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (16)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور
تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر المحاسبي العاملين على النظام

القيمة الاحتمالية	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.865	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب	1
0.000	0.909	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة والموضوعية	2
0.000	0.881	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل	3
0.000	0.827	تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي	4
0.001	0.580	تشجع إجراءات الإدارة وقراراتها العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب	5
0.001	0.580	تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد	6
0.000	0.925	تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المالية في اتخاذ القرارات	7
0.005	0.502	تؤدي مساهمات الجهات المانحة للمؤسسة المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية هذه النظم	8
0.000	0.796	تمتلك المؤسسة دليل حسابات فاعل يؤدي إلى سرعة أداء المهام المحاسبية المختلفة	9

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

4.5.2- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:-

جدول رقم (17) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361 .

جدول رقم (17)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	استخدام الإدارة للتقارير التخطيطية والموازنات التقديرية وإجراءات الرقابة الداخلية	0.929	0.000
الثاني	اتجاهات الإدارة نحو التقارير المالية واستجابة نظام المعلومات المحاسبي لمتطلباتها	0.902	0.000
الثالث	اتجاهات الإدارة والمانحين نحو نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاتها والاعتماد عليها في القرار	0.915	0.000
الرابع	تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر المحاسبي العاملين على النظام	0.854	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

4.5.3- ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995:ص429). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

2- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{r^2}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (14) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان

جدول رقم (18)
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	استخدام الإدارة للتقارير التخطيطية والموازنات التقديرية وإجراءات الرقابة الداخلية	8	0.751	0.8584
الثاني	اتجاهات الإدارة نحو التقارير المالية واستجابة نظام المعلومات المحاسبي لمتطلباتها	10	0.7249	0.8405
الثالث	اتجاهات الإدارة والمانحين نحو نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاتها والاعتماد عليها في القرار	39	0.7433	0.8527
الرابع	تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر المحاسبي العاملين على النظام	9	0.6958	0.8206
	جميع الفقرات	66	0.7118	0.8316

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

3- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد بين جدول رقم (19) أن معاملات الثبات مرتفعة

جدول رقم (19)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	استخدام الإدارة للتقارير التخطيطية والموازنات التقديرية وإجراءات الرقابة الداخلية	8	0.8725
الثاني	اتجاهات الإدارة نحو التقارير المالية واستجابة نظام المعلومات المحاسبي لمتطلباتها	10	0.8675
الثالث	اتجاهات الإدارة والمانحين نحو نظام المعلومات المحاسبية ومخرجاتها والاعتماد عليها في القرار	39	0.8821
الرابع	تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر المحاسبي العاملين على النظام	9	0.8514
	جميع الفقرات	66	0.8624

4.6- المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة

2- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كَشِك ، 1996 ، 89) علما بان تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق أوضحناه في النقطة الأولى الخاصة بمرجع العمر.

3- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)

4- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

5- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات

6- معادلة سبيرمان براون للثبات

7- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا
(1- Sample K-S)

8- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3" .

الفصل الخامس

اختبار الفرضيات

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية تعزى لـ:-

- المستندات المحاسبية .
- المجموعة الدفترية.
- التقارير المحاسبية.
- دليل الحسابات.

المحدد الأول المستندات المحاسبية

أولاً: من ناحية الإجراءات وتوفر عنصر الرقابة الداخلية

1- العمليات المالية التي تجريها المؤسسة (مشتريات ومصروفات) تكون مؤيدة ومرفق بها مستندات ثبوتية مؤيدة للعملية:-

يبين جدول رقم (20) أن عناصر الرقابة على المشتريات والمصروفات متوفرة في المؤسسات غير الحكومية عينة الدراسة وبنسبة عالية

جدول رقم (20)

العمليات المالية التي تجريها المؤسسة (مشتريات ومصروفات)

النسبة المئوية	التكرار	البيان
85.3	116	أكثر من 100 شيقل
5.9	8	110 - 200 شيقل
3.7	5	210-400 شيقل
5.1	7	أكثر من 500 شيقل
0.0	0	لا داعي للمستندات
100.0	136	المجموع

هذا يوضح التقارب الكبير في الإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات غير الحكومية في بند المستندات والثبوتيات المرفقة للعمليات المالية والذي يؤثر فيه جملة من العوامل الداخلية والخارجية :-

- الرقابة الداخلية للمؤسسات غير الحكومية والتي تتطلب المتابعة لكافة المستندات المؤيدة للعمليات المالية وفق قرارات مجلس الإدارة ومن خلال تفويض الصلاحيات.
- شروط بعض المانحين في منح التمويل وضرورة تسديد هذه المنح من خلال مستندات وفواتير رسمية وأصلية.

- يتقاطع ذلك أيضا مع اللائحة التنظيمية المقررة من وزارة الداخلية التي جاءت تحت رقم 6/2009 والمعتمدة على النظام المالي الموحد لعام 2000 للمؤسسات غير الحكومية في المادة الثانية منه والتي ألزمت المؤسسات بضرورة إرفاق مستندات مؤيدة للعمليات المالية كافة. بالمجمل يتضح أن المؤسسات غير الحكومية تلتزم بشكل كبير بإرفاق مستندات ثبوتية مؤيدة للعمليات المالية بوزن نسبي 85.3% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد

2- يتم ختم المستندات المصرفية بختم خاص يفيد تسديدها ودفعها بنسبة مئوية 90.4 %

جدول رقم (21) ختم المستندات (دفع نقدا)

م	البيان	نعم (%)	لا (%)
1	يتم ختم المستندات المصرفية بختم خاص يفيد تسديدها ودفعها	90.4	9.6

-يبين الجدول رقم (21) أن 113 مؤسسة من عينة الدراسة أي 90.4% تقوم بختم المستندات المراد صرفها (فواتير المشتريات) " بختم دفع نقد وان 12 مؤسسة لا تقوم بختم المستندات ومؤسسة واحدة فقط لم تجب على السؤال ، مما يؤكد أن هذا الإجراء الرقابي يتم تنفيذه بشكل واسع في المؤسسات عينة الدراسة ، والمؤسسات التي لا تستخدم هذا الإجراء هي مؤسسات صغيرة ومصرفاتها قليلة جدا .

3- كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها :-

بلغ الوزن النسبي لإتباع المؤسسات لهذا الإجراء " 84.56%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على " كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها " .

4- قبل صرف المبالغ سواء بشيك أو نقدا يتم التأكد أنها تحتوي على كافة المستندات المؤيدة والمطلوبة :-

في هذه الفقرة بلغ الوزن النسبي " 92.65%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن " قبل صرف المبالغ سواء بشيك أو نقدا يتم التأكد أنها تحتوي على كافة المستندات المؤيدة والمطلوبة " .

جدول رقم(22)

إجراءات الرقابة الداخلية على المستندات

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
26	كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها	4.23	0.843	84.56	16.987	0.000
27	قبل صرف المبالغ سواء بشيك أو نقدا يتم التأكد أنها تحتوي على كافة المستندات المؤيدة والمطلوبة	4.63	0.594	92.65	32.053	0.000
	المعدل لكل الفقرات	4.43	0.718	88.60	24.547	0.000

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.43 ، و الوزن النسبي يساوي 88.6% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 24.547 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن الإدارة في المؤسسات غير الحكومية تتبع إجراءات رقابة داخلية على المستندات .

ثانياً: من ناحية العدد ونوع المستندات المستخدمة

1- المستندات والدفاتر المحاسبية التي تقوم بالتعامل معها:

يبين جدول رقم (23) المستندات التي تقوم المؤسسات بالتعامل معها وهي مرتبة حسب الأهمية والأكثر تعاملاً:

- حيث احتلتها سندات القبض النقدية المرتبة الولي من بين المستندات المتداولة والتي تمارس عليها رقابة شديدة سواء من إدارة المؤسسة بإشراف أمين الصندوق عليها أو بختمها من وزارة الداخلية وكذلك سندات الصرف النقدية وهي سندات ملزمة المؤسسات غير الحكومية بها في عملياتها المالية والمحاسبية حسب النظام المالي الموحد لعام 2002 وتعديلاته بقرار 2009/6 -سندات القبض العينية انخفضت نسبة التعامل فيها قليلاً حيث تتوجه العديد من المؤسسات لاستخدام نفس سندات القبض النقدية في كل حالات المقبوضات سواء العينية والنقدية.

جدول رقم(23)

المستندات التي تقوم بالتعامل معها

م	النوع	يوجد (%)	لا يوجد (%)	الترتيب
1	سندات قبض النقدية	100	0	1
2	سندات صرف النقدية	99.3	0.7	2
3	سندات القيد	78.7	21.3	3
4	سندات قبض مواد عينية	68.4	31.6	5
5	سند أمر شراء	75.7	24.3	4
6	سند استلام للمخزن	56.6	43.4	6
7	بطاقات صنف للمخزن	41.2	58.8	8
8	سندات صرف من المخزن	47.1	52.9	7

هذا بينما سندات القيد انخفضت نسبة الاستخدام لها لوجود البرامج المحوسبة والتي تقوم بالقيد مباشرة دون الحاجة للإجراءات اليدوية، المستندات المتعلقة بالمخازن انخفضت نسبة استخدامها في المؤسسات لأن العديد من المؤسسات لا يوجد لديها مخازن بالشكل المحاسبي وهذا ما أفادت به 34.6% من العينة بأنها لا تملك مخزن لحفظ ومجوداتها .

ثالثاً: من ناحية القائمين بإعداد المستندات الداخلية

- يقوم بالتسجيل في دفاتر الصرف والقبض:-

يبين جدول رقم (24) بان أمين الصندوق يقوم بتحرير سندات الصرف والقبض وبنسبة عالية والأصل أنه يقوم بالتوقيع علي هذه المستندات وترك مهمة التحرير لمحاسب المؤسسة حيث يعتبر توقيع أمين الصندوق ورئيس المؤسسة ضروريان لا سيما في سندات القبض - 56.6% من المؤسسات أن الشخص الذي يقوم بالتسجيل في دفاتر الصرف والقبض " المحاسب الموظف في المؤسسة" ، نسبة بسيطة بينت أن الموظف الإداري هو الذي يقوم بذلك أو محاسب متطوع أو مدقق الحسابات وهذا يؤكد عل توجه نحو المؤسسة والتخصص في العمل المحاسبي والمالي في المنظمات غير الحكومية .
جدول رقم (24)

يقوم بتحرير سندات الصرف والقبض

النسبة المئوية	التكرار	يقوم بالتسجيل في دفاتر الصرف والقبض
32.4	44	أمين الصندوق
56.6	77	المحاسب الموظف في المؤسسة
3.7	5	محاسب متطوع
5.1	7	موظف إداري
1.5	2	متطوع
0.7	1	مدقق الحسابات
100.0	136	المجموع

رابعاً: من ناحية الشكل والمحتوى

جدول رقم (25)

التزام المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب النظام المالي الموحد

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد	9.39	1.236	93.90	31.974	0.000

في الجدول رقم "25" وفي محور تقييم فاعلية النظام المحاسبي بلغ الوزن النسب لالتزام المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد " 93.90%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد "

وهذا تم التأكد منه من خلال حرص وزارة الداخلية ودائرة التفتيش على ختم سندات القبض ومراجعتها للمستندات المستخدمة أول بأول.

الجدول التالي رقم (26) يبين إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة من المؤسسات غير الحكومية على المستندات المرفقة في العمليات المالية ونوعية المستندات المستخدمة والقائمين على إعدادها وإلتزام المؤسسات بالشكل الذي أقرته وزارة الداخلية:-

جدول رقم (26)
تلخيص المحدد الأول (المستندات)

النسبة المئوية	البيان	م
	تتبع المؤسسات غير الحكومية إجراءات رقابية داخلية على المستندات	
85.3%	العمليات المالية التي تجريها المؤسسة تكون مؤيدة ومرفق بها مستندات ثبوتية مؤيدة للعملية إذا بلغت حتى 100 شيقل	1
90.4%	يتم ختم المستندات المصرفية بختم خاص يفيد تسديدها ودفعها	2
84.56%	كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها	3
92.65%	قبل صرف المبالغ سواء بشيك أو نقدا يتم التأكد أنها تحتوي على كافة المستندات المؤيدة والمطلوبة	4
88.23%	معدل الفقرة	
	من حيث المستندات المستخدمة	
100%	سندات قبض النقدية	1
99.3%	سندات صرف النقدية	2
78.7%	سندات القيد	3
68.4%	سندات قبض مواد عينية	4
75.7%	سند أمر شراء	5
84.42%	معدل الفقرة	
	من حيث القائمين بإعداد المستندات	
32.4%	أمين الصندوق	1
56.6%	المحاسب الموظف في المؤسسة	2
89%	معدل الفقرة	
	من حيث الشكل والمحتوي	
93.9%	تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية في النظام المالي الموحد	1
88.89%	المعدل العام لكل الفقرات المتعلقة بالمستندات	

وبصفة عامة يتضح لنا أن المؤسسات عينة الدراسة وبنسبة كبيرة أي بمعدل 85.3% منها تتبع إجراءات رقابة داخلية على تداول وإنشاء المستندات سواء بإرفاقها في كل عملية مالية حتى 100 شيفل وان 90.4 % من العينة أكدت بأنه يتم ختم المستندات المصرفية (فواتير المشتريات) بختم دفع نقدا حتى لا تصرف مرة أخرى، 84.56% أفادت بأنه يتم إقرار العمليات المالية من مجلس الإدارة قبل الصرف مع وجود آليات تفويض صلاحيات للمدير التنفيذي لمتابعة ذلك، 92.65% من عينة الدراسة أفادت بأنه قبل الصرف بشيك أو نقدا يتم التأكد من أن العملية المالية تحتوي على كل المستندات المطلوبة.

في الفقرة رقم "6" من الجدول (54) محور تقييم فاعلية النظام المحاسبي بلغ الوزن النسبي لالتزام المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد "93.90%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن "تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد".

وهذا تم التأكد منه من خلال حرص وزارة الداخلية ودائرة التفتيش على ختم سندات القبض ومراجعتها للمستندات المستخدمة أول بأول. وهذا ما يعطي الثقة بان المؤسسات غير الحكومية وبنسبة 88.89% تتبع نفس الإجراءات سواء الرقابية أو من حيث عدد ونوعية المستندات أو من حيث الشكل والمحتوي وبالتالي لا يوجد فروق ذات اثر جوهري تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المؤسسات في محدد المستندات وفقا للإجراءات الرقابية والعدد والقائمين بالإعداد أو الشكل والمحتوى.

المحدد الثاني المجموعة الدفترية

أولاً: من حيث الوجود وكونها يدوية أو محوسبة

1- نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة :

يبين جدول رقم (27) أن المؤسسات التي تستخدم النظام اليدوي ينحصر في عدد بسيط من 18 مؤسسة غير حكومية يمكن توضيح مواصفاتها القطاعية بأنها تتوزع على المجالات التالية :-
12 مؤسسات تعمل في المجال الاجتماعي ومؤسسة واحدة فقط تنشط في كل مجال (الزراعي والثقافي ورياضي وحقوق الإنسان والنقابي والأمومة والطفولة)
مواصفاتها من ناحية مصروفاتها 14 مؤسسات منها مصروفاتها اقل من 100000 شيقل هذا يوضح حجم العلاقة بين استخدام النظام اليدوي وبين حجم المصروفات
أما من حيث عدد الموظفين في المؤسسات التي تستخدم النظام اليدوي 13 مؤسسة منها لديها موظفين اقل فئة من 1-5 والباقي يقع في الفئة الثانية والثالثة حتى 15 موظف .

جدول رقم (27)

نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة
13.2	18	يدوي
51.5	70	محوسب
35.3	48	مزودج
100.0	136	المجموع

ومن ربط العلاقة بين بنود الجدول يتبين أن 86.6% تمتلك نظاماً محوسباً للمعلومات المحاسبية وهذا ما يؤكد امتلاك مجموعة دفترية محوسبة ويتم استصدار نسخ من الدفاتر المحاسبية وحسابات الأستاذ المختلفة للاحتفاظ بها كل سنة حسب توجيهات وزارة الداخلية ودائرة التفقيش فيها مع أن 35.3% منها تدير مجموعة يدوية أخرى بالإضافة للبرامج المحسوبة في المؤسسات التي تتبع نظاماً مزدوجاً.
لاحظ الباحث من خلال العمل الميداني وتسجيل الملاحظات أن جل المؤسسات التي تمتلك برنامج محوسب تستخدم برنامج الأصيل.

2. الدفاتر المحاسبية التي تقوم بالتعامل معها:

يبين جدول رقم (28) الدفاتر المحاسبية التي تقوم المؤسسات بالتعامل معها وهي مرتبة حسب الأهمية والأكثر تعاملًا كما يلي:

حيث وضح بالتزام المؤسسات بامتلاك مجموعة دفترية بشكل كامل وان النسب الباقية 5.1% هي لمؤسسات تمتلك نظاما محوسبا وهذا ينطبق على كلا دفاتر اليومية والأستاذ أما سجل إثبات الأصول بين الجدول المؤسسات التزام عالي به من قبل المؤسسات.

جدول رقم (28)

الدفاتر المحاسبية التي تقوم بالتعامل معها

م	النوع	يوجد (%)	لا يوجد (%)	الترتيب
1	دفتر يومية عامة	94.9	5.1	2
2	دفاتر أستاذ مساعد	90.4	9.6	3
3	سجل إثبات الأصول الثابتة	99.3	0.7	1
	المعدل العام للفقرة	94.87	5.13	

وهذا يتوافق مع أنظمة الرقابة الداخلية ومتطلبات الجهات المختلفة كوزارة الداخلية والجمعية العمومية وعمل مدققين الحسابات.

ثانيا / من حيث الإجراءات الرقابية والفصل بين المهام:-

1- من حيث الفصل في المهام

جدول رقم (29)

الفصل بين المهام المتعارضة

م	البيان	نعم (%)	لا (%)
1	يتولى محاسب واحد التسجيل في الدفاتر وتحرير سندات الصرف والقبض وصرف الأموال وقبضها	62.5	37.5
2	يقوم أمين الخزينة بالتسجيل في الدفاتر وإيداع النقدية في البنك وتحرير سندات الصرف والقبض	72.1	27.9
	المعدل العام لكل الفقرات	67.3	32.7

يبين الجدول رقم (29) أن 62.5% أفادت أن محاسب واحد يتولى كل العمليات المالية من التسجيل في الدفاتر وتحرير السندات وعمليات الصرف والقبض وهذه ثلاثة عمليات المطلوب أن يقوم بها ثلاثة أشخاص حتى نضمن عدم الغش والتلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات، وتبرر المؤسسات ذلك بعدم قدرتها المالية على توظيف العدد الكافي للقيام بهذه الأعمال. وهذا ما يؤكد الجدول في الفقرة الثانية إن ما نسبته 72.1% يقوم بهذه المهام أمين الخزينة أي شخص واحد وهذا ما يؤكد ضعف إجراءات الرقابة الداخلية على المجموعة الدفترية وحسابات النقدية.

2- إجراءات الرقابة الداخلية والمطابقات مع المجموعة الدفترية

جدول رقم (30)

إجراءات الرقابة الداخلية والمطابقات مع المجموعة الدفترية

م	البيان	سنة (%)	نصف سنوي (%)	ربع سنوي (%)	ثلث سنوي (%)	لا تقوم بذلك (%)
a	تجري الإدارة جردا لمقتنيات وأصول المؤسسة لمطابقتها بما هو وارد في السجلات ودفاتر الأستاذ المختلفة.	77.9	3.7	12.5	3.7	2.2
b	تجري إدارة المؤسسة جردا على خزينة المؤسسة للتأكد من مطابقتها لحسابات الخزينة في دفتر أستاذ الخزينة	39	7.4	33.1	16.9	3.7
	المعدل العام	58	5.55	22.8	10.3	2.95

يتبين لنا من الجدول رقم (30) أن الإدارة تبذل العناية الكافية في جرد أصول المؤسسة لمطابقتها بما هو وارد في المجموعة الدفترية خلال العام بما نسبته 96% (97.8% تقوم بجرد المقتنيات حتى آخر السنة المالية، 96.4% تجري جردا للخبزينة حتى آخر السنة المالية) من المؤسسات منها ما يقوم به سنويا كأدنى حد وذلك حسب شروط الداخلية ودائرة التقشير فيها، فيما تقوم بعض المؤسسات بإجراء الجرد والمطابقة بشكل اختياري سواء نصف سنوي أو ثلث أو ربع سنوي، نسبة ضئيلة جدا لا تقوم بهذا الإجراء (2.2% لا تقوم بجرد الأصول، 3.7% لا تقوم بجرد الخزينة) مع الأخذ بعين الاعتبار أن جرد الخزينة يأخذ اهتمام أكبر خلال العام حيث

تقوم 57.4% من المؤسسات بالجرد علي الخزينة لمطابقتها مع الدفاتر قبل نهاية نصف السنة المالية أي تجريه مرتين 7.4% أو ثلاثة 16.9% أو أربعة 33.1% خلال العام. ومما تقدم يتبين أن المؤسسات تتبع إجراءات الرقابية الخاصة بالجرد والمطابقات بنسبة عالية جدا ، لكن لا يوجد فصل في المهام بين الوظائف المتعارضة.

ثالثا من حيث احتفاظ المؤسسات بالدفاتر المحاسبية

يبين جدول رقم (31) التزام المؤسسات بالاحتفاظ بالمستندات والدفاتر المحاسبية بدرجة عالية ولقد أكد العديد من المبحوثين من خلال العمل الميداني للباحث بأنهم يحتفظون بكل المستندات منذ تأسيس المؤسسة منذ فترات طويلة وهذا يتقاطع مع الدور الإشرافي لوزارة الداخلية والتي تباشر عملية المتابعة على تلك المجموعات المستندية والدفترية.

جدول رقم (31)

النسبة المئوية	التكرار	مدة احتفاظ المؤسسة بالمستندات والدفاتر المحاسبية بعد نهاية السنة المالية
0.0	0	لمدة سنة
2.2	3	لمدة سنتين
16.2	22	من 3-5 سنوات
38.2	52	من 6-9 سنوات
42.6	58	أكثر من 10 سنوات
0.7	1	لا تحتفظ بها
100.0	136	المجموع

أكثر من 97% تحتفظ بالمستندات أكثر من ثلاثة سنوات منها 80.8% تحتفظ بها أكثر من ستة سنوات فقط 0.7% لا تحتفظ بها بتاتا وهذا يعطى الثقة بان المؤسسات تلتزم بقانون المالي الموحد وتعديلاته والذي اوجب في المادة (2) البند (18) منه بأنه لا يجوز إعدام المستندات إلا بعد مرور سبع سنوات على نهاية سنة الحساب ما عدا الموازنات التقديرية التي يجب الاحتفاظ بها لمدة عشرة سنوات (النظام المالي الموحد 2002 واعتماده بقرار 6/2009).

الجدول التالي يبين إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة من المؤسسات غير الحكومية على المجموعة الدفترية ومن حيث الاحتفاظ والوجود وكونها يدوية أو محوسبة

جدول رقم(32)إختبار المحدد الثاني(المجموعة الدفترية)

م	البيانات	النسبة المئوية
	تتبع المؤسسات غير الحكومية إجراءات رقابة داخلية على المجموعة الدفترية	
	من حيث الفصل بين المهام	
1	يتولى محاسب واحد التسجيل في الدفاتر وتحرير سندات الصرف والقبض	62.5%
	وصرف الأموال وقبضها	
2	يقوم أمين الخزينة بالتسجيل في الدفاتر وإيداع النقدية في البنك وتحرير سندات	72.1%
	الصرف والقبض	
	معدل الفقرة	67.3%
	من حيث الجرد على الأصول و إجراءات المطابقات مع المجموعة الدفترية	
1	تجري الإدارة جردا لمقتنيات وأصول المؤسسة لمطابقتها بما هو وارد في	97.8%
	السجلات ودفاتر الأستاذ المختلفة حتى نهاية السنة المالية	
2	تجري إدارة المؤسسة جردا على خزينة المؤسسة للتأكد من مطابقتها لحسابات	96.4%
	الخزينة في دفتر أستاذ الخزينة	
	معدل الفقرة	97.1%
	من حيث المجموعة الدفترية المستخدمة	
1	محوسب أو مزدوج	86.6%
	معدل الفقرة	
2	الدفاتر المحاسبية المستخدمة	
	دفتر يومية عامة	94.9%
	دفاتر أستاذ مساعد	90.4%
	سجل إثبات الأصول الثابتة	99.3%
	معدل الفقرة	94.87%
	من حيث الاحتفاظ بالدفاتر	
	يتم الاحتفاظ بالمجموعة الدفترية بعد نهاية السنة المالية حتى 7سنوات	80.8%
	معدل الفقرة	
	من حيث الشكل والمحتوي	
	تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في	93.9%
	النظام المالي الموحد	
	المعدل العام لكل الفقرات المتعلقة بالمجموعة الدفترية	86.79%

في الفقرة رقم "6" من محور تقييم فاعلية النظام المحاسبي بلغ الوزن النسبي لالتزام المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد " 93.90% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد " وهذا تم التأكد منه من خلال حرص وزارة الداخلية ودائرة التفتيش على ختم سندات القبض ومراجعتها للمستندات المستخدمة أول بأول.

مما تقدم يتبين أن المؤسسات عينة الدراسة بمعدل 86.79% تتبع إجراءات رقابة داخلية على الأصول ومطابقتها بالمجموعة الدفترية ولكن نسبة كبيرة منها تفتقر إلى إجراء الفصل بين المهام المتعارضة، كما أن المؤسسات بشكل كامل تمتلك مجموعة دفترية من دفاتر يومية وأستاذ مساعد وتحفظ بها حسب قانون وزارة الداخلية الفلسطينية ، وبالتالي توفر الإثبات على أن المؤسسات تستخدم المجموعة الدفترية ذاتها وان هناك تماثل كبير وخصوصا في المؤسسات التي تمتلك نظام معلومات محاسبي محوسب ولقد كان من النتائج التي سجلها الباحث في الاستبيان أن عدد كبيرة جدا من المؤسسات التي تمتلك نظام محوسب تستخدم برنامج الأصيل المحاسبي نسخة المنظمات الغير حكومية (غير الربحية) وهي نسخة موحدة لكل المؤسسات.

المحدد الثالث

التقارير

أولاً/ من حيث إتباع أسلوب الموازنات التقديرية:

جدول (33) الموازنات التقديرية

م	البيان	نعم (%)	لا (%)
1	تعتمد المؤسسة أسلوب الموازنات التقديرية للتخطيط لأنشطتها وفعاليتها	80.1	19.9
2	يوجد لجنة معتمدة من مجلس الإدارة لإعداد الموازنات التقديرية	58.8	41.2
3	يشارك العاملون في النظام المحاسبي في إعداد الموازنات التقديرية	64.0	36.0
	المعدل العام	67.63	32.37

يبين الجدول رقم (33) أن ما نسبته 80.1% من المؤسسات تعتمد أسلوب الموازنات التقديرية للتخطيط لأنشطتها ويشارك العاملون في النظام المحاسبي في إعداد هذه الموازنات بنسبة 64% ولكن لا يوجد شكل رسمي معتمد للجنة الموازنة حيث أن المؤسسات التي أفادت بان لديها لجنة معتمدة من مجلس الإدارة بلغت 58.8% هذا يبين انخفاض في الاستخدام الفعلي للموازنة التقديرية كشكل رسمي وتوجه حقيقي لدي إدارة المؤسسات. وهذا ما يتقاطع مع دراسة (الجدلي، 2005) حيث بلغت النسبة 44%. وفي نفس الدراسة بلغت المؤسسات التي لا يوجد فيها لجنة موازنة 46.9% وهي قريبة من النتائج التي وصلنا إليها وهي 41.2%. دراسة (حلس 2005) أكدت على النسبة العالية من المؤسسات أنها تقوم بأعداد الموازنة التقديرية وتستخدمها في التخطيط طويل الأجل

ثانيا/من حيث إعداد التقارير ودوريتها

جدول رقم(34) دورية إعداد التقارير

م	البيان	سنة (%)	نصف سنوي (%)	ربع سنوي (%)	ثلث سنوي (%)	لا تقوم ذلك (%)
1	يعد قسم المحاسبة الميزانية العمومية لعرضها على الجهات المختلفة كل	81.6	5.9	6.6	3.7	2.2
2	يعد قسم المحاسبة قائمة التدفق النقدي كل	50.0	7.4	18.4	3.7	20.6
3	يزود قسم المحاسبة الإدارة بكشف الإيرادات والمصروفات كل	28.7	8.8	46.3	16.2	0.0
4	يزود قسم المحاسبة الإدارة بتقارير محاسبية عن المشاريع التي تديرها وتمتلكها المؤسسة كل	18.4	11.8	50.0	15.4	4.4
5	يعرض على الإدارة تقارير تكاليف الأنشطة والبرامج كل	18.4	12.5	41.9	22.1	5.1
	جميع الفقرات	44.1	10.1	27.1	10.9	7.8

أما من حيث التقارير ودوريتها أفادت عينة الدراسة بالتالي:

التقرير	نسبة إعداده السنوي
الميزانية العمومية	97.8%
قائمة التدفق النقدي	79.5%
الإيرادات والمصروفات	100%
تقارير المشاريع التي تديرها وتمتلكها المؤسسة	95.6%
تقارير تكاليف الأنشطة والبرامج	94.9%
المعدل العام	93.56%

وبذلك يتأكد لنا أن المؤسسات تزود الجهات المختلفة بتقارير دورية بمعدل 93.56% حتى نهاية العام منها 39.42% تعد التقارير مرة واحد في العام، 9.28% مرتين، 12.22% ثلاث مرات خلال العام 32.6% تقدم التقارير السابقة أربع مرات في السنة.

- هذا ويجب أن نعرف أن المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية ملزمة بإعداد هذه التقارير وعرضها على عدة جهات بصورة دورية ومنها الجمعية العمومية والتي تجتمع كل عام للاستماع للتقرير المالي والإداري وتقرير مدقق الحسابات وبالتالي اعتماد التقرير أو عدمه - كما أن وزارة الداخلية ودائرة الجمعيات تستلم تقارير معدة شاملة الميزانية العمومية وتقرير الإيرادات والمصروفات .

-حديثاً وبعد صدور اعتماد النظام المالي الموحد/6/2009 أُلزم المؤسسات بإعداد قائمة التدفق النقدي والتي تبين من خلال الدراسة ضعف في إعدادها على أهميتها في مجال التخطيط الاستراتيجي.

-الجهات المانحة تتطلع بدور أيضا في الاطلاع على التقارير الرسمية وغير رسمية التي تعدها المؤسسات غير الحكومية.

جدول رقم (35)

إعداد التقارير للتنبيه من المخاطر المختلفة

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يتم إعداد التقارير لإعلام وتنبيه الإدارة من مخاطر نقص السيولة	4.29	0.700	85.88	21.546	0.000
2	يتم إعداد التقارير لتنبيه الإدارة إلي تواريخ استحقاق الإيرادات "اشتراكات الأعضاء" وغيره من مصادر التمويل الذاتي.	4.15	0.806	83.09	16.698	0.000
	جميع الفقرات	4.22	0.753	84.48	19.122	0.000

ويتضح أن المؤسسات غير الحكومية يتم تزويدها بتقارير لتنبيه من نقص السيولة واستحقاقات الإيرادات المختلفة لكي تأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات وتنفيذها للبرامج.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.22 ، و الوزن النسبي يساوي 0.753% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 19.122 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبي في

المؤسسات غير الحكومية يزود الإدارة بتقارير التنبيه من المخاطر المختلفة

الجدول التالي بين التقارير المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية ودوريتها وإعداد تقارير بالموازنات التقديرية وتقارير التنبيه من المخاطر المختلفة.

جدول رقم (36)

ملخص محدد التقارير

م	البيان	الوزن النسبي
	تعد المؤسسات غير الحكومية تقارير بالموازنات التقديرية وتقارير التنبيه من المخاطر	
1	تعتمد المؤسسة أسلوب الموازنات التقديرية للتخطيط لأنشطتها وفعاليتها	80.1%
2	يشارك العاملين في النظام المحاسبي في إعداد الموازنات التقديرية	64%
3	يتم إعداد التقارير لإعلام وتنبيه الإدارة من مخاطر نقص السيولة	85.88
4	يتم إعداد التقارير لتنبيه الإدارة إلي تواريخ استحقاق الإيرادات "اشتراكات الأعضاء" وغيره من مصادر التمويل الذاتي.	83.09
	معدل الفقرة	78.27%
	تزود المؤسسات غير الحكومية الجهات المختلفة بالتقارير خلال العام	
1	يعد قسم المحاسبة الميزانية العمومية لعرضها على الجهات المختلفة	97.8%
2	يعد قسم المحاسبة قائمة التدفق النقدي	79.5%
	يزود قسم المحاسبة الإدارة بكشف الإيرادات والمصروفات	100%
	يزود قسم المحاسبة الإدارة بتقارير محاسبية عن المشاريع التي تديرها وتمتلكها المؤسسة	95.6%
	يعرض على الإدارة تقارير تكاليف الأنشطة والبرامج	94.9%
	معدل الفقرة	93.56%
	المعدل العام لكل الفقرات المتعلقة بالتقارير	86.79%

من خلال إثبات فقرات إعداد التقارير والموازنات التقديرية والقوائم التي تزود بها الإدارة مختلف الجهات تأكد انه لا توجد فروق ذات اثر جوهري بين أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية بوزن نسبي 86.79% وهو اعلي من الوزن النسبي المحايد 60.0% هذا إضافة إلى النتيجة التي خلص لها الباحث في الفقرات التفصيلية السابقة .

المحدد الرابع
دليل الحسابات

أولاً: من حيث وجود دليل الحسابات

جدول رقم (a-37)
دليل الحسابات

م	النوع	يوجد (%)	لا يوجد (%)
1	دليل حسابات	85.3	14.7

أفادت 85.3% من المؤسسات انها تمتلك دليل حسابات و 14.7% لا يوجد لديها دليل حسابات وهذا يتقاطع مع الجداول الأخرى.

جدول رقم (b-37)

تحديث المؤسسة لدليل حساباتها

م	البيانات	سنة (%)	نصف سنوي (%)	ربع سنوي (%)	ثلث سنوي (%)	لا تقوم بذلك (%)
1	تحديث المؤسسة دليل حساباتها ليتلاءم مع نمو أعمال المؤسسة وتوسع أنشطتها.	51.5	6.6	17.6	8.8	15.4

يبين الجدول رقم (c-37) أن المؤسسات عينة الدراسة وبنسبة 84% تحدد دليل حساباتها حتى نهاية العام ويتم إجراء تعديلات وصيانة وتحديث مرتين أو ثلاث أو أربع مرات في العام من الشركة المصممة للبرنامج المحاسبي لدليل الحسابات نسبة بسيطة لا تقوم بتحديث دليل حساباتها ويتضح أنها في الأغلب ليس لديها برنامجا محوسبا وتعتمد نظام معلومات محاسبي يدوي.

جدول رقم (c-37)

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تمتلك المؤسسة دليل حسابات فاعل يؤدي إلى سرعة أداء المهام المحاسبية المختلفة	8.18	2.265	81.84	11.245	0.000

7- المحاسب المكلف بإعداد دليل الحسابات:-

يبين جدول رقم (38) أن 51.5% من المحاسبين المكلفين بإعداد دليل الحسابات هم " محاسبين بوظيفة دائمة في المؤسسة " ، و 12.5% من المحاسبين المكلفين بإعداد دليل الحسابات هم " محاسبين بوظيفة مؤقتة " ، و 11.0% من المحاسبين المكلفين بإعداد دليل الحسابات هم " مدقق الحسابات " ، و 17.6% من المحاسبين المكلفين بإعداد دليل الحسابات هم " مكتب محاسبة خارجي " ، و 7.4% من المحاسبين المكلفين بإعداد دليل الحسابات هم " محاسب متطوع " .

جدول رقم (38)

المحاسب المكلف بإعداد دليل الحسابات

النسبة المئوية	التكرار	المحاسب المكلف بإعداد دليل الحسابات
51.5	70	محاسب بوظيفة دائمة في المؤسسة
12.5	17	محاسب بوظيفة مؤقتة
11	15	مدقق الحسابات
17.6	24	مكتب محاسبة خارجي
7.4	10	محاسب متطوع
100.0	136	المجموع

أفادت 85% من المؤسسات أنها تمتلك دليل حسابات فيما أكدت 84.5% أنها تحدث دليل حساباتها حتى آخر السنة المالية 81.84% أنها تمتلك دليل حسابات يؤدي إلى سرعة انجاز المهام المحاسبية فيما اتضح ارتباك بسيط في الجهة المكلفة بإعداد دليل الحسابات حيث انعكس وضع وظيفة المحاسب وأحياناً عدم توفر محاسب بوظيفة ثابتة على المكلف بإعداد الدليل مع تزايد في نسبة الجهة صاحبة البرنامج المحاسبي والتي تعد الدليل عند تسليم نسخة البرنامج لأول مرة ومن ثم تتولى المؤسسة بإجراء التعديلات والإضافات المناسبة هذا إذا ما عرفنا انه لا يمكن أن يكون هناك برنامج معلومات محاسبي محوسب إلا وتوفر دليل حسابات وهذا من شروط برمجة النظم وأدوات التعريف، وهذا ما ينقلنا إلى أن المؤسسات التي تتبع النظام اليدوي تفتقر إلى دليل الحسابات.

مما سبق يتوفر لدينا قناعة بان المؤسسات تمتلك دليل حسابات بشكل واسع ذو فاعلية ويؤدي إلى سرعة انجاز المهام بالتوازي مع كون المؤسسات تتبع النظام المحوسب أو المزدوج.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 8.40، و الوزن النسبي يساوي 84.00% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 11.24 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تمتلك دليل حسابات فاعل يؤدي إلى سرعة انجاز المهام المحاسبية المختلفة

مما تقدم فانه تم إثبات عدم وجود فروق ذات اثر جوهري علي أنظمة المعلومات المحاسبية في كل محدد من محددات الفرضية وبالتالي فانه تم اثبات فرضية الدراسة القائلة بعدم وجود فروق بين أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية في بنود المستندات والمجموعة الدفترية والتقارير ودليل الحسابات.

وتأكيدا تم إثبات فرض أن المؤسسات غير الحكومية تمتلك نظاما فاعلا للمعلومات المحاسبية من خلال محور تقييم المحاسبين العاملين على هذا النظام ولقد جاءت نتائجه حسب جدول رقم(54) سيأتي لاحقا كالتالي:-

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 8.4 ، و الوزن النسبي يساوي 84.00% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60.0% " وقيمة t المحسوبة تساوي 23.993 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تمتلك المؤسسات غير الحكومية أنظمة معلومات محاسبية فعالة في أداء مهامها.

هذه الفاعلية تتمثل في تقديم التقارير في الوقت المناسب وصحة ودقة المعلومات والبيانات المستخرجة منه وشموليتها وتكاملها.

الفرضية الثانية

لا توجد علاقة ارتباط بين نظم المعلومات المحاسبية و إتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات غير الحكومية عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$

أولاً : تم استخدام اختبار t للعينه الواحدة لمعرفة آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات والنتائج مبينة في جدول رقم (39) كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 90.44% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإدارة ((متخذ القرار)) تهتم بالحصول على المعلومات والبيانات المحاسبية اللازمة قبل اتخاذها القرار " .

2. في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 58.09% " ومستوى الدلالة " 0.359 " وهي اكبر من 0.05 مما يدل على نفي الفرض القائل بأن " الخبرة الشخصية في العمل للإدارة تجعلهم يتخذون القرارات وتعوضهم عن عدم حصولهم على معلومات النظام المحاسبي. " .

3. في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 42.65% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على نفي الفرض القائل بأن " نظام المعلومات المحاسبي الموجود في المؤسسة يعمل بصورة منفردة وليس له علاقة باتخاذ القرارات الإدارية والمالية " .

4. في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 85.29% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تساعد معلومات النظام المحاسبي الإدارة العليا في تقييم أداء المشاريع والبرامج التي تديرها المؤسسة " .

5. في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 81.47% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تلجا الإدارة إلى بيانات ومعلومات النظام المحاسبي عند محاولة الإدارة الحصول على تمويل " .

6. في الفقرة رقم " 6 " بلغ الوزن النسبي " 83.26% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تستند الإدارة على المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط لتنفيذ مشاريع وبرامج توسعية " .

جدول (39)

استخدام مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تهتم الإدارة ((متخذ القرار)) بالحصول على المعلومات والبيانات المحاسبية اللازمة قبل اتخاذها القرار.	4.52	0.655	90.44	27.096	0.000
4	تساعد معلومات النظام المحاسبي الإدارة العليا في تقييم أداء المشاريع والبرامج التي تديرها المؤسسة .	4.26	0.691	85.29	21.342	0.000
5	تلجا الإدارة إلى بيانات ومعلومات النظام المحاسبي عند محاولة الإدارة الحصول على تمويل.	4.07	0.916	81.47	13.668	0.000
6	تستند الإدارة على المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط لتنفيذ مشاريع وبرامج توسعية.	4.16	0.745	83.26	18.132	0.000
	مجموع الفقرات الأساسية	4.25	0.751	85.11	18.160	0.000
	فقرات اختباريه					
2	الخبرة الشخصية في العمل للإدارة تجعلهم يتخذون القرارات وتعوضهم عن عدم حصولهم على معلومات النظام المحاسبي.	2.90	1.210	58.09	-0.921	0.359
3	نظام المعلومات المحاسبي الموجود في المؤسسة يعمل بصورة منفردة وليس له علاقة باتخاذ القرارات الإدارية والمالية.	2.13	1.060	42.65	-9.548	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "135" و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي للفقرات الأساسية تساوي 4.25 ، و الوزن النسبي يساوي 85.11% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 18.160 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن نظم المعلومات المحاسبية لها علاقة وتؤثر في اتخاذ القرارات لإدارية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

ثانيا: لقد أكدت مصفوفة الارتباط علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ الإدارة القرارات المختلفة (الارتباط بين نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرار) من مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (41) وبحسب مقياس Pearson Correlation يتضح أن قيم R ايجابية وتتنحصر بين (0.235 أدنى قيمة ارتباط و 0.349 أعلى قيمة ارتباط) وهي اكبر من قيمة R الجدولية 0.174 وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية لكل منها اقل من 0.05

جدول رقم (40)

ارتباط فاعلية نظم المعلومات المحاسبية اتخاذ القرارات في المؤسسات غير الحكومية

الاتخاذ القرارات	الاحصاءات	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية
0.285	معامل ارتباط بيرسون	
0.000	مستوى الدلالة	
136	حجم العينة	

قيمة R الجدولية عند مستوي دلالة 0.05 ودرجة حرية 134 تساوي 0.174

حيث قيمة معامل ارتباط بيرسون 0.285 أعلى من قيمة R الجدولية 0.174

ومستوي الدلالة = 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يعطي الثقة بنفي الفرضية العدمية القائلة (لا

توجد علاقة ارتباط بين نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار في المؤسسات غير

الحكومية) وتبنى الفرضية البديلة (توجد علاقة ارتباط بين نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار

في المؤسسات غير الحكومية)

جدول رقم (41)

مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية و إتخاذ القرارات الإدارية في
المؤسسات غير الحكومية

المقياس المتغير	فاعلية نظام المعلومات المحاسبية			
	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة والموضوعية	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل	
إتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات غير الحكومية	Pearson Correlation تهتم الإدارة (متخذ القرار) بالحصول على المعلومات والبيانات المحاسبية اللازمة قبل اتخاذها القرار. Sig. (1-tailed) N	0.277 0.000 136	0.301 0.000 136	0.291 0.000 136
	Pearson Correlation تساعد معلومات النظام المحاسبي الإدارة العليا في تقييم أداء المشاريع والبرامج التي تديرها المؤسسة Sig. (1-tailed) N	0.285 0.001 136	0.235 0.006 136	0.330 0.000 136
	Pearson Correlation تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المالية في إتخاذ القرارات Sig. (1-tailed) N	0.258 0.002 136	0.236 0.000 136	0.349 0.000 136

* عند مستوى دلالة = 0.01

تأكيد على نتائج التحليل:

1- أن الفقرة 2،3 هي فقرات اختباريه وقد عززت نتيجة هاتان الفقرتان من تبني الفرضية البديلة

القائلة بوجود علاقة حيث:-

a- نفي أفراد العينة أن تكون الخبرة الشخصية في العمل للإدارة تجعلهم يتخذون القرارات

وتعوضهم عن عدم حصولهم على معلومات النظام) حيث كانت قيمة t سالبة = -9.548 وهي

اقل من قيمة t الجدولية = 1.98 ومستوى الدلالة لهذه الفقرة = 0.359 وهو اكبر من 0.05

b- نفي أفراد العينة أن يكون نظام المعلومات الموجود في المؤسسة نظام معزول وليس له

علاقة باتخاذ القرار) حيث كانت قيمة $t = -0.921$ وهي اقل من قيمة t الجدولية = 1.98

2- في فقرة تقييم المحاسبين لفاعلية النظام المحاسبي واستخدام الإدارة للبيانات المحاسبية تبين أن

إدارة المؤسسة تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ القرارات حيث كان الوزن النسبي 84.94%

وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة $t = 17.281$ وهي أعلى من قيمة t الجدولية

= 1.98 ومستوى الدلالة = 0.000

ولقد ركزت فقرات الجدول على قياس تأثير نظم المعلومات المحاسبية على كل من القرارات

الإدارية سواء الخارجية أو الداخلية وفي شتي عمليات الإدارة المختلفة.

الفرضية الثالثة

لا توجد علاقة ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية وإتجاهات الإدارة نحو هذه النظم، محددة بالاتجاهات التالية:-

- تأهيل وتدريب العاملين على استخدام البرامج والتطبيقات المختلفة.
- توظيف الكوادر المؤهلة علميا.
- توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة.
- تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة.

المحدد الأول: تأهيل وتدريب العاملين على استخدام البرامج والتطبيقات المحاسبية.

أولا :إختبار الفرضية الفرعية الثالثة1: يوجد توجه من قبل الإدارة نحو تأهيل وتدريب العاملين على استخدام البرامج والتطبيقات المحاسبية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لمعرفة آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات والنتائج مبينة في جدول رقم (42) كما يلي:

1- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "71.62%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تهتم الإدارة بتنفيذ برامج لتدريب الموظفين المستخدمين لنظام المعلومات المحاسبي على كيفية الاستخدام والاستفادة منه " .

2- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "59.71%" ومستوى الدلالة "0.877" وهي اكبر من 0.05 مما يدل على انه لا يوجد " هناك عجز واضح في عدد الكوادر المؤهلة والمدربة على استخدام نظام المعلومات المحاسبي" تم رفض هذا الفرض لصالح إثبات اتجاه الإدارة نحو تدريب وتأهيل العاملين حيث قيمة T تساوي **-0.156** وهي اقل من قيمة T الجدولية **1.98**

3- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "50.44%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على " إجراءات الإدارة وقراراتها لا تشجع العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب " تم رفض هذا الفرض لصالح إثبات اتجاه الإدارة نحو تدريب وتأهيل العاملين حيث قيمة T تساوي **-5.475** وهي اقل من قيمة T الجدولية **1.98**

4- في الفقرة رقم "4" بلغ الوزن النسبي "67.06%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "تقوم الإدارة المختصة في المؤسسة بتحديد الاحتياجات للتدريب قبل التخطيط له في مجال نظم المعلومات المحاسبية".

5- في الفقرة رقم "5" بلغ الوزن النسبي "66.32%" ومستوى الدلالة "0.002" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "تنفذ الإدارة مشاريع التدريب على نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وشاملة لزيادة كفاءة هذه الأنظمة وفعاليتها".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 3.15 ، و الوزن النسبي يساوي 63.0% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 2.812 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، ومستوى الدلالة تساوي 0.006 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد توجه من قبل الإدارة نحو تأهيل وتدريب العاملين على استخدام البرامج والتطبيقات المحاسبية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (42)

مدى توجه الإدارة نحو تأهيل وتدريب العاملين على استخدام البرامج والتطبيقات المحاسبية

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تهتم الإدارة بتنفيذ برامج لتدريب الموظفين المستخدمين لنظام المعلومات المحاسبية على كيفية الاستخدام والاستفادة منه	3.58	1.079	71.62	6.279	0.000
2	هناك عجز واضح في عدد الكوادر المؤهلة والمدربة على استخدام نظام المعلومات المحاسبية	2.99	1.102	59.71	-0.156	0.877
3	إجراءات الإدارة وقراراتها لا تشجع العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب	2.52	1.018	50.44	-5.475	0.000
4	تقوم الإدارة المختصة في المؤسسة بتحديد الاحتياجات للتدريب قبل	3.35	1.044	67.06	3.944	0.000
5	تنفذ الإدارة مشاريع التدريب على نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وشاملة لزيادة كفاءة هذه الأنظمة وفعاليتها	3.32	1.170	66.32	3.112	0.002
	المجموع	3.15	0.622	63.00	2.812	0.006

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "135" و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

ثانيا :اختبار علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبي واتجاهات الإدارة نحو تدريب تأهيل العاملين على استخدام البرامج والتطبيقات المختلفة

توضح مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (44) وبحسب مقياس Pearson Correlation أن قيم R ايجابية وتتحرر بين : (0.254 كادني قيم ارتباط و0.735 كاعلي قيمة ارتباط) وهي اكبر من قيمة R الجدولية التي تساوي 0.174 وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية لكل منها اقل من 0.05 .

وهذا ما يؤكد وجود ارتباط قوي وموجب بين فاعلية النظم (السرعة في التقارير، وشموليتها وتكاملها، والصحة والدقة والموضوعية) وبين اتجاهات الإدارة نحو التدريب) ولقد كانت قيمة significant اقل من 0.05.

جدول رقم (43)

علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإدارة نحو تدريب العاملين على استخدامات البرامج المختلفة

اتجاهات الإدارة نحو تدريب العاملين على استخدامات البرامج المختلفة	الاحصاءات	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية
0.308	معامل ارتباط بيرسون	
0.000	مستوى الدلالة	
136	حجم العينة	

قيمة R الجدولية عند مستوي دلالة 0.05 ودرجة حرية 134 تساوي 0.174

مما يعني إثبات الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإداري نحو التدريب ونفي الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة ارتباط عند r تساوي 0.174 ومستوى دلالة 0.05

جدول رقم (44)

مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو تدريب وتأهيل العاملين علي نظم المعلومات المحاسبية

المقياس المتغير	فاعلية نظام المعلومات المحاسبية			
	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة الموضوعية	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل	
اتجاه الإدارة نحو تدريب وتأهيل العاملين علي نظم المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	0.339**	0.291**	0.285**
	تهتم الإدارة بتنفيذ برامج لتدريب الموظفين المستخدمين لنظام المعلومات المحاسبي على كيفية الاستخدام والاستفادة منه			
	Sig. (1-tailed)	.000	.000	.000
	N	136	136	136
	Pearson Correlation	0.292**	0.289**	0.286**
	تقوم الإدارة المختصة في المؤسسة بتحديد الاحتياجات للتدريب قبل التخطيط له في مجال نظم المعلومات المحاسبية			
	Sig. (1-tailed)	0.000	0.000	0.000
	N	136	136	136
	Pearson Correlation	.254**	.168*	.277**
تتفد الإدارة مشاريع التدريب على نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وشاملة لزيادة كفاءة هذه الأنظمة وفعاليتها				
Sig. (1-tailed)	0.002	0.026	0.001	
N	133	133	133	

* عند مستوى دلالة=0.01

** عند مستوى دلالة=0.05

المحدد الثاني

توظيف الكوادر المؤهلة علميا

أولاً: اختبار الفرضية الثالثة2: يوجد توجه من قبل الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لمعرفة آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات والنتائج مبينة في جدول رقم (45) كما يلي:

1- في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 87.06% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " الإدارة تستند إلى معيار المؤهل العلمي عند إجراء التوظيف

2- في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 85.88% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تجري الإدارة اختبارات ومقابلات بوجود متخصصين للمراد توظيفهم في نظم المعلومات المحاسبية " .

3- في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 89.41% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " المؤهل العلمي للموظفين المستخدمين للنظام المحاسبي يعتبر عامل مهم في زيادة فعالية نظام المعلومات المحاسبي " .

4- في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 81.32% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتهم على زيادة فعالية النظام " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.30، و الوزن النسبي يساوي 85.92% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 25.439 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد توجه من قبل الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (45)

توجه الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تستند الإدارة إلى معيار المؤهل العلمي عند إجراء التوظيف	4.35	0.839	87.06	18.803	0.000
2	تجري الإدارة اختبارات ومقابلات بوجود متخصصين للمراد توظيفهم في نظم المعلومات المحاسبية.	4.29	0.844	85.88	17.875	0.000
3	يعتبر المؤهل العلمي للموظفين المستخدمين للنظام المحاسبي عامل مهم في زيادة فعالية نظام المعلومات المحاسبي	4.47	0.643	89.41	26.656	0.000
4	تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتهم على زيادة فعالية النظام.	4.07	0.818	81.32	15.194	0.000
	المجموع	4.30	0.594	85.92	25.439	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "135" و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

هناك توجه قوي وواضح من الإدارة نحو توظيف المؤهلين علميا وما يعزز هذه النتيجة بعض البيانات التي حصلنا عليها من المعلومات الشخصية ومنها الوارد في الجدول رقم (10) أن 8.8% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ماجستير"، و 80.9% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "بكالوريوس"، و 8.1% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "دبلوم"، و 2.2% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "ثانوية عامة فأقل".

وعند تصنيف العاملين في مجال المحاسبة فلقد بين جدول رقم (7) أن 62.3% من المؤسسات بلغ عدد موظفيها والذي مؤهلهم العلمي بكالوريوس محاسبة "واحد"، و 22.8% من المؤسسات بلغ عدد موظفيها والذي مؤهلهم العلمي بكالوريوس محاسبة "اثنين"، و 14.9% من المؤسسات بلغ عدد موظفيها والذي مؤهلهم العلمي بكالوريوس محاسبة ثلاثة فأكثر " "

ثانياً: إختبار علاقة الارتباط بين فاعلية نظام المعلومات المحاسبي واتجاهات الإدارة نحو
توظيف الكوادر المؤهلة علمياً

توضح مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (47) وبحسب مقياس Pearson Correlation أن قيم R ايجابية وتنحصر بين: (0.133 كادني قيم ارتباط و0.264 كاعلي قيمة ارتباط) وهي اكبر من قيمة R الجدولية في عشرة ارتباطات ، فقرتين فقط بلغت اقل من قيمة R الجدولية ، وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية لكل منها اقل من 0.05 وهذا ما يؤكد وجود ارتباط موجب بين فاعلية النظام المحاسبي المستخدم في المؤسسات غير الحكومية (تقديم التقرير في الوقت المناسب، وشموليتها وتكاملها، والصحة والدقة والموضوعية) وبين اتجاهات إدارة هذه المؤسسات نحو توظيف الكوادر المؤهلة علمياً) ولقد كانت قيمة مستوي الدلالة significant اقل من 0.05 مما يعني إثبات الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علمياً و نفي الفرضية العدمية.

جدول رقم (46)

علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علمياً

اتجاهات الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علمياً	الاحصاءات	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية
0.227	معامل ارتباط بيرسون	
0.000	مستوى الدلالة	
136	حجم العينة	

قيمة R الجدولية عند مستوي دلالة 0.05 ودرجة حرية 134 تساوي 0.174

جدول رقم (47)

مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا

المقياس المتغير	فاعلية نظام المعلومات المحاسبية			
	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة والموضوعية	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل	
اتجاه الإدارة نحو الإدارة نحو توظيف الكوادر المؤهلة علميا	Pearson Correlation	0.252	0.247	0.181
	تستند الإدارة إلى معيار المؤهل العلمي عند إجراء التوظيف			
	Sig. (1-tailed)	0.002	0.002	0.017
	N	136	136	136
	Pearson Correlation	0.253	0.192	0.209
	تجري الإدارة اختبارات ومقابلات بوجود متخصصين للمراد توظيفهم في نظم المعلومات المحاسبية			
	Sig. (1-tailed)	0.002	0.012	0.007
	N	136	136	136
	Pearson Correlation	0.188	0.133	0.169
	يعتبر المؤهل العلمي للموظفين المستخدمين للنظام المحاسبي عامل مهم في زيادة فعالية نظام المعلومات المحاسبي			
	Sig. (1-tailed)	0.014	0.061	0.025
	N	136	136	136
Pearson Correlation	0.264	0.312	0.324	
تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتهم على زيادة فعالية النظام.				
Sig. (1-tailed)	0.001	0.000	0.000	
N	136	136	136	

* عند مستوى دلالة=0.01

** عند مستوى دلالة=0.05

المحدد الثالث

اتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة

أولاً : اختبار الفرضية الثالثة 3: يوجد توجه من قبل الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينات الواحدة لمعرفة آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات والنتائج مبينة في جدول رقم (48) كما يلي:

1. في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 86.32% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " توفر الإدارة كافة مستلزمات العمل المحاسبي من معدات وحاسبات وأجهزة خاصة بنظام المعلومات المحاسبي ما أمكن " .

2. في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 85.88% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي " .

في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 78.68% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تجري الإدارة تحديث مستمر للأجهزة والتقنيات المحاسبية لتصبح مناسبة وفاعلة " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 4.18 الوزن النسبي يساوي 83.63% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 20.709 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد توجه من قبل الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (48)

مدى توجه الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	توفر الإدارة كافة مستلزمات العمل المحاسبي من معدات وحاسبات وأجهزة خاصة بنظام المعلومات المحاسبي ما أمكن	4.32	0.663	86.32	23.139	0.000
2	تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي	4.29	0.742	85.88	20.352	0.000
3	تجري الإدارة تحديث مستمر للأجهزة والتقنيات المحاسبية لتصبح مناسبة وفاعلة وذلك كل	3.93	1.415	78.68	7.695	0.000
	المجموع	4.18	0.665	83.63	20.709	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "135" و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

ثانيا :اختبار علاقة الارتباط بين فاعلية نظام المعلومات المحاسبي واتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة

توضح مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (50) وبحسب مقياس Pearson Correlation أن قيم R ايجابية وتنحصر بين: (0.256 كادني قيم ارتباط و 0.411 كاعلي قيمة ارتباط) وهي اكبر من قيمة R الجدولية التي تساوي 0.174 وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية لكل منها اقل من 0.05

وهذا ما يؤكد وجود ارتباط موجب بين فاعلية النظام المحاسبي المستخدم في المؤسسات غير الحكومية (تقديم التقارير في الوقت المناسب ، وشموليتها وتكاملها، والصحة والدقة والموضوعية)وبين اتجاهات إدارة هذه المؤسسات نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة ولقد كانت قيمة مستوي الدلالة significant اقل من 0.05 مما يعني إثبات الفرضية القائلة بوجود علاقة إرتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة و نفي الفرضية العدمية.

جدول رقم (49)

الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة

الإحصاءات	نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية
معامل ارتباط بيرسون	0.332	
مستوى الدلالة	0.000	
حجم العينة	136	

قيمة R الجدولية عند مستوي دلالة 0.05 ودرجة حرية 134 تساوي 0.174

جدول رقم (50)

مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة

المقياس المتغير	فاعلية نظام المعلومات المحاسبية			
	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة الموضوعية	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل	
اتجاهات الإدارة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة	Pearson Correlation	0.344	0.304	0.411.
	توفر الإدارة كافة مستلزمات العمل المحاسبي من معدات وحاسبات وأجهزة خاصة بنظام المعلومات المحاسبي ما أمكن			
	Sig. (1-tailed)	0.000	0.000	0.000
	N	136	136	136
	Pearson Correlation	0.354	0.256.	0.327
	تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسب			
Sig. (1-tailed)	0.000	0.003	0.000	
N	136	136	136	

* عند مستوى دلالة = 0.01

** عند مستوى دلالة = 0.05

المحدد الرابع

اتجاه الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة

الفرضية الثالثة 4: يوجد توجه من قبل الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لمعرفة آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات والنتائج مبينة في جدول رقم (51) كما يلي:

2- في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 84.56% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تمتلك المؤسسة برنامج محاسبي مناسب لطبيعة عملها " .

3- في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 78.38% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تهتم الإدارة بتحديث البرنامج المحاسبي المستخدم كل فترة بإجراء التعديلات المناسبة ليوائم حجم العمل وطبيعته " .

4- في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 68.89% " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " الإدارة تهتم بتقييم أداء البرامج المحاسبية وتقوم بمعالجة الإشكاليات المختلفة وتطوير هذه البرمجيات لرفع درجة استجابتها لحاجة الإدارة للمعلومات " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 3.86 ، و الوزن النسبي يساوي 77.25 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 10.687 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه يوجد توجه من قبل الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول رقم (51)

مدى توجه الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تمتلك المؤسسة برنامج محاسبي مناسب لطبيعة عملها	4.23	0.981	84.56	14.597	0.000
2	تهتم الإدارة بتحديث البرنامج المحاسبي المستخدم كل فترة بإجراء التعديلات المناسبة ليوائم حجم العمل وطبيعته	3.92	1.082	78.38	9.904	0.000
3	تهتم الإدارة بتقييم أداء البرامج المحاسبية وتقوم بمعالجة الإشكاليات المختلفة وتطوير هذه البرمجيات لرفع درجة استجابتها لحاجة الإدارة للمعلومات.	3.44	1.553	68.89	3.324	0.001
	المجموع	3.86	0.941	77.25	10.687	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "135" و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.098

ثانياً: اختبار علاقة الارتباط بين فاعلية نظام المعلومات المحاسبي واتجاهات الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة

توضح مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (53) وبحسب مقياس Pearson Correlation أن قيم R ايجابية وتتحصّر بين: (0.199 كادني قيم ارتباط و0.448 كاعلي قيمة ارتباط) وهي اكبر من قيمة R الجدولية التي تساوي 0.174 وكذلك بلغت القيمة الاحتمالية لكل منها اقل من 0.05

وهذا ما يؤكد وجود ارتباط موجب بين فاعلية النظام المحاسبي المستخدم في المؤسسات غير الحكومية (تقديم التقارير في الوقت المناسب ، وشموليتها وتكاملها، والصحة والدقة والموضوعية) وبين اتجاهات إدارة هذه المؤسسات نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة ولقد كانت قيمة مستوي الدلالة significant اقل من 0.05 مما يعني إثبات الفرضية الفائلة بوجود علاقة إرتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتجاهات الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة و نفي الفرضية العدمية.

جدول رقم (52)

الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة

الإحصاءات	نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية
معامل ارتباط بيرسون	0.333	
مستوى الدلالة	0.000	
حجم العينة	136	

قيمة R الجدولية عند مستوي دلالة 0.05 ودرجة حرية 134 تساوي 0.174

جدول رقم (53)

مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية واتجاهات الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة

المقياس المتغير	فاعلية نظام المعلومات المحاسبية			
	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة الموضوعية	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل	
اتجاهات الإدارة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة	Pearson Correlation	0.402	0.199	0.293
	تمتلك المؤسسة برنامج محاسبي مناسب لطبيعة عملها			
	Sig. (1-tailed)	000.	0.020	0.001
	N	136	136	136
	Pearson Correlation	0.359	0.220	0.325
	تهتم الإدارة بتحديث البرنامج المحاسبي المستخدم كل فترة بإجراء التعديلات المناسبة ليوائم حجم العمل وطبيعته			
	Sig. (1-tailed)	0.000	0.001.	0.000
	N	136	136	136
	Pearson Correlation	0.430	0.322	0.448
تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي				
Sig. (1-tailed)	0.000	0.000	0.000	
N	136	136	136	

* عند مستوى دلالة=0.01

** عند مستوى دلالة=0.05

القسم الرابع :-

تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المؤسسات غير الحكومية من وجهة نظر المحاسبين العاملين عليه

(أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية فعالة في أداء مهامها.)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لمعرفة آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات والنتائج مبيّنة في جدول رقم (54) كما يلي:

1- في الفقرة رقم "6" بلغ الوزن النسبي "93.90%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد".

2- في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "89.93%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة والموضوعية".

3- في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "86.62%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب".

4- في الفقرة رقم "3" بلغ الوزن النسبي "85.15%" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل".

5- في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 85.15%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي " .

6- في الفقرة رقم " 7 " بلغ الوزن النسبي " 84.93%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المالية في اتخاذ القرارات.

7- في الفقرة رقم " 9 " بلغ الوزن النسبي " 81.84%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تمتلك المؤسسة دليل حسابات فاعل يؤدي إلى سرعة أداء المهام المحاسبية المختلفة " .

8- في الفقرة رقم " 8 " بلغ الوزن النسبي " 74.33%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تؤدي مساهمات الجهات المانحة للمؤسسة المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية هذه النظم " .

9- في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 73.96%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " تشجع إجراءات الإدارة وقراراتها العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 8.4 ، و الوزن النسبي يساوي 84.00% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60.0% " وقيمة t المحسوبة تساوي 23.993 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن تمتلك المؤسسات غير الحكومية أنظمة معلومات محاسبية فعالة في أداء مهامها.

هذه الفاعلية تتمثل في تقديم التقارير في الوقت المناسب وصحة ودقة المعلومات والبيانات المستخرجة منه وشموليتها وتكاملها.

جدول رقم (54)

تقييم فاعلية النظام المحاسبي من وجهة نظر المحاسبين العاملين عليه

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب.	8.66	1.512	86.62	20.536	0.000
2	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة والموضوعية	8.99	1.336	89.93	26.121	0.000
3	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل.	8.51	1.573	85.15	18.645	0.000
4	تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي	8.51	1.797	85.15	16.319	0.000
5	تشجع إجراءات الإدارة وقراراتها العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب	7.40	2.346	73.96	6.886	0.000
6	تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد	9.39	1.236	93.90	31.974	0.000
7	تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المالية في اتخاذ القرارات	8.49	1.682	84.93	17.281	0.000
8	تؤدي مساهمات الجهات المانحة للمؤسسة المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية هذه النظم	7.43	2.445	74.33	6.785	0.000
9	تمتلك المؤسسة دليل حسابات فاعل يؤدي إلى سرعة أداء المهام المحاسبية المختلفة	8.18	2.265	81.84	11.245	0.000
	جميع الفقرات	8.40	1.166	84.00	23.993	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "135" و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

م) استخدم الباحث مقياس من عشرة درجات وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي وقصد الباحث من ذلك إعطاء فرصة لعينة الدراسة بتقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبي ومفرداتها بحرية أكبر.

الفرضية الرابعة

لا توجد علاقة إرتباط بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

أولا اختبار الفرضية: تساهم الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة لمعرفة آراء أفراد العينة في محتوى الفقرات والنتائج مبينة في جدول رقم (55) كما يلي:

1- في الفقرة رقم " 1 " بلغ الوزن النسبي " 78.22%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تقوم الإدارة بإعداد التقارير المالية حسب متطلبات الممول " .

2- في الفقرة رقم " 2 " بلغ الوزن النسبي " 69.41%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تستفيد المؤسسة من تمويل الجهات المانحة في دفع تكاليف الخدمات المحاسبية " .

3- في الفقرة رقم " 3 " بلغ الوزن النسبي " 62.94%" ومستوى الدلالة " 0190 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " زودت الجهات المانحة المؤسسة بمنح مجانية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبي " .

4- في الفقرة رقم " 4 " بلغ الوزن النسبي " 52.35%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " تعترض الجهات المانحة على إدراج بنود رواتب محاسبين أو شراء أجهزة وبرامج تطبيقية محاسبية في المصاريف الممولة منهم " .

5- في الفقرة رقم " 5 " بلغ الوزن النسبي " 74.71%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " شجعت قوانين المانحين ولوائحهم إدارة المؤسسة على توفير مستلزمات نظم المعلومات المحاسبية ك شروط للحصول على التمويل " .

6- في الفقرة رقم " 6 " بلغ الوزن النسبي " 80.88%" ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " ساهم التنوع في الجهات المانحة واختلاف شروطهم في منح التمويل على إكساب العاملين في إعداد المشاريع والنظم المحاسبية الكثير من الخبرة والكفاءة " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي 3.49، و الوزن النسبي يساوي 69.76 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 9.187 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل ان الجهات المانحة تساهم في دعم وتعزيز مقومات

البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (55)

دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية

م	البيانات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تقوم الإدارة بإعداد التقارير المالية حسب متطلبات الممول	3.91	1.033	78.22	10.250	0.000
2	تستفيد المؤسسة من تمويل الجهات المانحة في دفع تكاليف الخدمات المحاسبية .	3.47	1.102	69.41	4.981	0.000
3	زودت الجهات المانحة المؤسسة بمنح مجانية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية.	3.15	1.303	62.94	1.317	0.190
4	تعرض الجهات المانحة على إدراج بنود رواتب محاسبين أو شراء أجهزة وبرامج تطبيقية محاسبية في المصاريف الممولة منهم.	2.62	1.116	52.35	-3.996	0.000
5	شجعت قوانين المانحين ولوائحهم إدارة المؤسسة على توفير مستلزمات نظم المعلومات المحاسبية كشروط للحصول على التمويل	3.74	0.929	74.71	9.232	0.000
6	ساهم التنوع في الجهات المانحة واختلاف شروطهم في منح التمويل على إكساب العاملين في إعداد المشاريع والنظم المحاسبية الكثير من الخبرة والكفاءة	4.04	0.851	80.88	14.311	0.000
	المجموع	3.49	0.619	69.76	9.187	0.000

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "135" و مستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

تأكيد النتيجة:-

1- في الفقرة رقم(4) تعرض الجهات المانحة على إدراج بنود رواتب محاسبين أو شراء

أجهزة وبرامج تطبيقية محاسبية في المصاريف الممولة منهم. وهي فقرة اختبارية تم نفيها

من المبحوثين فلقد كان الوزن النسبي 52.35% وهو اقل من الوزن الحيادي 60% وكانت

قيمة t لهذه الفقرة تساوي -3.996 وهي اقل من قيمة t الجدولية تساوي 1.98 وهذا ما يعزز

النتيجة التي توصلنا لها في اختبار الفرضية.

2- يؤكد هذه النتيجة ما وفره القسم الخامس من الاستبيان حيث أكدت 82.4% من العينة مساهمة الجهات المانحة في توفير بيئة إدارية ومحاسبية سليمة.

1 هل قدمت الجهات المانحة أجهزة ومعدات وأموال ساعدت في توفير بيئة إدارية ومحاسبية مناسبة تلبي احتياج الإدارة العليا للمعلومات.

يبين جدول رقم (56) أن 82.4% من أفراد العينة متفقون على أن الجهات المانحة قدمت أجهزة ومعدات وأموال ساعدت في توفير بيئة إدارية ومحاسبية مناسبة تلبي احتياج الإدارة العليا للمعلومات بينما 17.6% لا يتفقون على ذلك.

جدول رقم (56)

هل قدمت الجهات المانحة أجهزة ومعدات وأموال ساعدت في توفير بيئة إدارية ومحاسبية مناسبة تلبي احتياج الإدارة العليا للمعلومات

النسبة المئوية	التكرار	هل قدمت الجهات المانحة أجهزة ومعدات وأموال ساعدت في توفير بيئة إدارية ومحاسبية مناسبة تلبي احتياج الإدارة العليا للمعلومات
82.4	112	نعم
17.6	24	لا
100.0	136	المجموع

2 كما يبين جدول رقم (57) الأجهزة والأثاث والرواتب لنظم المعلومات المحاسبية التي قدمتها الجهات المانحة مرتبة حسب نسبة توفر الجهاز أو الأثاث أو البرنامج كما يلي:

- لقد تم الاستفادة من هذه الفقرات في التأكد من دور الجهات المانحة بدعمها المخصص لأنظمة المعلومات المحاسبية والتي بينت أن المانحين قدموا أجهزة كمبيوتر بدرجة عالية احتلت المرتبة الأولى من بين الدعم الذي قدموه يليها الطابعات فالقرطاسية والأثاث .

- من الملاحظ انخفاض حجم دعم الجهات المانحة في جانب البرامج التطبيقية المحاسبية فقط نصف الدين أجابوا بأنهم تلقوا دعماً من الجهات المانحة أكدوا تلقيهم برامج تطبيقية محاسبية

- أما الأموال المقدمة على شكل رواتب أو جزء من راتب هناك انخفاض في توجه الجهات المانحة نحو الدعم المباشر للعاملين على الأنظمة المحاسبية (ولو أننا نعرف أن المؤسسات الغير حكومية تحمل رواتب المحاسبين على المشاريع الممولة من الجهات المانحة. وبدرجة كبيرة خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

المؤسسات الكبيرة وخصوصا الطبية منها لديها تمويل ذاتي كبير يوفر الاستقلال في هذا الجانب.

جدول رقم (57)

الأجهزة والأثاث والأموال التي وفرتها الجهات المانحة لنظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية

م	الأجهزة والأثاث لنظم المعلومات المحاسبية	نعم (%)	لا (%)
1	أجهزة كمبيوتر	95.5	4.5
2	طابعات	89.3	10.7
5	قرطاسيه وسجلات	85.7	14.3
3	أثاث	84.8	15.2
6	برامج تطبيقية	59.8	40.2
4	أجهزة عرض	56.3	43.8
8	رواتب شبه ثابتة	52.7	47.3
9	جزء من راتب	42.9	57.1
10	مكافآت وحوافز	37.5	62.5
7	رواتب ثابتة	33.9	66.1

ثانيا : اختبار علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ودور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية

فحسب مقياس Pearson Correlation يتضح أن قيم R ايجابية في بعض الفقرات وسالبة في بعضها الآخر وتتنحصر بين (-0.018- كادني قيم ارتباط و0.165 كاعلي قيمة ارتباط) وهي اصغر من قيمة R الجدولية التي تساوي 0.174 وكذلك فان القيمة الاحتمالية لكل الفقرات اكبر من 0.05

وهذا ما يؤكد عدم وجود ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية (تقديم التقرير في الوقت المناسب ، وشموليته وتكامله، والصحة والدقة والموضوعية) وبين دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية
جدول رقم(58)

الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية و دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية

الإحصاءات	دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية
معامل ارتباط بيرسون	0.077	
مستوى الدلالة	0.000	
حجم العينة	136	

قيمة R الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 134 تساوي 0.174

هذا ما يوفر الإثبات على نفي الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ودور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية واثبات الفرضية لا توجد علاقة ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ودور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

جدول رقم (59)

مصفوفة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ودور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية

المقياس المتغير	فاعلية نظام المعلومات المحاسبية			
	يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب	المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة والموضوعية	تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل	
دور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات الحكومية	Pearson Correlation تستفيد المؤسسة من تمويل الجهات المانحة في دفع تكاليف الخدمات المحاسبية	0.012	0.018-	0.064.
	Sig. (1-tailed)	0.892	0.837	0.457.
	N	136	136	136
	Pearson Correlation زودت الجهات المانحة المؤسسة بمنح مجانية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبي	0.0	0.047.	0.064.
	Sig. (1-tailed)	0.802.	0.583.	0.459.
	N	136	136	136
	Pearson Correlation شجعت قوانين المانحين ولوائحهم إدارة المؤسسة على توفير مستلزمات نظم المعلومات المحاسبية كشرط للحصول على التمويل	0.163.	0.112.	0.165.
	Sig. (1-tailed)	0.059.	0.195.	0.055.
	N	136	136	136
	Pearson Correlation ساهم التنوع في الجهات المانحة واختلاف شروطهم في منح التمويل على إكساب العاملين في إعداد المشاريع والنظم المحاسبية الكثير من الخبرة والكفاءة	0.075.	0.150.	0.149.
	Sig. (1-tailed)	0.385.	0.081.	0.083.
	N	136	136	136
Pearson Correlation تؤدي مساهمات الجهات المانحة للمؤسسة المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية هذه النظم	0.121.	0.102.	0.221.	
Sig. (1-tailed)	0.162.	0.243.	0.101.	
N	134	134	134	

الفصل السادس

❖ النتائج

❖ التوصيات

6.1- النتائج

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات فلقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

1- أثبتت الدراسة امتلاك غالبية المؤسسات غير الحكومية نظام معلومات محاسبي محوسب ثلثها تدير مجموعة دفترية و مستنديه يدوية بجانب البرنامج المحاسبي المحوسب ويعتبر برنامج الأصيل (نسخة المنظمات غير الحكومية) الأكثر استخداما من بين البرامج المحاسبية المحوسبة المستخدمة في المؤسسات عينة الدراسة .
نسبة قليلة من عينة الدراسة نظام المعلومات المحاسبي فيها يدوي من مواصفاتها أنها صغيرة من ناحية عدد الموظفين ومصروفاتها السنوية .

2- أكثر من نصف عينة الدراسة لديها محاسب بوظيفة دائمة مكلف بالعمل على نظام المعلومات المحاسبي ،وثلثها بوظيفة مؤقتة ،ربع المؤسسات تعتمد على مدقق الحسابات، ، المحاسب المتطوعين 6.6%.

3- الأكثرية من عينة الدراسة ترفق مستندات ثبوتية مؤيدة في كل عملياتها المالية و تقوم أيضا بختم فواتير المشتريات بختم دفع نقدا حتى لا يتم صرفها مرة أخرى.

4- تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام المالي الموحد بوزن نسبي **93.9%** حسب تقييم العاملين على النظام المحاسبي، هذه النتيجة بحاجة لتأكيد من وزارة الداخلية نفسها مع اطمئنان الباحث للنتيجة بسبب الإجراءات الصارمة للوزارة الداخلية في هذا الشأن.

5- المؤسسات غير الحكومية عينة الدراسة وبنسبة كبيرة تتبع نفس الإجراءات سواء الرقابية أو من حيث عدد ونوعية المستندات أو من حيث الشكل والمحتوي وبالتالي لا يوجد فروق ذات اثر جوهري تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي المستخدم في المؤسسات في محدد المستندات وفقا للإجراءات الرقابية والعدد والقائمين بالإعداد أو الشكل والمحتوى.

6- أكثر من ثلثي من عينة الدراسة أفادت بان محاسب واحد يتولى كل العمليات المالية والتسجيل في الدفاتر وتحرير السندات وعمليات الصرف والقبض والإيداع في البنك حيث يدل

ذلك على خلل عام في نظام الرقابة الداخلية لدي المؤسسات عينة الدراسة أي يوجد تماثل إلى حد كبير في هذا الخلل والذي يصنف تحت بند عدم الفصل بين المهام المتعارضة .

7- أن المؤسسات عينة الدراسة تتبع إجراءات رقابة داخلية على الأصول ومطابقتها بالمجموعة الدفترية كما أن المؤسسات بشكل كامل تمتلك مجموعة دفترية من دفاتر يومية وأستاذ مساعد و تحتفظ بها حسب قانون وزارة الداخلية الفلسطينية، وبالتالي توفر الإثبات على أن المؤسسات تستخدم المجموعة الدفترية ذاتها وان هناك تماثل كبير وخصوصا في المؤسسات التي تمتلك نظام معلومات محاسبي محوسب ولقد كان من النتائج التي سجلها الباحث في الاستبيان أن عدد كبير جدا من المؤسسات التي تمتلك نظام معلومات محاسبي محوسب تستخدم برنامج الأصيل المحاسبي نسخة المنظمات غير الحكومية.

8- أن ما نسبته **80.1%** من المؤسسات تعتمد أسلوب الموازنات التقديرية للتخطيط لأنشطتها ويشترك العاملان في النظام المحاسبي في إعداد هذه الموازنات بنسبة **64%** ولكن لا يوجد شكل رسمي معتمد للجنة الموازنة حيث أن فقط نصف المؤسسات أفادت بان لديها لجنة معتمدة من مجلس الإدارة .

9- أن المؤسسات عينة الدراسة تزود الجهات المختلفة بتقارير دورية (الميزانية العمومية - قائمة التدفقات النقدية - كشف إيرادات ومصروفات-تقرير عن التنبيه من مخاطر نقص السيولة-تقرير عن تكاليف الأنشطة والبرامج-تقرير عن المشاريع التي تمتلكها المؤسسة)حتى نهاية العام منها **39.42%** تعد التقارير مرة واحد في العام، **9.28%** مرتين، **12.22%** ثلاث مرات خلال العام **32.6%** تقدم التقارير السابقة أربع مرات في السنة.

10- أثبتت الدراسة أن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات غير الحكومية يزود الإدارة بتقارير التنبيه من المخاطر المختلفة .

11- أثبتت الدراسة امتلاك المؤسسات دليل حسابات فاعل يؤدي إلى سرعة انجاز المهام المحاسبية المختلفة .

12- من خلال إثبات محددات الفرضية الأولى (المستندات بنسبة **88.89%** والمجموعة الدفترية بنسبة **86.79%** والتقارير ودليل الحسابات فانه تم اثبات الفرضية القائلة بعدم وجود فروق بين أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في المؤسسات غير الحكومية عند مستوى دلالة 0.05

13- تم إثبات تأثير نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات لإدارية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ووزن نسبي يساوي **73.51%**، كما أكدت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وبين اتخاذ القرار في المؤسسات غير الحكومية، عند r تساوي 0.174 ومستوي الدلالة 0.05

14- أكدت الدراسة على وجود توجه من إدارة المؤسسات غير الحكومية نحو نظم المعلومات المحاسبية وتحديدا بالمحددات التالية:

15- يوجد توجه لدى إدارة المؤسسة نحو تدريب وتأهيل العاملين على نظم المعلومات المحاسبية بوزن نسبي **63.0%** عند مستوى الدلالة 0.05

16- يوجد توجه لدى إدارة المؤسسة نحو توفير الكوادر المؤهلة علميا بوزن نسبي **85.92%** عند مستوى الدلالة 0.05 .

- يوجد توجه لدى إدارة المؤسسة نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة بوزن نسبي **83.63%** عند مستوى الدلالة 0.05.

17- يوجد توجه لدى إدارة المؤسسة نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة بوزن نسبي **77.25%** عند مستوى الدلالة 0.05 .

18- أثبتت الدراسة وجود ارتباط بين فاعلية النظام المحاسبي المستخدم في المؤسسات غير الحكومية (تزويد الجهات المختلفة بالتقارير المحاسبية في الوقت المناسب ، وشموليته وتكاملها، والصحة والدقة والموضوعية) وبين:

أ- اتجاهات إدارة المؤسسات غير الحكومية نحو تدريب العاملين على نظم المعلومات المحاسبية عند r تساوي 0.174 و مستوى الدلالة 0.05

ب- اتجاهات إدارة المؤسسات غير الحكومية نحو توفير الكوادر المؤهلة علميا عند r تساوي 0.174 و مستوى الدلالة 0.05

ت- اتجاهات إدارة المؤسسات غير الحكومية نحو توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة عند r تساوي 0.174 و مستوى الدلالة 0.05

ث- اتجاهات إدارة المؤسسات غير الحكومية نحو تزويد المؤسسة بالبرامج التطبيقية المناسبة عند r عند تساوي 0.174 و مستوى الدلالة 0.05

19- أكدت عينة الدراسة فرضية امتلاك المؤسسات غير الحكومية أنظمة معلومات محاسبية فعالة في أداء مهامها. هذه الفاعلية تتمثل في تزويد الجهات المختلفة بالتقارير المحاسبية في الوقت المناسب وصحة ودقة المعلومات والبيانات المستخرجة منه وشموليتها وتكاملها.

20- أكد أغلب عينة الدراسة بان الجهات المانحة تساهم في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية و 82.4% من عينة الدراسة أفادت بان الجهات المانحة قدمت أجهزة ومعدات ساعدت في توفير بيئة إدارية ومحاسبية مناسبة تلبي احتياجات إدارة المؤسسات غير الحكومية للمعلومات، حيث كانت أجهزة الكمبيوتر في المرتبة الأولى بنسبة (95.5%) يليها الطابعات بنسبة (89.3%) ، فالقرطاسيه والسجلات بنسبة (85.7%)، الأثاث بنسبة (84.8%)، برامج محاسبية محوسبة بنسبة (59.8%) ، أجهزة عرض بنسبة (56.3%) رواتب شبه ثابتة للمحاسبين بنسبة (52.7%) ، جزء من راتب للمحاسبين بنسبة (42.9%) مكافآت وحوافز للمحاسبين بنسبة (37.5%)، رواتب ثابتة للمحاسبين بنسبة (33.9%).

21- تبين من خلال تحليل علاقة الارتباط بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ودور الجهات المانحة في دعم وتعزيز مقومات البيئة المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية انه لا يوجد علاقة ارتباط بين المحورين حيث كانت معاملات الارتباط سالبة وضعيفة واصغر من قيمة r الجدولية وبذلك تم إثبات الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط بين متغير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية ومتغير دور الجهات المانحة بدعم وتعزيز مقومات النظام المحاسبي عند r تساوي 0.174 و مستوى الدلالة 0.05.

6.2- التوصيات

من خلال النتائج التي خلصت لها الدراسة فإن الباحث يقدم توصياته لكافة الجهات ذات العلاقة بنظم المعلومات المحاسبية ومنها:-

توصيات إلى إدارة و مستخدمين نظم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات غير الحكومية:

- 1- نوصي إدارة المؤسسات غير الحكومية بضرورة الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية وتقديم كل الدعم اللازم في مجالات البرامج التطبيقية المناسبة بما يتلاءم وحاجة المؤسسة.
- 2- عدم الانقطاع عن برامج المعلومات المحاسبية وتحديثها بكل جديد لما فيه من تطوير أدائها ومخرجاتها ومتطلبات المستخدمين.
- 3- ضرورة إجراء التقييمات اللازمة لكل من مكونات نظام المعلومات المحاسبي بشكل دوري ويشمل ذلك:

- أ- تقييم أداء العاملين (المحاسبين) ورفع درجة التزامهم وتقيدهم بوظائفهم واحترامها.
- ب- عمل تقارير تقييم الأداء الشهرية أو ربع سنوية عن أداء المحاسبين على برامج المعلومات المحاسبية ومعالجة الخلل، وتعزيز القدرات من خلال التوجيهات المناسبة.
- ت- إجراء الدراسات المسحية:

علي العاملين علي نظم المعلومات المحاسبية لمعرفة اتجاهاتهم وميولهم ودرجة رضاهم عن النظم المستخدمة وتقديم الحلول للمشاكل التي يواجهونها في العمل وخصوصا عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية و تحديثها.

إجراء المحاسبين لدراسات مسحية على المستخدمين لمخرجات نظم المعلومات المحاسبية لمعرفة اتجاهاتهم ورغباتهم واهتماماتهم لأخذها في الاعتبار عند تزويدهم بالتقارير والقوائم المالية والإيضاحات، ويمكن أن تكون دراسات مسحية دورية.

ث- الاهتمام بتزويد إدارة المؤسسات غير الحكومية بتقارير مالية باستخدام الأساليب الكمية والنسب وفيه تعزيز قدرة الإدارة من اتخاذ القرارات وفق أحدث الوسائل الناجعة.

4- ضرورة الاطلاع على كل جديد في مجال نظم المعلومات المحاسبية كي يتم استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بكفاءة وفاعلية.

5- على إدارة المؤسسات أن تتبنى توجه واضح لتعزيز نظم المعلومات المحاسبية وذلك من خلال:

التدريب في مجال نظم المعلومات المحاسب

1- تنفيذ البرامج التدريبية الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية كي يطلع المستخدمين لهذه الأنظمة على كل جديد وممارسة أعمالها بكفاءة لتنفيذ أهداف المؤسسة.

- 2- تقدير احتياجات المؤسسة للتدريب من خلال التخطيط لعملية التدريب قبل البدء بها حتى تحقق العملية أهدافها وتحقيق الاستفادة المثلى من التدريب.
- 3- عدم إضاعة الفرص من التدريب الذي تقدمه الجهات الخارجية والمؤسسات المتخصصة لما يوفره ذلك من الاختلاط بزملاء المهنة وما يثيره من تداول للأفكار والحوارات الممتازة والقيمة بمعنى أن يتم تنفيذ التدريب سواء داخل العمل أو في مكان خارج العمل.

المؤهل العلمي:

- 1- تشجيع العاملين على نظم المعلومات المحاسبية على إكمال دراستهم الجامعية والعليا من خلال دعمهم ماديا ومعنويا.
- 2- الاهتمام بتوظيف المؤهلين علميا والحاصلين على شهادات علمية لما يقوي من توفير القدرات والكوادر القادرة على انجاز العمل.
- 3- عقد المسابقات عند عملية التوظيف للاختيار السليم للأكثر كفاءة والابتعاد عن الوساطة والمحسوبية في نظام التوظيف في مجال نظم المعلومات المحاسبية.

البرامج والأجهزة:

- 1- على إدارة المؤسسات غير الحكومية تزويد المؤسسة بكل الأجهزة والبرامج التطبيقية الكافية لانجاز العمل واعتبار ذلك جزء أساسي من إستراتيجية المؤسسة الثابت.
- 2- ربط المؤسسة بالشبكات الداخلية وفتح البرامج علي مستخدميها بما يتلاءم مع الصلاحيات بما من شأنه تسهيل تمرير المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها من الأقسام المختلفة وخصوصا الإدارة العليا مع الحفاظ على امن البرامج المحاسبية وهذا ما يحقق التوصيل السريع للمعلومات وتوفير عنصر الرقابة المستمرة على أداء المؤسسة بشكل عام.

توصيات تتعلق بالرقابة الداخلية على عمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية:-

- 1- ضرورة الفصل في المهام المتعارضة بحيث تسند مهمة التسجيل في الدفاتر وإعداد التقارير لمحاسب وعمليات الصرف النقدي والإيداع في البنوك لآخر وهذا يتطلب توظيف الكوادر الكافية للقيام بذلك.
- 2- لابد من إمام أعضاء إدارة المؤسسات بأبجديات العلوم المالية وطرق الرقابة للقيام بمهمة المتابعة والمحاسبة وتفعيل دورهم الرقابي وتعزيز قدرة رئيس المؤسسة ونائبه من الاطلاع المباشر على نظام المعلومات المحاسبي بشكل إشرافي ورقابي ، وهذا يتطلب أيضا أن يحتوي

مجلس الإدارة على عضو مؤهل من الناحية العلمية (محاسب) كي يستطيع التواصل مع البيانات والتقارير المحاسبية. المعروضة عليهم.

توصيات تتعلق بتكتلات وتجمعات المؤسسات غير الحكومية (شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية) وغيرها:

1-نوصي شبكة المنظمات غير الحكومية وكافة التجمعات المماثلة باستهداف نظم المعلومات المحاسبية في برامجها التي تقدمها للمؤسسات سواء بالبرامج التطبيقية والدورات التدريبية الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية .

2-تقديم المساعدة التقنية اللازمة للمؤسسات غير الحكومية الصغيرة والغير قادرة على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية فيها لصعوبات التمويل أو لحدثة إنشائها حتي تستطيع الصمود والاستمرار في تقديم الخدمات للجمهور الفلسطيني بكل كفاءة .

3-تقديم الدعم اللازم للباحثين في مجال المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية وخصوصا نظم المعلومات المحاسبية والقدرات الإدارية المختلفة وذلك من خلال :

أ- تبنى الأبحاث وتفعيل توصياتها حسب الإمكانيات الواقعية والعملية.

ب-توفير الدعم المادي والمعنوي للباحثين ومساعدتهم لانجاز أبحاثهم.

ت-ج-تشكيل مراكز أبحاث متخصصة بالمشاركة مع الكفاءات والكوادر الأكاديمية ليصبح البحث العلمي هدف أساس من أهداف هذه التشكيلات والتجمعات.

ث-د-توفير قواعد البيانات الشاملة والمنشورة وتطوير الموجود منها بما يتلاءم وحاجات البحث العلمي.

توصيات مقدمة للقطاع الحكومي المتابع لعمل الجمعيات ومخرجات نظام المعلومات المحاسبية:-

1-ضرورة إتباع الطرق التنموية في مد الجمعيات بكافة الإمكانيات التي تعزز قدرات المؤسسات الإدارية والمحاسبية.

2-تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية بشكل واضح وفق قوانين وتشريعات تقيد التدخل الحكومي في عمل المؤسسات غير الحكومية بحدود واضحة لا لبس فيها وبالتالي عدم السماح للمراقبين والمفتشين في وزارة الداخلية على نظام المعلومات المحاسبية بالرقابة والتفتيش العشوائي والشامل الذي يرهق المؤسسات وإدارتها.

- 3- ضرورة اعتماد المخرجات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وعدم فرض طرق يدوية أو أخرى بطريق غير قانونية.
- 4- البعد عن التمييز بين المؤسسات غير الحكومية على أسس سياسية وحزبية في عمليات المتابعة.

توصيات مقدمة للجهات المانحة :

- 1- ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات غير الحكومية وبالأخص الناشئة والتركيز على نظم المعلومات المحاسبية وتعزيز قدرات المؤسسات المحاسبية والإدارية .
- 2- تقديم الدعم المادي في شكل معدات وأجهزة وبرامج محاسبية والمساعدة في تطوير بيئة محاسبية تساهم في زيادة فاعلية نظم المعلومات واستخداماتها.
- 3- توفير فرص التوظيف لمحاسبين في المؤسسات غير الحكومية كبرنامج ثابت من المنح المخصصة لهذا القطاع.
- 4- التركيز على مجال التدريب وتوفير المنح المجانية للمحاسبين لإكمال دراساتهم العلمية كجزء من المنح المقدمة للمؤسسات غير الحكومية في مجال التعليم .
- 5- تقدم توصية للقطاع الخاص الفلسطيني بضرورة تبني إستراتيجية ثابتة نحو الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية كبوابة رئيسية وواجهة لعمل المؤسسات غير الحكومية بما يعزز من مبادئ الشفافية والنزاهة والذي من شأنه عدم ارتهان الدعم الخارجي بأجندات سياسية ومنح الاستقلال لتوجهات وأهداف المؤسسات.

7-المراجع

المراجع العربية

- 1- إبراهيم، يوسف 2005 (المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "NGOs") 2005 الجامعة الإسلامية المؤتمر الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين
- 2- إدريس، ثابت عبد الرحمن (نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة) 2007، الدار الجامعية بالاسكندرية.
- 3- احمد، محمود جلال والخطيب، خالد راغب ومحمود، رأفت سلامة والوقاد، سامي محمد (محاسبة المنشآت الخاصة) مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2009.
- 4- إسماعيل، صابر محمد (تقييم نظم المعلومات الإدارية المرتبطة بالحاسب الآلي في وحدات القطاع الحكومي) بحث محكم المجلة العلمية لتجارة الأزهر -مصر 2001 العدد 26.
- 5- إسكوا (مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي متابعتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين) 2003 الأمم المتحدة- نيويورك.
- 6- الرفاعي، احمد حسين، (مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية) الطبعة الأولى 1998- دار وائل للطباعة والنشر-عمان.
- 7- آل ادم، يوحنا وعبد الزق، صالح(المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة) الطبعة الثانية 2006 دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن.
- 8- الدهراوي، كمال الدين مصطفى (مدخل معاصر في: نظم المعلومات المحاسبية) 1997 الدار الجامعية-الإسكندرية.
- 9- الجبراوي، محمود (نظم محاسبية خاصة) 1982 دار الكتاب الجامعي.
- 10- الجديلي، محمد حسن (دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة) رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة 2005
- 11- الحفناوي، محمد يوسف (نظم المعلومات المحاسبية) 2001 دار وائل للنشر.
- 12- الحوراني، عبد الله احمد (الجمعيات الخيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة) 1988 دار الكرم للنشر-عمان .
- 13- القدس المفتوحة (أنظمة المعلومات الإدارية) الطبعة الأولى 1995 أعيد نشرها 2007 رقم المقرر 1481 هيئة مؤلفين.

- 14- الكسيم، عبد الرحيم (المحاسبة الإدارية) الطبعة الأولى 2002 دار الرضا للنشر ترجمة عن الفرنسية للمؤلفين جان فرنسوا هوبر والمؤلف لوران لمير.
- 15- العساف، صالح حمد (المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية) 1995 الرياض: مكتبة العبيكان.
- 16-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين(المعلوماتية في خدمة الإدارة)1993.
- 17-الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات (مصادر المعلومات في فلسطين) مركز المعلومات الفلسطيني 2005.
- 18- النفار، حسام، نعيم (قدرة متخذي القرارات الإدارية على الاستفادة من البيانات المالية- المنظمات الغير حكومية في قطاع غزة) رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة 2007.
- 19- النباهين ،يوسف سليم(تقييم أداء الإدارة المالية في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية 2008.
- 20-بشادي، محمد شوقي (المحاسبة ونظم المعلومات)1995، دار النمر للطباعة.
- 21- دبيان، السيد عند المقصود (مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبي) 1997، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع-الاسكندرية.
- 22-درغام ،ماهر(المحاسبة المالية المتخصصة)مكتبة آفاق 2000.
- 23 -جمعة، إسماعيل إبراهيم (المعلومات المحاسبية والأساليب الكمية في اتخاذ القرار) 1985الدار الجامعية.
- 24-جمعة،أحمد حلمي و العرابيد،عصام فهد والزعبي، زياد احمد (نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر) 2003 دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 25- جربوع، يوسف محمود (مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية) 2002 الطبعة الأولى الناشر المؤلف.
- 26-جنبرغ، جيراد وبارون ، روبرت و رفاعي، رفاعي محمد وبسيوني، إسماعيل محمد (إدارة السلوك في المنظمات)2004 دار المريخ للنشر.
- 27-حسين ،احمد حسين(نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية)1997 الإثعاع بالاسكندرية.
- 28-حلس، سالم عبد الله (دور الموازنة كأداة للتخطيط والرقابة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية) 2005مجلة الجامعة الإسلامية-المجلد الرابع عشر العدد الأول.
- 29-حماد،رشاد حماد (تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة) رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر 2010

- 30-حنان، رضوان حلوة (النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير)2003 الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر .
- 31-ظاهر، احمد حسن (المحاسبة الإدارية)2002 وائل للنشر .
- 32-زامل، احمد محمد(المحاسبة الإدارية، مع تطبيقات بالحاسب الآلي) 2000 مركز البحوث السعودية.
- 33-قاسم عبد الرازق محمد (تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية) 2004 الطبعة الأولى مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان .
- 34-كتاب،ألكيس (دليل الإدارة المالية في المؤسسات غير هادفة للربح) 2004 جامعة بيرزيت بالتعاون مع مرام لصحة الأسرة بتمويل من USAID .
- 35-كشك، محمد بهجت (مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية)1996. دار الطباعة الحرة، الإسكندرية.مصر .
- 36-لطفي.أمين السيد احمد(نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي) 2006 الدار الجامعية الاسكندرية.
- 37-عبد الهادي، عزت والنحاس، زكريا(دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني)دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسات التعاون لإدارة مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، بتمويل من البنك الدولي، مركز بيسان للبحوث والإنماء2002.
- 38-عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد (البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه) 2001عمان: دار الفكر
- 39-محسن،محمد فايق (مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1) رسالة ماجستير -الجامعة الإسلامية 2008.
- 40-مقداد، محمد إبراهيم والفراء، ماجد محمد (مناهج البحث العلمي) 2004 الطبعة الأولى دار المقداد للطباعة.
- 41-موسكوف، ستيفن ا وسيمكن، مارك ج (نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات) 2002 دار المريخ للنشر .
- قوانين وتشريعات :-
- 42- قانون رقم(1) لسنة2000 الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية
- 43- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004
- 44- قانون ضريبة الدخل رقم (7) لسنة 2004

45- النظام المالي الموحد للجمعيات الأهلية غير الحكومية والمؤسسات الأجنبية والشركات غير الربحية كما هو صادر عن وزارة الداخلية بعد التعديل بتاريخ 15/01/2002 وإقراره 6/2009

المراجع الإنجليزية

1. Abdelkarim ,Maser (The long-Term Financial Sustainability of the Palestinian NGO Sector An Assessment) Masader 2002
2. Chahine ،Ali, AlMasri، Muzna, Abi Samra، Suad, and Safar ،Rania (Assessment of Capacity Building Needs of NGOs in Lebanon) UNDP, CFSD - MoSA -Ministry of Social Affairs March 2009
3. Render .Barry& Stir .Render(Quantitative Analysis for Management) 1999 seventh Edition-prntice Hall.
4. kenneth c. laudon ،jane p. laudon(management information systems)seventh Edition- new jersey prentice - hall international inc. 2002

كتب الكترونية ونشرات من مواقع من الانترنت

- 1- أبو عمر، زياد (المنظمات الأهلية والفساد) 2005 الطبعة الأولى الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة-أمان www.aman-palestine.org
- 4- الأغا، وفيق حلمي (واقع التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة) 2009 مجلة العلوم الإنسانية WWW.ULUM.NL
- 2- عبد الهادي، عزت (رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية) 2004 مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- 3- الحبيطي، قاسم والسقا، زياد (نظام المعلومات المحاسبي) وحدة الحدياء للطباعة والنشر جامعة الحدياء -الموصل العراق 2003 www.infotechaccountants.com
- 4- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (ملاحظات نقدية علي مشروع الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية) 1995 الطبعة الأولى http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=category&id=109&Itemid=197&limitstart=30
- 5- الهيتي، نواز الدين (المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليج بالواقع الراهن والتحديات المستقبلية) مجلة العلوم الإنسانية 2007 www.ulum.nl

6- ارش، ليون اي و كوشين، روبرت و سايمون، لارولا دلبيو (دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني) 2007 الطبعة الأولى جمعية الأمل العراقية

<http://www.iraqi-alamal.org/issues.htm>

7- ديفوير، جوزيف وترتير، علاء (تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008) 2009

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس www.mas.ps

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية www.ndc.ps

8- سالمي، جمال (اثر الأساليب الكمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية)

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة عنابة 2008 www.ensanyat.com

9- سنغكو، دانيلو ا ونجم، خليل والفراء، ماجد (إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية) 2006 مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية www.ndc.ps

10- خالد، غسان (التنظيم القانوني للجمعيات الخيرية في فلسطين) مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية المجلد 21(2)، 2007. www.najah.edu/ar/page/2242

11- كراجة، سائد (المجتمع المدني في الوطن العربي:مراجعة نقدية عامة وقانونية للحالة الأردنية) ورقة ضمن مؤتمر دعم المجتمع المدني في المنطقة العربية بيروت 2006 الناشر المركز الدولي لقوانين المنظمات غير الهادفة للربح www.icnl.org

12- عبد الصمد، زياد (المجتمع المدني في المنطقة العربية: الدور المطلوب والعقبات أمام إنجازاته) ورقة ضمن مؤتمر دعم المجتمع المدني في المنطقة العربية بيروت 2006 .

الناشر المركز الدولي لقوانين المنظمات غير الهادفة للربح www.icnl.org

13- عدلي، هويدا (فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية) 2005 مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالاسكندارية.

14- منصور، كمال (المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري) 2009

مجلة العلوم الإنسانية WWW.ULUM.NL

www.swedenabroad.com/.../Research%20by%20Howaida%20Adly.do

15- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس (سمات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تقدم مساعدات) 2008 بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج.

www.pal-econ.org

16- مقالة ل ستيفن ديفس (المجتمع المدني والاقتصاد المدني العقد التالي لحكومة الشركات) 2004 (Translated from CIPE Feature Service, June)

www.cipe-arabia.org

8.1- ملحق رقم (1)

أسماء المحكمين للاستبيان

م	الاسم	مكان العمل
1	أ.د. يوسف حسين محمود عاشور	الجامعة الإسلامية-غزة
2	أ.د. سالم عبدالله سالم حلس	الجامعة الإسلامية-غزة
3	أ.د. ماهر موسى حامد درغام	الجامعة الإسلامية-غزة
4	أ.د. نافذ محمد محمد بركات	الجامعة الإسلامية-غزة
5	د. علي سليمان سلام النعامي	جامعة الأزهر-غزة
6	د. عبدالله محمد عبدالله الهبيل	جامعة الأزهر-غزة
7	د. جبر إبراهيم جبر الداغور	جامعة الأزهر-غزة

حفظه الله

الأخ الدكتور/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ تحكيم إستبانة لطالب ماجستير

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان (دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية -دراسة تطبيقية علي المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة.

وبهدف إعداد وتطوير الاستبانة فقد استند الباحث في فقراتها علي دراسة استطلاعية للفئة المستهدفة والى أدبيات الدراسة والمقاييس التي توفرت في الدراسات السابقة بالإضافة للخبرة الشخصية للباحث.

إن خبرتكم الطويلة في هذا المجال وثقة الباحث بكم جعلته يضع إستبانة الدراسة المرفقة بين أيديكم للوقوف على صحة وصدق فقراتها ،وكذلك مدى صلاحيتها وملائمتها حيث يتطلع الباحث إلى ملاحظتكم وآرائكم النيرة بدرجة كبيرة في إتمام صياغة الاستبانة بشكل يتسم بالمنهجية العلمية وتحقق الأهداف المرجوة منها ، وذلك بإجراء التعديلات أو إضافات ترونها مناسبة وتثري هذه الاستبانة.

(م) مرفق فرضيات الدراسة.

وتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير

الباحث

مصلح عبدالله صلاح

8.2- الاستبيان ملحق (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد(ة)/ مسؤل نظم المعلومات المحاسبية حفظه الله

ﷺ السلام عليكم ورحمة الله

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية في محافظات غزة.

أما التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة حيث أن صحة نتائج هذا البحث تعتمد بالدرجة الأولى على صحة اختيارك مع العلم أن المعلومات التي سنحصل عليها ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط حيث أن هذا البحث متطلب للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة .

وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

الباحث

مصلح عبد الله صلاح

كلية الدراسات العليا-محاسبة وتمويل

الجامعة الإسلامية-غزة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

القسم الأول :-المعلومات العامة

- a- الوظيفة الحالية:-.....b-تاريخ العمل في المؤسسة:-..... .
c-المؤهل العلمي :- دكتوراه ماجستير بكالوريوس دبلوم ثانوية عامة فأقل
d-التخصص :- e- العمر:سنة
f- الخبرة:- حتى5 سنوات من6-10 سنوات من11-15 سنة 16-20 سنة 21 سنة فأكثر
g-الحالة الاجتماعية:- أعزب متزوج مطلق أرمل
h- تقع المؤسسة في محافظة:- الشمال غزة الوسطى خان يونس رفح
i- عدد الموظفين في المؤسسة:- 1-5 6-10 11-15 16-20 21-30 31-40 41-50 أكثر من50

k- مجال عمل المؤسسة :				
اجتماعي	تعليمي	أمومة وطفولة	رياضي	حقوق إنسان
ثقافي	نقابي	ديني	صحي	خريجين
زراعي	عشائري	صداقة	بيئة	أخوة

سلف العاملين في مجال المحاسبة حسب درجاتهم العلمية		
العدد	الدرجة العلمية	
	بكالوريوس محاسبة	
	دبلوم محاسبة	
	تخصصات أخرى	

- l-كم عدد خريجي قسم المحاسبة في مجلس إدارة المؤسسة:.....
مهامهم الإدارية:-.....

- m-حجم المصروفات السنوي للمؤسسة حسب تقرير العام الماضي
 اقل من 50000 شيقل من51000-100000 شيقل من101000-200000 شيقل
 من201000-300000 شيقل من301000-400000 شيقل
 من401000-500000 شيقل أكثر من500000 شيقل

القسم الثاني :-

- 1- نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة : يدوي محوسب مزدوج
2- المحاسب المكلف بالتسجيل في الدفاتر وإعداد القوائم والتقارير المالية:-
 محاسب بوظيفة دائمة في المؤسسة محاسب بوظيفة مؤقتة مدقق الحسابات
 مكتب محاسبة يقوم بإعداد الحسابات دون التدقيق محاسب متطوع
3- يقوم بالتسجيل في دفاتر الصرف والقبض:-
 أمين الصندوق المحاسب الموظف في المؤسسة محاسب متطوع
 موظف إداري متطوع مدقق الحسابات

- 4- العمليات المالية التي تجريها المؤسسة (سندات الصرف-القبض) تكون مؤيدة ومرفق بها مستندات ثبوتية مؤيدة للعملية إذا بلغت :- أكثر من 100 شيقل 110 - 200 شيقل 210-400 شيقل أكثر من 500 شيقل لا داعي للمستندات

5- المستندات والدفاتر المحاسبية التي تقوم بالتعامل معها:

م	النوع	يوجد	لا يوجد	م	النوع	يوجد	لا يوجد
a	سندات قبض النقدية			g	دفاتر أستاذ مساعد		
b	سندات صرف النقدية			h	سجل إثبات الأصول الثابتة		
c	سندات القيد			i	دليل حسابات		
d	سندات قبض مواد عينية			j	سند استلام للمخزن		
e	سند أمر شراء			k	بطاقات صنف للمخزن		
f	دفتر يومية عامة			l	سندات صرف من المخزن		

6- تحتفظ المؤسسة بالمستندات والدفاتر المحاسبية بعد نهاية السنة المالية لمدة.

- لمدة سنة لمدة سنتين من 3-5 سنوات من 6-9 سنوات أكثر من 10 سنوات لا تحتفظ بها.

7- المحاسب المكلف بإعداد دليل الحسابات:-

- محاسب بوظيفة دائمة في المؤسسة محاسب بوظيفة مؤقتة مدقق الحسابات مكتب محاسبة خارجي محاسب متطوع

8- أجب بـ (نعم) أو بـ (لا)

م	البيان	نعم	لا
a	تعتمد المؤسسة أسلوب الموازنات التقديرية للتخطيط لأنشطتها وفعاليتها		
b	يوجد لجنة معتمدة من مجلس الإدارة لإعداد الموازنات التقديرية		
c	يشارك العاملون في النظام المحاسبي في إعداد الموازنات التقديرية		
d	تمتلك المؤسسة مخزن لحفظ موجوداتها		
e	يتولى محاسب واحد التسجيل في الدفاتر وتحرير سندات الصرف والقبض وصرف الأموال وقيضها		
f	كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها		
g	يتم ختم المستندات المصرفية بختم خاص يفيد تسديدها ودفعها		
H	يقوم أمين الخزينة بالتسجيل في الدفاتر وإيداع النقدية في البنك وتحرير سندات الصرف والقبض		

9- اختر الإجابة المناسبة بوضع (x) في المكان الذي يتناسب مع إجابتك.

م	البيان	سنة	نصف سنوي	ربع سنوي	ثلاث سنوي	لا تقوم بذلك
a	تراجع الإدارة عملية معالجة الأحداث المالية للتأكد من جاهزية النظام ودقة البيانات المستخرجة كل					
b	تقوم الإدارة بين فترة وأخرى بإجراء المقارنات بين القوائم والتقارير الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي للمحافظة على موارد المؤسسة وممتلكاتها كل					
c	تجري الإدارة تحديث مستمر للأجهزة والتقنيات المحاسبية لتصبح مناسبة وفاعلة وذلك كل					
d	تهتم الإدارة بتقييم أداء البرامج المحاسبية وتقوم بمعالجة الإشكاليات المختلفة وتطوير هذه البرمجيات لرفع درجة استجابتها لحاجة الإدارة للمعلومات كل					
e	تجري الإدارة جردا لمقتنيات وأصول المؤسسة لمطابقتها بما هو وارد في السجلات ودفاتر الأستاذ المختلفة.					
f	تجري إدارة المؤسسة جردا على خزينة المؤسسة للتأكد من مطابقتها لحسابات الخزينة في دفتر أستاذ الخزينة					
g	يعد قسم المحاسبة الميزانية العمومية لعرضها على الجهات المختلفة كل					
h	يعد قسم المحاسبة قائمة التدفق النقدي كل					
i	يزود قسم المحاسبة الإدارة بكشف الإيرادات والمصروفات كل					
j	يزود قسم المحاسبة الإدارة بتقارير محاسبية عن المشاريع التي تديرها وتمتلكها المؤسسة كل					
k	يعرض على الإدارة تقارير تكاليف الأنشطة والبرامج كل					
l	تحدث المؤسسة دليل حساباتها ليتلاءم مع نمو أعمال المؤسسة وتوسع أنشطتها.					

القسم الثالث: -

اختر الإجابة المناسبة بوضع علامة x في المكان الذي يتناسب مع إجابتك

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
a	تهتم الإدارة ((متخذ القرار)) بالحصول على المعلومات والبيانات المحاسبية اللازمة قبل اتخاذها القرار.					
b	الخبرة الشخصية في العمل للإدارة تجعلهم يتخذون القرارات وتعوضهم عن عدم حصولهم على معلومات النظام المحاسبي.					
c	نظام المعلومات المحاسبي الموجود في المؤسسة يعمل بصورة منفردة وليس له علاقة باتخاذ القرارات الإدارية والمالية.					
d	تقوم الإدارة بإعداد التقارير المالية حسب متطلبات الممول					
e	تساعد معلومات النظام المحاسبي الإدارة العليا في تقييم أداء المشاريع والبرامج التي تديرها المؤسسة .					
f	تلجأ الإدارة إلى بيانات ومعلومات النظام المحاسبي عند محاولة الإدارة الحصول على تمويل.					
g	تستند الإدارة على المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط لتنفيذ مشاريع وبرامج توسعية.					
h	تستفيد المؤسسة من تمويل الجهات المانحة في دفع تكاليف الخدمات المحاسبية .					
i	زودت الجهات المانحة المؤسسة بمنح مجانية لتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبي.					
j	تعترض الجهات المانحة على إدراج بنود رواتب محاسبين أو شراء أجهزة وبرامج تطبيقية محاسبية في المصاريف الممولة منهم.					
K	تهتم الإدارة بتنفيذ برامج لتدريب الموظفين المستخدمين لنظام المعلومات المحاسبي على كيفية الاستخدام والاستفادة منه					
l	هناك عجز واضح في عدد الكوادر المؤهلة والمدربة على استخدام نظام المعلومات المحاسبي					
m	إجراءات الإدارة وقراراتها لا تشجع العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب					
n	تقوم الإدارة المختصة في المؤسسة بتحديد الاحتياجات للتدريب قبل التخطيط له في مجال نظم المعلومات المحاسبية					
o	تنفذ الإدارة مشاريع التدريب على نظم المعلومات المحاسبية بصورة مستمرة وشاملة لزيادة كفاءة هذه الأنظمة وفعاليتها					
p	تستند الإدارة إلى معيار المؤهل العلمي عند إجراء التوظيف					
q	تجري الإدارة اختبارات ومقابلات بوجود متخصصين للمراد توظيفهم في نظم المعلومات المحاسبية.					

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
r	يعتبر المؤهل العلمي للموظفين المستخدمين للنظام المحاسبي عامل مهم في زيادة فعالية نظام المعلومات المحاسبي					
s	تقوم الإدارة بتقييم أداء العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية للتأكد من قدرتهم على زيادة فعالية النظام.					
t	توفر الإدارة كافة مستلزمات العمل المحاسبي من معدات وحاسبات وأجهزة خاصة بنظام المعلومات المحاسبي ما أمكن					
u	تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل العمل بالنظام المحاسبي					
v	تمتلك المؤسسة برنامج محاسبي مناسب لطبيعة عملها					
w	تهتم الإدارة بتحديث البرنامج المحاسبي المستخدم كل فترة بإجراء التعديلات المناسبة ليوائم حجم العمل وطبيعته					
x	شجعت قوانين الماتحين ولوائحهم إدارة المؤسسة على توفير مستلزمات نظم المعلومات المحاسبية كشروط للحصول على التمويل					
y	ساهم التنوع في الجهات المانحة واختلاف شروطهم في منح التمويل على إكساب العاملين في إعداد المشاريع والنظم المحاسبية الكثير من الخبرة والكفاءة					
z	كل عمليات المؤسسة المالية يتم إقرارها من مجلس الإدارة قبل تنفيذها					
.	قبل صرف المبالغ سواء بشيك او نقدا يتم التأكد أنها تحتوي على كافة المستندات المؤيدة والمطلوبة					
..	يتم إعداد التقارير لإعلام وتنبية الإدارة من مخاطر نقص السيولة					
...	يتم إعداد التقارير لتنبية الإدارة إلى تواريخ استحقاق الإيرادات "اشتراكات الأعضاء" وغيره من مصادر التمويل الذاتي.					

القسم الرابع :-

اختر الدرجة من 1 إلى 10 التي تتناسب مع تقييمك (بحيث أن الدرجة 10 أفضل تقييم والدرجة 1 أسوء تقييم)

a-يقدم نظام المعلومات المحاسبي التقارير والمعلومات المطلوبة للجهات المختلفة في الوقت المناسب.

⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

b-المعلومات التي يقدمها نظام المؤسسة المحاسبي تتسم بالدقة والصحة والموضوعية .

⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

c- تتسم المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بالشمولية والتكامل.

⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

d-تستجيب الإدارة لإجراءات صيانة وإصلاحات الأجهزة والبرامج بالسرعة المناسبة كي لا يتعطل

العمل بالنظام المحاسبي. ⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

e- تشجع إجراءات الإدارة وقراراتها العاملين في حقل نظم المعلومات المحاسبية على التدريب

⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

h-تلتزم المؤسسة بشكل المستندات والدفاتر حسب ما أقرته وزارة الداخلية الفلسطينية في النظام

المالي الموحد ⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

J- تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المالية في اتخاذ القرارات

⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

K-تؤدي مساهمات الجهات المانحة للمؤسسة المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية هذه النظم.

⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

I-تمتلك المؤسسة دليل حسابات فاعل يؤدي إلى سرعة أداء المهام المحاسبية المختلفة

⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①

القسم الخامس

1-قدمت الجهات المانحة أجهزة ومعدات وأموال ساعدت في توفير بيئة إدارية ومحاسبية

مناسبة تلبي احتياج الإدارة العليا للمعلومات. نعم لا

2- إذا كانت الإجابة بنعم سجل هذه الأجهزة والمعدات والأموال في الجدول التالي :-

م	الأجهزة والأثاث لنظم المعلومات المحاسبية	نعم	لا	م	الأموال للعاملين في النظام المحاسبي	نعم	لا
a	أجهزة كمبيوتر			g	رواتب ثابتة		
b	طابعات			h	رواتب شبه ثابتة		
c	أثاث			i	جزء من راتب		
d	أجهزة عرض			j	مكافآت وحوافز		
e	قرطاسيه وسجلات						
f	برامج تطبيقية محاسبية(محواسبة)						

8.3- ملحق رقم (3)

أسماء المؤسسات غير الحكومية التي شملتها الدراسة

م	اسم المؤسسة	التصنيف	المحافظة
1	جمعية أرض الإنسان الفلسطينية الخيرية	الجمعيات الطبية	غزة
2	جمعية الضمير لرعاية الأسرى والمعتقلين وحقوق الإنسان	جمعيات حقوق الإنسان	غزة
3	جمعية مؤسسة عبد المحسن قطان فرع أجنبي	الجمعيات الأجنبية	غزة
4	جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية	الجمعيات الطبية	غزة
5	الجمعية الأهلية لتطوير النخيل والتمور	الجمعيات الزراعية	الوسطى
6	جمعية أطفالنا للصحف	جمعيات المعاقين	غزة
7	جمعية مساندة الطفل الفلسطيني	جمعيات الأمومة والطفولة	الوسطى
8	جمعية منتدى التواصل بالنصيرات	الجمعيات الإجتماعية	الوسطى
9	جمعية نور المعرفة	الثقافة والفنون	الوسطى
10	جمعية التنمية الزراعية-الإغاثة الزراعية	الجمعيات الزراعية	غزة
11	جمعية الهلال الأحمر	الجمعيات الطبية	غزة
12	جمعية معهد الأمل للأيتام	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
13	جمعية الخدمة العامة	الجمعيات الطبية	غزة
14	جمعية النجدة الاجتماعية	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
15	جمعية مركز المغازي الثقافي	الثقافة والفنون	الوسطى
16	جمعية الصلاح الإسلامية	جمعيات إسلامية	الوسطى
17	جمعية المغازي للتأهيل الإجتماعي	الجمعيات الإجتماعية	الوسطى
18	جمعية دير البلح لتأهيل المعاقين	جمعيات المعاقين	الوسطى
19	جمعية التدريب التنموي والتأهيل الأسري الفلسطيني	الجمعيات الإجتماعية	الوسطى
20	جمعية مؤسسة برامج التربية للطفولة المبكرة	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
21	جمعية برنامج غزة للصحة النفسية	الجمعيات الطبية	غزة
22	نقابة المحامين	الجمعيات النقابية	غزة
23	جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي	الجمعيات الإجتماعية	غزة
24	الجمعية الوطنية لتأهيل المعاقين بقطاع غزة	جمعيات المعاقين	غزة
25	جمعية المنال لتطوير المرأة الريفية	الجمعيات الإجتماعية	الوسطى
26	جمعية البريج للتأهيل المجتمعي	الجمعيات الإجتماعية	الوسطى
27	جمعية رعاية الطالب الفلسطيني	الجمعيات الإجتماعية	الوسطى
28	جمعية مركز دراسات المجتمع المدني	الجمعيات الإجتماعية	غزة
29	جمعية أصدقاء تأهيل المعاقين بصريا	جمعيات المعاقين	غزة
30	جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية	الجمعيات النقابية	غزة
31	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
32	جمعية الفلاح الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	الشمال
33	جمعية الأطباء البشريين الفلسطينية	الجمعيات النقابية	غزة
34	جمعية الملاحين البحريين الفلسطينيين	الجمعيات النقابية	غزة
35	جمعية الخريجات الجامعيات	جمعيات الخريجين	غزة

م	اسم المؤسسة	التصنيف	المحافظة
36	الهيئة الفلسطينية للاجئين	جمعيات حقوق الإنسان	غزة
37	جمعية إتحاد المقاومين الفلسطينيين	الجمعيات النقابية	غزة
38	جمعية مركز التنمية والدراسات العمالية	جمعيات التعليم	غزة
39	جمعية مركز فلسطين لرعاية ضحايا الصدمات النفسية	الجمعيات الإجتماعية	غزة
40	جمعية دار القرآن الكريم والسنة الخيرية	جمعيات إسلامية	غزة
41	جمعية مؤسسة إنقاذ الطفل - فلسطين	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
42	جمعية مركز شؤون المرأة	الجمعيات الإجتماعية	غزة
43	جمعية أصدقاء المريض	الجمعيات الطبية	غزة
44	جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين	الجمعيات النقابية	غزة
45	جمعية الإتحاد النسائي الفلسطيني	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
46	جمعية رعاية الأطفال المعوقين	جمعيات المعاقين	غزة
47	جمعية الوفاء الخيرية	جمعيات المعاقين	غزة
48	جمعية الحق في الحياة للأطفال المعوقين	جمعيات المعاقين	غزة
49	الجمعية الوطنية للتطوير والتنمية - جباليا	الجمعيات الإجتماعية	الشمال
50	جمعية العنقاء للتنمية المجتمعية	الجمعيات الإجتماعية	الشمال
51	جمعية الصخرة المشرفة الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	غزة
52	جمعية بنك الدم المركزي	الجمعيات الطبية	غزة
53	جمعية المهندسين	الجمعيات النقابية	غزة
54	جمعية فلسطين المستقبل	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
55	جمعية المركز العربي للتطوير الزراعي فرع غزة	الجمعيات الأجنبية	غزة
56	جمعية صيدلة فلسطين - غزة	الجمعيات النقابية	غزة
57	جمعية لجان الرعاية الصحية	الجمعيات الطبية	غزة
58	جمعية الموظفين المتقاعدين	الجمعيات النقابية	غزة
59	جمعية الإتحاد العام للمراكز الثقافية	الثقافة والفنون	غزة
60	جمعية الإغاثة الإسلامية فرع أجنبي / لندن	الجمعيات الأجنبية	غزة
61	جمعية طموح لتنمية المهارات	الثقافة والفنون	غزة
62	جمعية إتحاد الكنائس العالمي " فرع أجنبي "	الجمعيات الأجنبية	غزة
63	جمعية جباليا للتأهيل	جمعيات المعاقين	الشمال
64	جمعية الكرمل الثقافية بالنصيرات	الثقافة والفنون	الوسطى
65	الجمعية الفلسطينية للتنمية وحماية التراث	الثقافة والفنون	الشمال
66	جمعية تطوير بيت لاهيا	الجمعيات الإجتماعية	الشمال
67	الجمعية الإسلامية بيت لاهيا	جمعيات إسلامية	الشمال
68	جمعية المجد النسائية	جمعيات الأمومة والطفولة	الوسطى
69	جمعية قطر الخيرية - فرع أجنبي	الجمعيات الأجنبية	غزة
70	جمعية الأعمال الخيرية	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
71	جمعية مركز الموارد العمالية الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	غزة
72	جمعية إتحاد لجان العمل الصحي	الجمعيات الطبية	غزة
73	جمعية رابطة الكتاب الأدباء الفلسطينيين	الثقافة والفنون	غزة
74	جمعية الرعاية والارتقاء الفلسطينية الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	غزة

م	اسم المؤسسة	التصنيف	المحافظة
75	جمعية أصدقاء الطالب / غزه	الجمعيات الإجتماعية	غزة
76	جمعية مركز التدريب المجتمعي وإدارة الأزمات	الجمعيات الإجتماعية	غزة
77	الجمعية الأهلية لحماية شجرة الزيتون	الجمعيات الزراعية	غزة
78	فرع جمعية إغاثة العائلات F.R	الجمعيات الأجنبية	غزة
79	جمعية الوفاق للإغاثة والتنمية	الجمعيات الإجتماعية	غزة
80	الجمعية الفلسطينية للتنمية والاعمار (بادر)	الجمعيات الإجتماعية	غزة
81	جمعية مؤسسة البيت الصامد	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
82	جمعية النهضة الفلسطينية	الجمعيات الطبية	الوسطى
83	جمعية الشابات المسلمات	جمعيات إسلامية	غزة
84	جمعية المعاقين حركيا بقطاع غزة	جمعيات المعاقين	غزة
85	جمعية الحياة والأمل	الجمعيات الطبية	الشمال
86	جمعية بيتنا للتنمية والتطوير المجتمعي	الجمعيات الإجتماعية	الشمال
87	جمعية تطوير الأسرة الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	الشمال
88	هيئة مركز دار الشباب للثقافة الفنون	جمعيات الشباب والرياضة	الشمال
89	الهيئة الفلسطينية للتنمية وحماية البيئة	جمعيات البيئية	الشمال
90	جمعية شركاء للإغاثة والتطوير	الجمعيات الإجتماعية	غزة
91	جمعية جنى للتنمية المجتمعية	الجمعيات الإجتماعية	غزة
92	جمعية المزارعين الفلسطينيين'	الجمعيات الزراعية	الشمال
93	جمعية فرسان العرب الخيرية	جمعيات الشباب والرياضة	غزة
94	جمعية أصدقاء جامعة الأقصى	الجمعيات الإجتماعية	غزة
95	جمعية دار الهدى لرعاية الأطفال	جمعيات الأمومة والطفولة	غزة
96	جمعية جهود غزة التطوعية للإغاثة السريعة	الجمعيات الإجتماعية	غزة
97	جمعية التغريد للثقافة والتنمية والإعمار	الثقافة والفنون	الشمال
98	جمعية العطاء الخيرية	جمعيات الأمومة والطفولة	الشمال
99	جمعية المزارعين الفلسطينيين بمحافظة الوسطى الخيرية	الجمعيات الزراعية	الوسطى
100	الجمعية الخيرية لدعم الأسرة الفلسطينية	الجمعيات الإجتماعية	غزة
101	جمعية نبراس الأجيال للتنمية والتأهيل	جمعيات المعاقين	الشمال
102	جمعية بلسم للتأهيل المجتمعي	الجمعيات الإجتماعية	غزة
103	الجمعية التعاونية الزراعية بيت حانون	الجمعيات الزراعية	الشمال
104	جمعية المنتدى الثقافي للشباب	جمعيات الشباب والرياضة	غزة
105	جمعية الهدى التنموية	جمعيات الأمومة والطفولة	خان يونس
106	جمعية ملنقى شباب القرارة / خان يونس	جمعيات الشباب والرياضة	خان يونس
107	جمعية القرارة لتنمية المرأة والطفل في المجتمع الريفي	الجمعيات الإجتماعية	خان يونس
108	الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون الخيرية	جمعيات حقوق الإنسان	رفح
109	جمعية مؤسسة الثقافة والفكر الحر	الجمعيات الإجتماعية	خان يونس
110	جمعية مركز القرارة للتنمية الإجتماعية	الجمعيات الإجتماعية	خان يونس
111	جمعية المبرة الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	خان يونس
112	جمعية مزارعي البيوت البلاستيكية	الجمعيات الزراعية	خان يونس
113	جمعية بنبان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية	الجمعيات الإجتماعية	خان يونس

م	اسم المؤسسة	التصنيف	المحافظة
114	جمعية الولاء الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	خانيونس
115	جمعية الفردان للتنمية المجتمعية والخيرية	الجمعيات الإجتماعية	محافظة رفح
116	جمعية رائدات المستقبل	الثقافة والفنون	خانيونس
117	جمعية أصدقاء الطالب الفلسطيني - رفح	الجمعيات الإجتماعية	رفح
118	جمعية المتحدين الثقافية الاجتماعية	الثقافة والفنون	رفح
119	جمعية المركز السعودي للثقافة والتراث	الثقافة والفنون	خانيونس
120	جمعية تنمية الشباب - عيسان الكبيرة	جمعيات الشباب والرياضة	خانيونس
121	جمعية الصفاء التنموية	الجمعيات الإجتماعية	خانيونس
122	جمعية الرحمة الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	خانيونس
123	جمعية الزهراء التنموية	الجمعيات الإجتماعية	غزة
124	جمعية وطن للتراث والتنمية الأسرية	الجمعيات الإجتماعية	خانيونس
125	جمعية بيت المستقبل	الجمعيات الإجتماعية	خانيونس
126	جمعية رعاية أسر المعاقين	جمعيات المعاقين	رفح
127	جمعية الهواء والنور التنموية الزراعية	الجمعيات الزراعية	خانيونس
128	جمعية إعمار	الجمعيات الإجتماعية	خانيونس
129	جمعية أصدقاء الطالب الفلسطيني - رفح	الجمعيات الإجتماعية	رفح
130	جمعية الرواد للشباب الفلسطيني	جمعيات الشباب والرياضة	خانيونس
131	جمعية دار الكتاب والسنة	جمعيات إسلامية	خانيونس
132	جمعية مركز تواصل للشباب والثقافة	الجمعيات الإجتماعية	رفح
133	جمعية السطر الغربي لتطوير الريف وتنمية المزارع	الجمعيات الزراعية	خانيونس
134	جمعية بيوس الخيرية	الجمعيات الإجتماعية	رفح
135	جمعية مركز الصداقة الفلسطيني للشباب	جمعيات الشباب والرياضة	خانيونس
136	جمعية المستقبل للثقافة و التنمية	الجمعيات الإجتماعية	رفح